مبادرة EITI الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية (EITI)

المصادقة الثانية للعراق

مشروع تقييم أجرته الأمانة العامة الدولية لمبادرة EITI

23 أيار/مايو 2019

EITI International Secretariat Skippergata 22, 0154 Oslo, Norway Postboks 340 Sentrum, 0101 Oslo, Norway
+47 222 00 800 secretariat@eiti.org www.eiti.org @EITIorg

جدول المحتويات

1. موجز 2
2. معلومات أساسية 3
1. إستعراض الإجراءات التصحيحية 6
3.1 الإجراء التصحيحي 1 - مشاركة الحكومة (#1.1) 6
3.2 الإجراء التصحيحي 2 - مشاركة القطاع الصناعي (#1.2) 9
3.3 الإجراء التصحيحي 3 - رقابة فريق اصحاب المصلحة (#1.4) 13
3.4 الإجراء التصحيحي 4 - خطة العمل (#1.5) 20
3.5 الإجراء التصحيحي 5 - الإطار القانوني (#2.1) 22
3.6 الإجراء التصحيحي 6 - منح التراخيص (#2.2) 24
3.7 الإجراء التصحيحي 7 - سجل/سجلات التراخيص (#2.3) 28
3.8 الإجراء التصحيحي 8 - السياسة العامة بشأن الإفصاح عن العقود (#2.4) 30
3.9 الإجراء التصحيحي 9 - مشاركة الدولة (#2.6) 32
3.10 الإجراء التصحيحي 10 - بيانات الإنتاج (#3.2) 37
3.11 الإجراء التصحيحي 11 - الشمولية (#4.1) 38
3.12 الإجراء التصحيحي 12 - معاملات المؤسسات المملوكة للدولة (#4.5) 43
3.13 الإجراء التصحيحي 13 - المدفوعات المباشرة دون الوطنية (#4.6) 47
3.14 الإجراء التصحيحي 14 - التصنيف (#4.7) 49
3.15 الإجراء التصحيح 15 - موثوقية البيانات (#4.9) 50
3.16 الإجراء التصحيحي 16 - توزيع الإيرادات (#5.1) 55
3.17 الإجراء التصحيحي 17 - التحويلات دون الوطنية (#5.2) 56
3.18 الإجراء التصحيحي 18 - النفقات الاجتماعية (#6.1) 58
3.19 الإجراء التصحيحي 19 - المساهمة الاقتصادية (#6.3) 60
3.20 الإجراء التصحيحي 20 - المناقشات العامة (#7.1) 62
3.21 الإجراء التصحيحي 21 - متابعة التوصيات (#7.3) 64
3.22 الإجراء التصحيحي 22 - تقييم النتائج والأثر (#7.4) 66
2. الاستنتاج 67
Annexes 68
Annex A – Materiality of omissions from non-reporting companies in 2016 68
Annex B – Stakeholders consulted 69

1. موجز

بدأت عملية المصادقة الثانية على العراق في 26 نيسان/أبريل 2019. قيّمت الأمانة العامة الدولية لمبادرة EITI التقدّم المحرز في معالجة 22 إجراءاً تصحيحياً وضعها فريق إدارة مبادرة EITI بعد المصادقة الأولى على العراق عام 2017.[1] تتعلق الإجراءات الـ22 بما يلي:

1. مشاركة الحكومة (المتطلب 1.1)
2. مشاركة القطاع الصناعي (المتطلب 1.2)
3. رقابة فريق اصحاب المصلحة (المتطلب 1.4)
4. خطة العمل (المتطلب 1.5)
5. الإطار القانوني والنظام المالي (المتطلب 2.1)
6. منح التراخيص (المتطلب 2.2)

[1] https://eiti.org/validation/iraq/2017

7. تسجيل التراخيص (المتطلب 2.3)
8. الكشف عن العقود (المتطلب 2.4)
9. مشاركة الدولة (المتطلب 2.6)
10. بيانات الإنتاج (المتطلب 3.2)
11. الشمولية (المتطلب 4.1)
12. المعاملات المتعلقة بالمؤسسات المملوكة للدولة (المتطلب 4.5)
13. المدفوعات المباشرة دون الوطنية (المتطلب 4.6)
14. مستوى التفصيل (المتطلب 4.7)
15. نوعية البيانات (المتطلب 4.9)
16. توزيع إيرادت الصناعة الاستخراجية (المتطلب 5.1)
17. التحويلات دون الوطنية (المتطلب 5.2)
18. النفقات الاجتماعية (المتطلب 6.1)
19. المساهمة الاقتصادية (المتطلب 6.3)
20. المناقشات العامة (المتطلب 7.1)
21. الاختلافات والتوصيات الواردة في تقارير مبادرة EITI (المتطلب 7.3)
22. نتائج وتأثير تنفيذ مبادرة EITI (المتطلب 7.4)

يفيد التقييم الذي أجرته الأمانة العامة بأن العراق عالج بصورة كاملة عشرة من الإجراءات التصحيحية الـ22، حيث أحرز "تقدماً مرضياً" بشأن المتطلبات المتعلقة بها، وأحرز "تقدماً ملموساً" مع *تحسن كبير* في معالجة الإجراءات التصحيحية الـ12 الأخرى. أرسل مشروع التقييم إلى فريق أصحاب المصلحة العراقي باللغة الإنكليزية في 23 أيار/مايو 2019 وسيتم تبادله في 7 حزيران/يونيو 2019. يتوقع ورود تعليقات متابعة من فريق أصحاب المصلحة في 28 حزيران/يونيو2019 وسيضع فريق إدارة مبادرة EITI الصيغة النهائية للتقييم لبحثه.

2. معلومات أساسية

تمّ قبول العراق كبلد منفّذ لمبادرة EITI في كانون الثاني/يناير 2010 واعتبر بلداً ممتثلاً لقواعد مبادرة EITI في كانون الأول/ديسمبر 2012. بدأت المصادقة الأولى على العراق مقارنة بمعيار مبادرة EITI في الأول من كانون الثاني/يناير 2017. وجد مجلس إدارة مبادرة EITI في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2017 أن العراق أحرز تقدماً شاملاً غير كاف في تنفيذ معيار مبادرة EITI 2016 [2]. وحدد مجلس الإدارة 22 إجراءاً يتعلق بالمتطلبات التالية: مشاركة الحكومة (#1.1)، مشاركة القطاع الصناعي (#1.2)، رقابة فريق اصحاب المصلحة (#1.4)، خطة العمل (#1.5)، الإطار القانوني والنظام المالي (#2.1)، منح التراخيص (#2.2)، تسجيل التراخيص (#2.3)، الإفصاح عن العقد (#2.4)، مشاركة الدولة (#2.6)، بيانات الإنتاج (#3.2)، الشمولية (#4.1)، المعاملات المتعلقة بالمؤسسات المملوكة للدولة (#4.5)، المدفوعات المباشرة دون الوطنية (#4.6)، مستوى التفصيل (#4.7)، نوعية البيانات (#4.9)، توزيع إيرادات الصناعة الاستخراجية (#5.1)، التحويلات دون الوطنية (#5.2)، النفقات الاجتماعية (#6.1)، المساهمة الاقتصادية (#6.3)، المناقشات العامة (#7.1)، الاختلافات والتوصيات الواردة في تقارير مبادرة EITI (#7.3)، نتائج وتأثير تنفيذ مبادرة EITI (#7.4).

اضطلع العراق بعدد من الأنشطة لمعالجة الإجراءات التصحيحية وهي التالية:

[2] المصادقة على العراق 2017 - المستندات ، تم الدخول إليها هنا في آذار/مارس 2019

- عقد فريق اصحاب المصلحة 11 اجتماعاً عام 2018 في التواريخ التالية: 29 كانون الثاني/يناير، 7 آذار/مارس، 7 أيار/مايو، 4 حزيران/يونيو، 7 آب/أغسطس، 3 أيلول/سبتمبر، 8 تشرين الأول/أكتوبر، 15 تشرين الثاني/نوفمبر، 11 كانون الأول/ديسمبر، و20 كانون الأول/ديسمبر.[3]
- أنشأ فريق اصحاب المصلحة في 7 كانون الثاني/يناير 2018 لجنة للعمل مع حكومة إقليم كردستان. أرسلت رسالة رسمية بهذا الصدد تقترح زيارة بشأن مبادرة EITI إلى كردستان العراق في 26 شباط/فبراير 2018 دون تلقي أي رد.[4]
- وفي 13 آذار/مارس 2018، أقامت مبادرة EITIالعراق حلقة عمل في البصرة مخصصة للكيانات الحكومية والمؤسسات المملوكة للدولة والمجتمع المدني بشأن تسويق النفط الخام وتنفيذ مبادرة EITI. [5]
- وفي 28 آذار/مارس 2018، أقامت مبادرة EITI العراق حلقة عمل مخصصة للمجتمع المدني بشأن بناء القدرات لاستخدام بيانات مبادرة EITI.[6]
- وفي الأول من نيسان/أبريل 2018، أقامت مبادرة EITI العراق حلقة عمل في وزارة النفط مخصصة للكيانات الحكومية بشأن الإفصاح المنتظم عن بيانات مبادرة EITI.[7]
- وفي 4 حزيران/يونيو 2018، أقامت الجهات المعنية في المجتمع المدني حلقة عمل في المركز الثقافي في بغداد لشرح إجراءات الترشّح لأعضاء فريق اصحاب المصلحة والشروع في انتخاب أعضاء جدد من المجتمع المدني في فريق أصحاب المصلحة. كان فريق اصحاب المصلحة قد أنشأ سابقاً في 7 أيار/مايو 2018 لجنة للإشراف على ترشيحات المجتمع المدني لأعضائه في عضوية فريق اصحاب المصلحة. [8]
- وفي 1 - 3 تموز/يوليو 2018، أقام فريق اصحاب المصلحة حلقة عمل لأعضائه في دبي بشأن بناء القدرات من أجل مناقشة التقدم المحرز في الإجراءات التصحيحية الناتجة عن المصادقة ولتعزيز القدرات من أجل إشراف فعال على تنفيذ مبادرة EITI. [9].
- اختيرت شركة إرنست أند يانغ (EY) كمراجع حسابات مساعد لتقارير مبادرة EITI لعام 2016 و2017 استناداً إلى عملية شراء أجرتها الحكومة وأشرف عليها فريق اصحاب المصلحة تماشياً مع إجراءات البنك الدولي القائمة على التكاليف والنوعية، وأبرم العقد في 16 تموز/يوليو 2018 [10].
- حدّث فريق اصحاب المصلحة خطة عمل مبادرة EITI العراق لفترة 2018-2019 ونشرها في أيلول/سبتمبر 2018.[11]
- وافق فريق اصحاب المصلحة على دراسة أجريت بشأن الإطار القانوني لقطاعات التعدين والنفط والغاز ونشرها في أيلول/سبتمبر 2018.[12]
- وفي 1-2 تشرين الأول/أكتوبر 2018، أقام فريق اصحاب المصلحة حلقة عمل بشأن الأعمال التصحيحية الناتجة عن المصادقة الأولى مدعومة من الأمانة العامة الدولية لمبادرة EITI.
- اجتمع المنسّق الوطني لمبادرة EITI علاء محيي الدين مع نائب رئيس الوزراء ووزير النفط ثامر الغضبان في 13 كانون الأول/ديسمبر 2018.[13]
- وافق فريق اصحاب المصلحة على تقرير مبادرة EITI لعام 2016 ونشره في 28 كانون الأول/ديسمبر 2018.[14]
- وفي 4 كانون الأول/ديسمبر 2018، نشر الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق رابطاً لصفحة ويب خاصة بوزارة النفط تحتوي على معلومات بشأن منح عقود خدمات تقنية من خلال جولة إصدار تراخيص، بما في ذلك معايير العطاءات.[15]

---

[3] مبادرة EITIEITI العراق (كانون الثاني/يناير 2019)، التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة EITI EITI لعام 2018، تم الدخول إليه هنا في آذار/مارس 2019، ص. 37-42

[4] *المرجع نفسه*، ص. 8.

[5] *المرجع نفسه*، ص. 5.

[6] *المرجع نفسه*، ص. 4.

[7] *المرجع نفسه*، ص. 12.

[8] *المرجع نفسه*، ص. 7

[9] *المرجع نفسه*، ص. 5.

[10] *المرجع نفسه*، ص.10.

[11] مبادرة EITI EITI العراق (أيلول/سبتمبر 2018)، خطة عمل مبادرة EITI العراقية لفترة 2018-2019، تم الدخول إليها هنا في آذار/مارس 2019.

[12] مبادرة EITI EITI العراق (أيلول/سبتمبر 2018)، 'دراسة الإطار القانوني الذي ينظم قطاعات التعدين والنفط والغاز'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.

[13] مبادرة EITI EITI العراق (كانون الأول/ديسمبر 2018)، يجتمع ممثل العراق في مبادرة EITI EITI بوزير النفط'، تم الدخول إليه هنا في آذار/مارس 2019.

[14] مبادرة EITI EITI العراق (كانون الأول/ديسمبر 2018)، تقرير مبادرة EITI لعام 2016، تم الدخول إليه هنا في آذار/مارس 2019.

[15] الموقع الشبكي لمبادرة EITI EITI العراق، مخططات عقود من خلال جولة إصدار تراخيص نشرناها وقد حصلنا عليها من دائرة العقود والتراخيص البترولية، تم الدخول إليها هنا في آذار/مارس 2019.

- قدّم العراق طلباً إلى مجلس إدارة مبادرة EITI المعنية بالتنفيذ المكيّف يتعلق بتقديم التقارير في كردستان العراق بشأن تقارير مبادرة EITI عن فترة 2016-2018 في 18 كانون الأول/ديسمبر 2018 بعد أن ناقش مشروع الطلب منذ أيلول/سبتمبر 2018.[16]
- دعا نائب رئيس الوزراء ووزير النفط ثامر الغضبان مبادرة EITI العراق إلى رصد كافة جلسات تسعير النفط الشهرية للمؤسسة الحكومية لتسويق النفط (سومو) خلال فترة ولايته في 26 كانون الأول/ديسمبر 2018.[17]
- وافق فريق اصحاب المصلحة على التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز في العراق لعام 2018 ونشره في كانون الثاني/يناير 2019.[18]
- صدر تقرير مبادرة EITI لعام 2016 رسمياً خلال مؤتمر صحفي ترأسه نائب رئيس الوزراء ووزير النفط ثامر الغضبان في 5 شباط/فبراير 2019.
- وفي 13-16 آذار/مارس 2019، أقامت مبادرة EITI التي يقودها المنسق الوطني علاء محيي الدين حلقة عمل لبناء القدرات بحضور 17 صحفياً ومجتمعاً مدنياً بشأن قضايا ذات صلة بمبادرة EITI.[19]
- وفي 18 آذار/مارس 2019، أصدرت أمانة مجلس الوزراء أمراً تعيّن بموجبه نائب رئيس الوزراء ووزير النفط ثامر الغضبان رئيساً لفريق اصحاب المصلحة في مبادرة EITI العراق وتعيد تعيين علاء محيي الدين مديراً تنفيذياً.[20]
- وفي 25 آذار/مارس 2019، ترأس نائب رئيس الوزراء ووزير النفط ثامر الغضبان ندوة لممثلي شركات النفط الدولية وشركات النفط الوطنية لمناقشة القضايا الرئيسية المتعلقة بتنفيذ مبادرة EITI مثل الإفصاح المنتظم والكشف عن العقود[21].
- وافق مجلس إدارة مبادرة EITI في 22 نيسان/أبريل 2019 على طلب العراق المتعلق بالتنفيذ المكيّف لتقاريره بشأن مبادرة EITI عن فترة 2016-2018 فيما يتعلق بتغطية كردستان العراق.[22]
- وافق فريق اصحاب المصلحة على ملحق لتقرير مبادرة EITI لعام 2016 ونشره في 20 نيسان/أبريل 2019[23]
- وفي نيسان/أبريل 2019 وبناء على توجيهات فريق اصحاب المصلحة في اجتماعه بتاريخ 8 نيسان/أبريل2019، نشرت كافة مؤسسات الغاز والنفط الـ17 المملوكة للدولة بياناتها المالية لعام 2016 (وللسنوات اللاحقة في بعض الحالات)[24] وبيانات وشهادات إنشائها[25].

يتناول القسم التالي التقدم المحرز في كلٍ من الإجراءات التصحيحية. ينحصر التقييم في الإجراءات التصحيحية التي وضعها مجلس الإدارة والمتطلبات ذات الصلة الواردة في معيار مبادرة EITI، ويتبع التقييم التوجيهات المحددة في دليل المصادقة.[26] وفي سياق فهم هذا التقييم، أخذت الأمانة العامة الدولية بالاعتبار أيضاً ما إذا هناك حاجة لمراجعة متطلبات إضافية، مثلاً المتطلبات التي وجدها التقييم ذات "تقدّم مرض" أو "أكثر" في مصادقة عام 2016. ورغم عدم إجراء تقييم هذه المتطلبات بصورة شاملة، ترى

---

[16] مبادرة EITI EITI العراق (أيلول/سبتمبر 2018)، 'اجتماع مجلس أمناء مبادرة EITI الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.

[17] مبادرة EITI EITI العراق (كانون الأول/ديسمبر 2018)، 'دعا نائب رئيس الوزراء مبادرة EITI العراق إلى حضور جلسات تسعير النفط التي تعقدها المؤسسة الحكومية لتسويق النفط'، تم الدخول إليه هنا في آذار/مارس 2019.

[18] مبادرة EITI EITI العراق (كانون الثاني/يناير 2019)، التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة EITI لعام 2018، مرجع *سبق ذكره*.

[19] مبادرة EITI EITI العراق (آذار/مارس 2019)، 'نحو إدارة قطاع النفط، تنظم مبادرة EITI العراق للشفافية دورة إعلامية تفاعلية'، تم الدخول إليه هنا في آذار/مارس 2019.

[20] مبادرة EITI EITI العراق (آذار/مارس 2019)، تعيّن الأمانة العامة لمجلس الوزراء ثامر الغضبان رئيساً لمجلس إدارة مبادرة EITI الخاصة بالشفافية وعلاء محيي الدين مديراً تنفيذياً'، تم الدخول إليه هنا في آذار/مارس 2019.

[21] مبادرة EITI EITI العراق (آذار/مارس 2019)، 'الغضبان: يدعم العراق مبادرة EITI الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية ويعمل مع شركات نفط دولية لتبني معيارها العالمي. نتبنى إفصاح منتظم وسنعلن قريباً عن سياسة الحكومة بشأن شفافية العقود'، تم الدخول إليه هنا في آذار/مارس 2019.

[22] مبادرة EITI الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية (نيسان/أبريل 2019)، 'وافق مجلس الإدارة على طلب العراق بشأن التنفيذ المكيّف'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.

[23] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019)، 'ملحق تقرير مبادرة EITI لعام 2016'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.

[24] البيانات المالية غير المراجعة لشركة نفط البصرة عن عام 2016 هنا، لعام 2017 هنا و2018 هنا؛ البيانات المالية غير المراجعة لشركة الحفر العراقية لعام 2016 هنا، البيانات المالية غير المراجعة لشركة نفط الوسط لعام 2016 هنا ورأي مراجعي الحسابات هنا؛ البيانات المالية غير المراجعة لشركة نفط ميسان لعام 2016 هنا و هنا؛ البيانات المالية المراجعة لشركة نفط الشمال لعام 2016 هنا ولعام 2017 هنا؛ البيانات المالية غير المراجعة لشركة نفط العراق لعام 2016 هنا، و2017 هنا و2018 هنا؛ البيانات المالية غير المراجعة لشركة نفط ذي قار لعام 2018 هنا؛ البيانات المالية غير المراجعة لشركة تسويق النفط (SOMO) لعام 2016 هنا، و2017 هنا و2018 هنا؛ البيانات المالية المراجعة لشركة نفط الشمال لعام 2016 هنا و(غير المراجعة) لعام 2017 هنا و2018 هنا؛ البيانات المالية غير المراجعة لشركة نفط الجنوب لعام 2016 هنا؛ البيانات المالية غير المراجعة لشركة مصافي الشمال للأعوام 2016 و2017 و2018 هنا؛ البيانات المالية غير المراجعة لشركة مصافي الوسط لعام 2016 هنا، و2017 هنا و2018 هنا؛ والبيانات المالية غير المراجعة لشركة مصافي الجنوب لعام 2016 هنا و2017 هنا.

[25] شهادة تأسيس شركة نفط البصرة هنا؛ بيان تأسيس شركة الحفر العراقية هنا؛ بيان تأسيس وشهادة تأسيس شركة نفط الوسط هنا و هنا؛ شهادة تأسيس شركة ميسان هنا؛ شهادة تأسيس شركة نفط الشمال من سجل الشركات هنا وبيانها التأسيسي هنا؛ شهادة تأسيس شركة الاستكشافات النفطية العراقية هنا؛ شهادة تأسيس شركة نفط ذي قار هنا؛ شهادة تأسيس شركة تسويق النفط (سومو) هنا؛ شهادة تأسيس شركة غاز الشمال وبيانها التأسيسي هنا؛ ؛ شهادة تأسيس شركة غاز الجنوب وبيانها التأسيسي هنا؛ شهادة تأسيس شركة مصافي الشمال وبيانها التأسيسي هنا و هنا؛ وشهادة تأسيس شركة مصافي الوسط هنا.

[26] مصادقة مبادرة EITI EITI ، دليل، متوفر هنا

الأمانة العامة أن ليس هناك أي دليل يشير إلى أن التقدم انخفض إلى ما دون المعيار المطلوب وأن ليس هناك قضايا إضافية تستوجب بحث مجلس إدارة مبادرة EITI فيها.

1. استعراض الإجراءات التصحيحية

على النحو المبيّن في قرار مجلس الإدارة بشأن المصادقة الأولى للعراق، وافق مجلس إدارة مبادرة EITI على 22 إجراءاً تصحيحياً.[27] ينظر التقييم أدناه الذي أجرته الأمانة العامة فيما إذا كانت الإجراءات التصحيحية قد بُحثت بشكل كاف. تستند أعمال التقييم على خطة عمل العراق لفترة 2018-2019، وتقرير مبادرة EITI لعام 2016 وتقارير الأداء السنوي ومحاضر اجتماعات فريق اصحاب المصلحة بدءاً من تشرين الأول/أكتوبر 2017 حتى نيسان/أبريل 2019، إلى جانب وثائق مختلفة قدمتها الأمانة العامة الوطنية إلى الأمانة العامة الدولية، والمراسلات بالبريد الإلكتروني، ومشاورات أصحاب المصلحة (شخصياً ومن خلال التداول عن بعد). أجرت الأمانة العامة الدولية مشاورات مع أصحاب المصلحة وأرسلت إلى العراق بعثة للمصادقة التمهيدية في الفترة الواقعة بين 6 و10 نيسان/أبريل 2019 متابعة مهمات سابقة لدعم التنفيذ والتي جرت في شباط/فبراير وتشرين الأول/أكتوبر 2018.

وافق فريق اصحاب المصلحة في مبادرة EITI العراق على دراسة بشأن الإطار القانوني لقطاعات التعدين والنفط والغاز ونشره في أيلول/سبتمبر 2018 [28]. وفي 15 نيسان/أبريل 2019، وافق مجلس إدارة مبادرة EITI على طلب العراق إجراء تنفيذ مكيّف يتعلق بإقليم كردستان العراق في تقارير مبادرة EITI عن فترة 2016-2018. ووافق المجلس على أنه حيث لم يتم الاستحصال على معلومات شاملة من الشركات والكيانات الحكومية في منطقة إقليم كردستان العراق، يتوقع من فريق اصحاب المصلحة الإشارة إلى مصادر معلومات أخرى متاحة للعلن. وأكد مجلس الإدارة أنه يتطلب أن يستمر وجود إفصاح كامل من طرف واحد لأية إيرادات استلمتها الحكومة الاتحادية من شركات ووكالات حكومية في منطقة إقليم كردستان العراق. كما طلب مجلس الإدارة وجوب أن تتضمن تقارير مبادرة EITI تقييماً عن شمولية المعلومات مسلطة الضوء على أي ثغرات في المعلومات المتوفرة.[29] تعني الإشارات إلى 'العراق الاتحادي' الأرض الخاضعة مباشرة لإدارة حكومة العراق الاتحادية باستثناء المناطق في العراق التي تقع تحت سيطرة حكومة إقليم كردستان.

3.1 الإجراء التصحيحي 1 - مشاركة الحكومة (#1.1)

ينبغي بالحكومة أن تثبت أنها مشاركة بشكل كامل وناشط وفعال في عملية مبادرة EITI EITI وفقاً للمتطلب 1.1. وينبغي بالحكومة أن تثبت التزامها بمبادرة EITI EITI من خلال تعيين مسؤول حكومي يترأس العملية وضمان تمثيل كبار المسؤولين في الحكومة ومشاركتهم في فريق أصحاب المصلحة. كما يتعيّن على الحكومة أن تضمن وجود روابط بين أهداف مبادرة EITI EITI العراق والعمل المتواصل داخل الوكالات التابعة لممثلي الحكومة. ويتعيّن على الحكومة وفقاً للمتطلب 8.3 (ج،i) أن تضع خطة عمل لمعالجة أوجه القصور في مشاركة الحكومة والموثقة في التقييم الأولي وأن تفصح عنها، إلى جانب تقرير جهة المصادقة وذلك خلال فترة ثلاثة اشهر من صدور قرار مجلس الإدارة، مثلاً بحلول 26 كانون الثاني/يناير 2018.

النتائج المستخلصة من المصادقة الأولى

خلصت المصادقة الأولى إلى أن العراق أحرز تقدماً غير كاف في الوفاء بهذا المتطلب. بدا أن مدى دعم كبار مسؤولي الحكومة لمبادرة EITI EITI بطؤ بشكل ملحوظ بعد قبول العراق كبلد ممتثل للمبادرة EITI عام 2012. وفيما أدلى المنسق الوطني علاء محيي الدين باستمرار ببيانات دعم للمبادرة EITI وكان مسؤولاً حكومياً كبيراً بصفته المفتش العام في وزارة الكهرباء، تم اعتبار

[27] المصادقة على العراق 2017 - الوثائق، تم الدخول إليها هنا في آذار/مارس 2019.
[28] مبادرة EITI EITI العراق (أيلول/سبتمبر 2018)، 'دراسة الإطار القانوني المنظم لقطاعات التعدين والنفط والغاز'، مرجع سبق ذكره.
[29] مبادرة EITI EITI (نيسان/أبريل 2019)، 'وافق مجلس الإدارة على طلب العراق إجراء تنفيذ مكيّف'، مرجع سبق ذكره.

أن وظيفته المزدوجة كمنسق وطني تخلق بعض الفوضى في المسؤوليات (*أنظر المتطلب* ***1.4***). وباستثناءات قليلة، لم يقم رئيس مبادرة EITI الدكتور مهدي العلاق بدور حكومي قيادي فاعل في مبادرة EITI العراق، حيث اقتصرت الدلائل على مشاركة الحكومة في مبادرة EITI على مشاركة شبه منتظمة لمسؤولي الحكومة في فريق اصحاب المصلحة والمشاركة في جمع بيانات مبادرة EITI عند الطلب. وبصفته الأمين العام لمجلس الوزراء، أفيد أن الدكتور العلاق كان مشغولاً جداً كي يشارك بنشاط في عملية مبادرة EITI. سعى فريق اصحاب المصلحة والأمانة العامة الوطنية إلى التعويض عن ذلك من خلال علاقات شخصية مع أفراد نافذين داخل وخارج الحكومة، ومع ذلك كانت المشاركة الرفيعة المستوى لوزير النفط أو العمل معه معدومة.

التقدّم المحرز منذ المصادقة

شهدت الفترة التي بدأت منذ اتخاذ مجلس الإدارة قرار المصادقة الأولى للعراق في تشرين الأول/أكتوبر 2017 تطورات سياسية هامة. أثرت هذه التغيرات بشكل كبير على السياق حيث يتم تنفيذ مبادرة EITI في العراق، وسعت مبادرة EITI إلى تعزيز هذه التطورات. ففي أعقاب استفتاء أجري بشأن استقلال إقليم كردستان العراق في 25 أيلول/سبتمبر 2017 حيث صوّتت نسبة 92٪ من الأكراد في صالح الانفصال[30]، سيطرت القوات العسكرية الاتحادية العراقية على المناطق الرئيسية المتنازع عليها، بما في ذلك شمال مدينة كركوك.[31] وبحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2017، استقال رئيس حكومة إقليم كردستان مسعود البرزاني.[32] ومع تراجع النزاع في شمال العراق في أواخر عام 2017، بدأت الاستعدادات للانتخابات البرلمانية في أيار/مايو 2018.[33] صدرت النتائج النهائية للانتخابات في آب/أغسطس 2018.[34] وفي أعقاب شهرين من المفاوضات السياسية، تولت حكومة جديدة بقيادة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي مهامها في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2018.[35]

خطة العمل: أنشأ فريق اصحاب المصلحة في 14 كانون الأول/ديسمبر 2017 لجنة منصوص عليها في المرسوم 40397 تضمنت ممثلين عن الحكومة للإشراف على تنفيذ الإجراءات التصحيحية الناتجة عن المصادقة الأولى للعراق.[36] ناقش فريق اصحاب المصلحة ضرورة أن توافق الحكومة على خطة عمل محددة زمنياً لمعالجة نتائج المصادقة الأولى في اجتماعه في 29 كانون الثاني/يناير 2018، بما في ذلك ايجاد حل لمكامن الضعف في إشراك الجهات المعنية.[37] وفي الأول من شباط/فبراير 2018، وافق وزير النفط جبار علي اللعيبي على تبني خطة عمل الجهات المعنية الحكومية بشأن الانتقال إلى الإفصاح المنتظم عن بيانات مبادرة EITI EITI المنصوص عليه في الأمر التنفيذي 52 .[38] ورغم عدم نشر خطة العمل على الموقع الشبكي للمبادرة *EITI*، تم توفير نسخة عنها وعن الأمر التنفيذي 52 للأمانة العامة الدولية وأكد أصحاب المصلحة أن هاتين النسختين متاحتان علناً كونهما وثيقتين حكوميتين رسميتين.

البيان العام: رغم عدم وجود دليل عن بيانات عامة داعمة لتنفيذ مبادرة EITI صادرة عن شخصيات سياسية رفيعة المستوى في العراق في الفترة الواقعة بين تشرين الأول/أكتوبر 2017 وتشرين الأول/أكتوبر 2018، صدر العديد من بيانات الدعم للمبادرة EITI عن قادة سياسيين رفيعي المستوى وشهرياً على الأقل وذلك منذ تشرين الأول/أكتوبر 2018. كرر نائب رئيس الوزراء

[30] صحيفة نيويورك تايمز (تشرين الأول/أكتوبر 2018)، 'تحديث: إقليم كردستان والمعركة على النفط'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.
[31] معهد واشنطن (تشرين الثاني/نوفمبر 2018)، 'الاستفتاء الكردي وكركوك: دروس لواضعي سياسات الولايات المتحدة'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.
[32] مدوّنة لوفاير (Lawfare) (تشرين الأول/أكتوبر 2018)، 'يعود الأكراد العراقيون للاقتراع بعد الاستفتاء بشأن الانفصال، وتستهدف القذائف الإيرانية سوريا، وتحاول تركيا تحسين العلاقات مع ألمانيا'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.
[33] الجزيرة (أيار/مايو 2018)، 'الانتخابات في العراق: جل ما تحتاجون معرفته'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.
[34] وكالة رويترز (آب/أغسطس 2018)، 'تبيّن عملية إعادة فرز الأصوات محافظة الصدر في العراق على النصر الانتخابي دون أية تغييرات رئيسية'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.
[35] وكالة رويترز (تشرين الأول/أكتوبر 2018)، 'يناضل رئيس الوزراء في مواجهة العقبة الأولى: تشكيل حكومة'، تم الدخول إليه هنا ومجلة السياسة الخارجية (Foreign Policy) (شباط/فبراير 2019) 'هل ستقوّض الانقسامات القديمة في العراق رئيس وزرائه؟'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.
[36] مبادرة EITI EITI العراق (كانون الثاني/يناير 2019)، التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة EITI عن عام 2018، *مرجع سبق ذكره*، ص. 18-19.
[37] *المرجع نفسه*، ص.37.
[38] *المرجع نفسه*، ص18-19.

ووزير النفط الغضبان التزام الحكومة بمبادرة EITI علناً في مناسبات عدة منذ تعيينه، بما في ذلك في اجتماعات الدعوة إلى إشراف مبادرة EITI العراق على تسعير شركة سومو للنفط الخام في كانون الأول/ديسمبر 2018.[39] وشدد نائب رئيس الوزراء الغضبان بمناسبة الإصدار الرسمي لتقرير مبادرة EITI لعام 2016 في 26 كانون الأول/ديسمبر 2018، على دور مبادرة EITI في خطط وزارة النفط في الإفصاح عن معلومات دقيقة عن قطاعيّ النفط والغاز.[40] كذلك، تشير خطة عمل العراق الوطنية لفترة 2018-2022 صراحة إلى فريق أصحاب المصلحة في مبادرة EITI كجهة فاعلة توفر الأدلة التي تستطيع الحكومة اعتمادها أساساً لوضع سياساتها.[41]

المنصب القيادي: بقي الأمين العام لمجلس الوزراء الدكتور مهدي العلاق رسمياً رئيساً لفريق اصحاب المصلحة حتى آذار/مارس 2019. ليس هناك ما يشير إلى أن رئيس فريق اصحاب المصلحة والأمين العام لمجلس الوزراء الدكتور مهدي العلاق أو وزير النفط جابر اللعيبي حضر أي حدث أقامته مبادرة EITI، بما في ذلك اجتماعات فريق اصحاب المصلحة وذلك حتى تشكيل حكومة جديدة في تشرين الأول/أكتوبر 2019. أدى تعيين ثامر الغضبان نائباً لرئيس الوزراء لشؤون الطاقة ووزيراً للنفط في تشرين الأول/أكتوبر 2018 إلى تحسن واضح في المشاركة الحكومية الرفيعة المستوى في تنفيذ مبادرة EITI. وفي بداية آذار/مارس 2019، أصدر الأمين العام لمجلس الوزراء مرسوماً يعيّن بموجبه نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة ووزير النفط الغضبان رئيساً لفريق اصحاب المصلحة مستبدلاً الدكتور العلاق ومجدداً منصب علاء محيي الدين كمنسق وطني لمبادرة EITI.[42] ومع ذلك، ثمة أدلة تشير إلى أن نائب رئيس الوزراء ووزير النفط الغضبان التقى ممثلي مبادرة EITI العراقية أكثر من اثنتي عشرة مرة في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر 2018 ونيسان/أبريل 2019، بما في ذلك اجتماع أول مع المنسق الوطني لمبادرة EITI علاء محيي الدين في كانون الأول/ديسمبر 2018.[43] وهناك أدلة تشير إلى أن رئيس فريق اصحاب المصلحة الغضبان اتخذ عدة إجراءات للتغلب على التحديات التي تواجه تنفيذ مبادرة EITI ، بما في ذلك استضافة اجتماع يضم شركات النفط الدولية وشركات النفط الوطنية في آذار/مارس 2019 لمناقشة طرق تحسين مشاركة الجهات المعنية في الصناعة الاستخراجية في كافة جوانب تنفيذ مبادرة EITI.[44]

مشاركة ناشطة: في خضم التطورات السياسية في الفترة بين 2017-2018، استمر ممثلو الحكومة في فريق اصحاب المصلحة في مبادرة EITI العراق في حضور اجتماعات فريق اصحاب المصلحة استناداً إلى استعراض لمحاضر اجتماعات هذا الفريق.[45] تم غالباً تفويض حضور الأعضاء الرسميين لفريق اصحاب المصلحة إلى وكلاء الذين كان حضورهم للاجتماعات مستمراً نسبياً. لكن غالباً ما كانت الأسس التي يقوم عليها اختيار الوكلاء غير واضحة. جددت الجهات المعنية في الحكومة عضويتهم في فريق اصحاب المصلحة في مبادرة EITI العراق في آذار/مارس 2019 معيّنين ممثلين عنهم على مستوى مدير عام من وزارة النفط، ووزارة الصناعة والمعادن، ووزارة المالية، ووزارة التخطيط، والمجلس الاتحادي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، وحكومة إقليم كردستان.[46] وثمة أدلة تشير إلى أن ممثلي الحكومة شاركوا في أنشطة نشر وتوعية، بما في ذلك إصدار تقرير مبادرة EITI عن عام 2016 وإطلاق حلقة عمل بناء قدرات لوسائط الإعلام في آذار/مارس 2019 (أنظر *المتطلب 7.1*).

اعتمدت وزارة النفط رسمياً سياسة الحكومة بشأن الإفصاح عن عقود النفط والغاز ونشرتها على الموقع الشبكي لوزارة النفط في نيسان/أبريل 2019.[47] اتخذت الحكومة إجراءات لإدماج أحكام معيار مبادرة EITI في التشريعات الوطنية، حتى إذا كان مشروع القانون 39321 بشأن اللجنة المعنية بالشفافية في الصناعات الاستخراجية قد وافقت عليه فقط الأمانة العامة لمجلس الوزراء التابعة لمجلس الدولة في 4 كانون الأول/ديسمبر 2017 لكن لم يكن البرلمان قد سنه بعد في بداية المصادقة الثانية (24 نيسان/أبريل

[39] إعادة بناء العراق (كانون الأول/ديسمبر 2018)، 'أعلن نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة ووزير النفط عن امتثال العراق الكامل بمعايير مبادرة EITI '، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.

[40] مبادرة EITI العراق (كانون الأول/ديسمبر 2018)، 'تعلن مبادرة EITI عن إصدار تقريرها الجديد في مؤتمر صحفي يوم الأربعاء 26 كانون الأول/ديسمبر 2018'، تم الدخول إليه هنا؛ و مبادرة EITI العراق (كانون الأول/ديسمبر 2018)، 'دعم مبادرة EITI الشفافية في الصناعات الاستخراجية في العراق'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.

[41] وزارة التخطيط (حزيران/يونيو 2018)، 'خطة التنمية الوطنية 2018-2022، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019، ص. 39.

[42] مبادرة EITI العراق (آذار/مارس 2019)، 'أسند منصب الأمانة العامة لمجلس الوزراء إلى ثامر الغضبان، ومنصب المدير التنفيذي فيها إلى رئيس مجلس إدارة مبادرة EITI علاء محيي الدين'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.

[43] مبادرة EITI العراق (كانون الأول/ديسمبر 2018)، 'اجتمع ممثل العراق في مبادرة EITI الشفافية مع وزير النفط'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.

[44] مبادرة EITI العراق (آذار/مارس 2019)، 'الغضبان: يدعم العراق مبادرة EITI الشفافية ويعمل مع شركات النفط الدولية على اعتماد معيار مبادرة EITI العالمي. نعتمد الإفصاح المنتظم وسنعلن قريباً عن سياسة الحكومة بشأن شفافية العقود'، مرجع *سبق* ذكره.

[45] أنظر الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق، قسم 'محاضر اجتماعات فريق اصحاب المصلحة'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.

[46] مبادرة EITI العراق (آذار/مارس 2019)، 'أسند منصب الأمانة العامة لمجلس الوزراء إلى ثامر الغضبان، رئيس مجلس إدارة مبادرة EITI الخاصة بالشفافية ومنصب المدير التنفيذي إلى علاء محيي الدين'، مرجع *سبق* ذكره.

[47] وزارة النفط (نيسان/أبريل 2019)، 'سياسة وزارة النفط بشأن نشر المعلومات'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.

2019).[48] كما أن الحكومة أصدرت أنظمة لإعادة هيكلة فريق اصحاب المصلحة، مثل الأمر التنفيذي 135 تاريخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2017 (أنظر *المتطلب 1.4*).[49]

كذلك، هناك أدلة تشير إلى أن الحكومة تابعت إجراءات مع الشركات الهامة والكيانات الحكومية لتسهيل جمع البيانات لتقرير عاميّ 2016 و2017 كما يتضح ذلك من اجتماع شركات النفط الدولية وشركات النفط الوطنية الذي دعا إليه رئيس فريق اصحاب المصلحة في أواخر آذار/مارس 2019.[50] كما وزع مكتب الشؤون القانونية في وزارة النفط إلى شركات النفط الوطنية مبادئ توجيهية للإفصاح المنتظم عن بيانات ا مبادرة EITI لعام 2018.[51] واستمرت الحكومة في توفير نسبة 40٪ تقريباً من تمويل عملية تنفيذ مبادرة EITI عام 2018، [52] مع وضع خطط لدعم مالي معادل لفترة 2019-2020.[53]

تقييم الأمانة العامة

الأمانة العامة الدولية راضية عن أن الإجراءات التصحيحية بشأن مشاركة الحكومة قد عولجت وتعتبر أن العراق حقق تقدماً **مرضياً** فيما يتعلق بالمتطلب 1.1. صدرت بيانات منتظمة وعلنية من الحكومة وجرى تعيين شخص مسؤول لقيادة تنفيذ مبادرة EITI منذ تشكيل الحكومة الجديدة في تشرين الأول/أكتوبر 2018. هناك مسؤولون كبار في الحكومة ممثلون في فريق اصحاب المصلحة ويبدو أنهم مشاركون بفاعلية في كافة جوانب تنفيذ مبادرة EITI.

وبهدف تعزيز مبادرة EITI، قد يرغب العراق بضمان أن تكون الأحكام المتعلقة بالشفافية مدرجة في التشريعات الوطنية المتعلقة بقطاعيّ التعدين والنفط والغاز. يُشجع العراق على ضمان أن تكون المشاركة التشغيلية في كافة جوانب تنفيذ مبادرة EITI متسقة في كافة الكيانات الحكومية ذات الصلة، بما في ذلك في وزارة المالية. وتُشجع الحكومة على استخدام مبادرة EITI لتحقيق أهدافها في الإدارة الشفافة للصناعات الاستخراجية وكوسيلة للتشاور مع قطاع هذه الصناعة والمجتمع المدني بشأن إصلاحات تنظيمية أساسية.

3.2 الإجراء التصحيحي 2 - مشاركة القطاع الصناعي (#1.2)

ينبغي بفريق اصحاب المصلحة أن يضع خطة للمشاركة بفاعلية أكثر مع الجهات المعنية في الصناعة الاستخراجية، وذلك تمشياً مع المتطلب 1.2، مثلاً من خلال منتدى شركة نفط العراق. ولتحفيز اهتمام هذه الصناعة، ينبغي بفريق اصحاب المصلحة ضمان إجراء مشاورات مستفيضة مع الصناعة الاستخراجية من أجل ضمان اتساق تنفيذ أهداف مبادرة EITI مع أولويات الجهات المعنية في هذه الصناعة. ووفقاً للمتطلب 8.3 (ج.i)، يتعيّن على الجهات المعنية في الشركة أن تضع خطة عمل وتفصح عنها لمعالجة أوجه القصور في مشاركة الشركة الموثقة في التقييم الأولي وتقرير جهة المصادقة خلال فترة ثلاثة أشهر من صدور قرار مجلس الإدارة، مثلاً، بحلول 26 كانون الثاني/يناير 2018.

النتائج المستخلصة عن المصادقة الأولى

خلصت المصادقة الأولى إلى أن العراق أحرز تقدماً غير كاف في تحقيق هذا المتطلب. وكان من المفهوم أن تغطي الجهات المعنية في الصناعة الاستخراجية شركات النفط الدولية حصرياً، لا أن تشمل المؤسسات المملوكة للدولة. اقتصرت مشاركة الصناعة الاستخراجية على مشارك واحد في فريق اصحاب المصلحة والذي كان بمثابة نقطة اتصال للممثلين الثلاثة الإسميين لشركات النفط الدولية. لم توضع اي إجراءات أو خطط لإشراك مجموعة أوسع من الجهات المعنية. وكانت الصناعة لم تحدّث تمثيلها في فريق اصحاب المصلحة منذ تعيينه الأول عام 2010، رغم واقع أنه لم يتم استبدال اثنين من الممثلين الثلاثة عند تناوبهم خارج

[48] مبادرة EITI EITI العراق (كانون الثاني/يناير 2019)، 'التقرير الأول بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة EITI لعام 2018، *مرجع سبق ذكره*، ص. 18-19.
[49] *المرجع نفسه*، ص. 21-22.
[50] مبادرة EITI EITI العراق (آذار/مارس 2019)، 'الغضبان: يدعم العراق مبادرة EITI ويعمل مع شركات النفط الدولية لاعتماد معيار مبادرة EITI العالمي. نعتمد إفصاحاً منتظماً وسنعلن قريباً عن سياسة الحكومة بشأن شفافية العقود'، *مرجع سبق ذكره*.
[51] مبادرة EITI EITI العراق (كانون الثاني/يناير 2019)، التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة EITI لعام 2018، *مرجع سبق ذكره*، ص.18 -19.
[52] وفرت حكومة العراق الاتحادية عام 2018 مبلغ 166,924 دولاراً أمريكياً من إجمالي الميزانية البالغة 415,944 دولاراً أمريكياً. أنظر مبادرة EITI العراق (كانون الثاني/يناير 2019)، التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة EITI لعام 2018، *مرجع سبق ذكره*، ص. 35.
[53] وفقاً لمشروع خطة عمل مبادرة EITI للعام 2019-2020، غير منشور بنسق مشروع ووفرته الأمانة العامة للمبادرة EITI.

البلد عام 2014 و2015 (أنظر *المتطلب 1.4*). ولم يبدو أن غياب مشاركة الشركة كان ناجماً عن بذل جهد واع لمنع الصناعة من المشاركة، كما كان هناك جهود بذلت لضمان وجود بيئة ممكنة لمشاركة الشركات. بدلاً من ذلك، بدا أن أصحاب المصلحة كافحوا لإيجاد وسيلة إشراك الصناعة عندما ركزت خطة مبادرة EITI بشكل ضيق على تقديم التقارير (*أنظر المتطلب 1.5*) كما عقّد أكثر الوضع الأمني مشاركة الشركات.

التقدّم المحرز منذ المصادقة

حدثت عدة تطورات في صناعة النفط والغاز في العراق خلال الفترة الواقعة بين 2017 و2019، ما ينبغي فهمه كسياق لمشاركة الصناعة الاستخراجية في تنفيذ مبادرة EITI. تتضمن هذه التغيرات تنازل شركة شل الملكية الهولندية (Royal Dutch Shell) عن نسبة 45٪ من فائدتها في المشاركة والدور التشغيلي في عقد حقل مجنون النفطي لخدمات الدعم التقني وذلك لصالح شركة نفط البصرة في حزيران/يونيو 2018[54]، وإطلاق العراق للجولة الخامسة لتقديم العطاءات لعقود الخدمات النفطية والغازية في نيسان/أبريل 2018.[55] وكانت تجري مراجعة استراتيجية لنتائج الجولة الخامسة لتقديم العطاءات عند بدء المصادقة الثانية.[56]

خطة العمل: ناقش فريق اصحاب المصلحة ضرورة ان توافق الجهات المعنية في الصناعة الاستخراجية على خطة عمل محددة زمنياً لمعالجة نتائج المصادقة الأولى في اجتماعه في 29 كانون الثاني/يناير 2018.[57] وفي شباط/فبراير 2018، التقى المنسق الوطني علاء محيي الدين منتدى العراق المعني بشركات النفط الدولية في دبي لمناقشة وسائل تعزيز مشاركة هذه الصناعة في تنفيذ مبادرة EITI. وفي نيسان/أبريل 2019، قدّم منتدى العراق المعني بشركات النفط الدولية رسالة إلى مبادرة *EITI* العراق وهي منشورة على موقعهم الشبكي[58]، تتضمن لمحة عامة عن خطة عمل الجهات المعنية في هذه الصناعة لمعالجة الإجراءات التصحيحية المنبثقة عن المصادقة على إجراءات الجهات المعنية لترشيح ممثليها في عضوية فريق اصحاب المصلحة. أوضح أصحاب المصلحة في الصناعة الاستخراجية أن الرسالة المؤرخة في نيسان/أبريل 2019 كانت استجابة لخطة عمل فريق اصحاب المصلحة الأوسع نطاقاً لمعالجة الإجراءات التصحيحية المنبثقة عن المصادقة الأولى على العراق. وأشاروا إلى أنه سيؤخذ بالاعتبار إدخال أعمال تنقيح على خطط شركات النفط الدولية في اجتماع منتدى العراق المعني بشركات النفط الدولية الذي سيعقد في حزيران/يونيو 2019. ورغم تحديد الرسالة إجراءات ترشيح قطاع الصناعة الاستخراجية لممثلي فريق اصحاب المصلحة، غير أنها لا تحدد آليات تنسيق الجهات المعنية. بدلاً من ذلك، تتضمن الرسالة تعهدات بالإفصاح عن بيانات تتعلق بأحجام الإنتاج وقيمتها، ونفقات التوظيف والنفقات الاجتماعية وفقاً لمعيار مبادرة EITI. وبعد التشاور، قدّم العاملون في الأمانة العامة إلى مبادرة EITI في نيسان/أبريل 2019 نسخة عن خطة عمل فريق اصحاب المصلحة لمعالجة الإجراءات التصحيحية المنبثقة عن المصادقة ورسالة المنتدى، مشيرين إلى أن هاتين الوثيقتين شكلتا خطة عمل الجهات المعنية في الصناعة الاستخراجية لمعالجة الإجراءات التصحيحية المتعلقة بالمتطلب 1.2.

مشاركة ناشطة: استمر منتدى العراق المعني بشركات النفط الدولية ورابطة صناعة شركات النفط والغاز المستثمرة من الأجانب والعاملة في العراق، بالاجتماع مرة تقريباً كل ثلاثة أشهر طيلة الفترة الممتدة بين عاميّ 2017 و2019 مع إجراء مناقشات مخصصة للمبادرة EITI، وذلك وفقاً لأصحاب المصلحة الذين استشيروا. وفيما حضر ممثلو الصناعة الاستخراجية اجتماعات فريق اصحاب المصلحة عام 2018، بدت مشاركتهم الأوسع في تنفيذ مبادرة EITI مقتصرة على اجتماعات فريق اصحاب المصلحة واجتماعات محددة دعتهم إليها مبادرة EITIالعراق، مثل حلقة عمل بشأن تنمية القدرات للشركات المهمة الواردة في تقارير مبادرة EITI لعاميّ 2016 و2017. لكن بدءاً من كانون الأول/ديسمبر 2018 وما بعده، هناك المزيد من الأدلة عن

[54] وكالة رويترز (حزيران/يونيو 2018)، 'سلمت شركة شل حقل نفط مجنون: المسؤولون عن النفط ، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.
[55] معهد العراق للطاقة (أيار/مايو 2018)، 'تحليل جولة العراق الخامسة لتقديم العطاءات'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.
[56] مجلة الدراسة الاقتصادية للشرق الأوسط (MEES) (نيسان/أبريل 2019)، 'عقود مناقصات العراق معلقة بينما يسعى الفريق الجديد المعني بالنفط إلى الإصلاح'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.
[57] *المرجع نفسه*، ص. 37.
[58] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019)، 'رسالة من المنتدى العالمي للشركات الاستخراجية العاملة في العراق تتعلق بخطة الشركات لمعالجة متطلبات الإجراءات التصحيحية من أجل الخروج من عضوية التعليق. كما توضح ايضاً الآلية لاختيار ممثليهم في مجلس الأمناء'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.

تنسيق الصناعة الاستخراجية بشأن تنفيذ مبادرة EITI من خلال انعقاد اجتماعات بين شركات النفط الدولية ورئيس فريق اصحاب المصلحة ومن خلال اجتماعات منتدى العراق المعني بشركات النفط الدولية وعبر مراسلات منتظمة.

يقود منتدى العراق المعني بشركات النفط الدولية التنسيق بين الجهات المعنية في الصناعة الاستخراجية بشأن المشاركة في مبادرة EITI العراق. وفيما اجتمع المنتدى فقط في دبي في الإمارات العربية المتحدة قبل عام 2018، سلط أصحاب المصلحة في الصناعة الاستخراجية والأمانة العامة المستشارون الضوء على القرار المتخذ في المنتدى عام 2018 والقاضي بالشروع بعقد اجتماعات في بغداد كتطور هام كان متوقعاً، وذلك لضمان مشاركة أكبر في القضايا مثل مبادرة EITI. ووضح ممثلو الصناعة الاستخراجية أن المناقشات التي جرت في المنتدى بشأن مبادرة EITI كانت مخصصة، لكن ممثلي شركات النفط الدولية في فريق اصحاب المصلحة وزعوا رسائل متكررة في البريد الإلكتروني على أعضاء المنتدى تتضمن تحديثات ذات صلة بقضايا مبادرة EITI. ورغم احتفاظ المنتدى بسجلات عن اجتماعاتهم ومناقشاتهم غير أنه لم يفصح عنها. وفيما يتعلق بأهداف شركات النفط الدولية المتعلقة بتنفيذ مبادرة EITI، أكد ممثلو الصناعة الاستخراجية المستشارون رغبتهم بإثبات امتثال شركات النفط الدولية بشروطهم التعاقدية، وزيادة الإنتاج الوطني للنفط والغاز، وتنمية القدرات المحلية وتعزيز التوظيف، إلى جانب دعم تعزيز أهداف البلد الاجتماعية. بدا أن هناك بضع بيانات دعم عامة لتنفيذ مبادرة EITI في العراق في خطابات واتصالات مؤسسية أجرتها شركات النفط الدولية العاملة في العراق، بالإضافة إلى عرض من مؤتمر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عقدته شركة لوك أويل (Lukoil) عام 2018[59] وإشارات إلى مبادرة EITI في سبع مدفوعات واجبة السداد إلى تقارير الحكومة المقدمة إلى ولايات الاتحاد الأوروبي القضائية.[60] غير أن رسائل موجهة من منتدى العراق المعني بشركات النفط الدولية إلى المنسق الوطني لمبادرة EITI العراق محيي الدين في تموز/يوليو 2018[61]، وفي نيسان/أبريل 2019 [62] كررت تأكيد التزام الجهات المعنية بالصناعة الاستخراجية بتنفيذ ا مبادرة EITI في العراق.

جُدد تمثيل الجهات المعنية في صناعة الاستخراج في فريق اصحاب المصلحة في منتصف عام 2018. ناقش الفريق في اجتماعه الذي انعقد في 7 آب/أغسطس 2018 ترشيح ممثلين بدائل عن شركات النفط الدولية في عضوية الفريق.[63] في حين حضر ممثل واحد فقط من ممثلي شركات النفط الدولية في فريق اصحاب المصلحة وهو الد. خريستوس ميلوناس من شركة شل العراق اجتماعات فريق اصحاب المصلحة في الفترة بين 2014 و2017 **[64]**، أدى تجديد تمثيل الصناعة الاستخراجية في فريق أصحاب المصلحة إلى تعيين ثلاثة ممثلين جدد من بريتيش بيتروليوم ولوك أويل وبيترونا[65] وثلاثة بدائل عنهم.[66] أصبح هذا التجديد رسمياً في آذار/مارس 2019 بصدور مرسوم عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء الذي اعاد هيكلة

[59] شركة نفط لوك أويل (2018)، 'لوك أويل: الاتجار بنفط العراق'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.
[60] أنظر مثلاً الموقع الشبكي لشركة البترول البريطانية، 'تعزيز شفافية الإيرادات'، تم الدخول إليه هنا؛ الموقع الشبكي لشركة شل الملكية الهولندية، 'دفعات إلى الحكومات'، تم الدخول إليه هنا؛ الموقع الشبكي لشركة توتال، 'تقارير عن دفعات سددت إلى الحكومات'، تم الدخول إليه هنا؛ الموقع الشبكي للوكالة الوطنية للمحروقات (إني)، 'شفافية الدفع'، تم الدخول إليه هنا؛ الموقع الشبكي لشركة غازبروم، 'تقارير عام 2017'، تم الدخول إليه هنا؛ الموقع الشبكي لشركة روسنفت، 'تقارير دفعات سددت إلى الحكومات'، تم الدخول إليه هنا؛ والموقع الشبكي لشركة لوك أويل، 'الدفعات المسددة إلى الحكومات والضرائب'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.
[61] منتدى العراق المعني بشركات النفط الدولية (تموز/يوليو 2018)، 'رسالة موجهة من المنسق الوطني لمبادرة EITI العراق علاء محيي الدين، المرجع: 001/IOC/30.07.2018'، غير منشورة، وفرتها الأمانة العامة للمبادرة EITI الدولية الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية في نيسان/أبريل 2019.
[62] مبادرة EITI الدولية الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية (نيسان/أبريل 2019)، 'رسالة موجهة من المنتدى العالمي للشركات الاستخراجية العاملة في العراق فيما يتعلق بخطة الشركات لمعالجة متطلبات الإجراءات التصحيحية من أجل الخروج من عضوية التعليق. كما توضح أيضاً الآلية لاحتيار ممثليهم في مجلس الأمناء'، *مرجع سبق ذكره*.
[63] مبادرة EITI العراق (كانون الثاني/يناير 2019)، التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة EITI ، *مرجع سبق ذكره*، ص. 39-40.
[64] تم نقل ممثلي إيكزون موبل وسي،أن،بي،سي في فريق اصحاب المصلحة من العراق ولم يتم إحلال أحد مكانهم.
[65] كان أعضاء فريق اصحاب المصلحة المرشحين من الصناعة الاستخراجية عام 2018 زياد الياسري من بريتيش بيتروليوم، وغاتي جبوري من لوك أويل وعبد الملك جعفر من بيترونا. وكان بدائلهم مصطفى محمد رضا من بريتيش بيتروليوم، وغسان صيداوي من لوك أويل، ونجم الطاي من بيترونا.
[66] مبادرة EITI العراق (كانون الثاني/يناير 2019)، التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة EITI ، *مرجع سبق ذكره*، ص. 19-20.

عضوية فريق اصحاب المصلحة.[67] تشير مراجعة لمحاضر اجتماع فريق اصحاب المصلحة إلى أن جميع أعضاء فريق اصحاب المصلحة من الصناعة الاستخراجية وبدائلهم حضروا كافة اجتماعات الفريق عام 2019.[68] واعتبر أصحاب المصلحة الذين استشارتهم الحكومة وقطاع الصناعة الاستخراجية والأمانة العامة للمبادرة EITI أن الممثلين الجدد للصناعة في فريق اصحاب المصلحة قدموا إسهامات استباقية في مناقشات الفريق بشأن تصميم وتنفيذ ورصد تقدم مبادرة EITI. وسلط أصحاب المصلحة في الصناعة الاستخراجية الذين استشيروا الضوء على المشاركة الناشطة لممثلي هذه الصناعة في الفريق وإسهاماتهم في تطوير خطة عمل مبادرة EITI والتقرير السنوي بشأن التقدم المحرز والقرارات المتعلقة بنطاق التقرير. إلا أن عدة ممثلين عن الصناعة الذين استشيروا وصفوا مشاركة الصناعة في مبادرة EITI أنها تتعلق بصورة رئيسية فيما يتصل بتوفير البيانات لإعداد تقارير مبادرة EITI بدلاً من استخدام فريق اصحاب المصلحة كمنتدى لمناقشة القضايا المتعلقة بالنفط والغاز ذات الأهمية فيما يتعلق بالجهات المعنية في الصناعة. لكن لا يوجد دليل يذكر بشأن مشاركة الصناعة الاستخراجية في أحداث نشر وتوعية ذات صلة بتنفيذ مبادرة EITI في الفترة بين عام 2017 و2019. وأشار أصحاب المصلحة في الصناعة الاستخراجية لدى استشارتهم إلى أن لجان فرعية مختلفة ناشئة عن منتدى شركات النفط الدولية عملت عن كثب لمراجعة طلبات مبادرة EITI للإفصاح عن معلومات ولتعزيز ممارسات الصناعة، لكنهم لم يسلطوا الضوء على مشاركة الصناعة في أي من أنشطة النشر والتوعية الخاصة بمبادرة EITI.

تحسنت عموماً عملية تقديم شركات النفط الدولية للتقارير عن تقارير مبادرة EITI لعام 2014 و2015 و2016، رغم أن العديد من شركات النفط الدولية، بما فيها شركة تي،بي،أي،أو (TPAO) وتوتسا (Totsa) وبيتروناس (Petronas) ودراغون أويل (Dragon Oil) وإي،جي،بي،سي (EGPC) لم توفر كافة المعلومات المطلوبة في نموذج التقرير (*أنظر المتطلبين 4.1 و4.9*). زاد عدد الشركات المقدمة للتقارير من 64 شركة في 2013-2015 ليصبح 73 شركة عام 2016، بما في ذلك 45 شركة اشترت النفط الخام من العراق عام 2016 و28 شركة نفط دولية تعمل بموجب عقود الخدمة.

وأقيمت مجموعة من حلقات العمل بشأن تنمية القدرات واجتماعات للتشاور مع الجهات المعنية في الصناعة الاستخراجية في الفترة 2017-2019، مثلاً في آب/أغسطس 2018 بشأن تقديم نماذج تقارير مبادرة EITI لتقارير عاميّ 2016 و2017، إلى جانب اجتماعات متعددة بشأن توضيح مسؤوليات الجهات المعنية ودعم صياغة أهداف الصناعة الاستخراجية من أجل تنفيذ مبادرة EITI.[69] سلط أصحاب المصلحة الضوء على اجتماع شركات النفط الدولية وشركات النفط الوطنية الذي دعا إليه رئيس فريق اصحاب المصلحة الغضبان كمحطة بارزة وانعقد في آذار/مارس 2019، نظراً لأنه شكل المشاورات الأولى لوزارة النفط مع شركات النفط الدولية بشأن مبادرة EITI تحديداً وأدى إلى تعهدات محددة بتحسين الإفصاح عن بيانات الصناعة الاستخراجية المطلوبة بموجب معيار مبادرة EITI.

بيئة مؤاتية: يستمر وجود بيئة قانونية مؤاتية لتنفيذ مبادرة EITI وفقاً لنتائج المصادقة الأولى. منحت الحكومة سياستها الطابع الرسمي في نيسان/أبريل 2019 بشأن الإفصاح عن العقود في الصناعات الاستخراجية والتي تضمنت أحكاماً بشأن الإفصاح عن عقود تشغيل مبرمة عند موافقة كلا الحكومة والشركات الطرف على العقد (*أنظر المتطلب 2.4*).

تقييم الأمانة العامة

تعتبر الأمانة العامة أن المشاركة في الإجراءات التصحيحية بشأن الصناعة الاستخراجية تمت معالجتها جزئياً وتعتبر أن العراق حقق تقدماً **ملموساً** في المتطلب 1.2. ورغم تفويت الموعد النهائي في 26 كانون الثاني/يناير 2018 بشأن الموافقة على خطة عمل محددة زمنياً لمعالجة نقاط الضعف في مشاركة الجهات المعنية في الصناعة في مبادرة EITI، وافقت هذه الجهات في وقت متأخر ونشرت خطة العمل هذه في نيسان/أبريل 2019 قبل بدء عملية المصادقة الثانية على العراق. وأدى تجديد تمثيل الصناعة الاستخراجية في فريق اصحاب المصلحة في أواخر عام 2018 إلى تحسّن كبير في تنسيق الجهات المعنية لقضايا مبادرة EITI، بما في ذلك مشاورات أكثر تواتراً بشكل شخصي أو بواسطة البريد الإلكتروني من خلال منتدى العراق الخاص بشركات النفط الدولية. يحضر ممثلو الصناعة الاستخراجية اجتماعات فريق اصحاب المصلحة بانتظام، ويقدموا بيانات من أجل إعداد تقارير مبادرة EITI ويتشاورون بتواتر أكثر مع الجهات المعنية الأوسع نطاقاً. لكن يبدو أن مشاركة الجهات المعنية في الصناعة الاستخراجية تبقى مركزة بشكل أساسي على توفير البيانات من أجل إعداد تقارير مبادرة EITI. ولا تبدو الجهات المعنية في الصناعة حتى الآن مشاركة بشكل كامل وناشط وبفاعلية في كافة جوانب عملية التنفيذ، بما في ذلك بشأن النشر والتوعية. ومع

---

[67] مبادرة EITI العراق (آذار/مارس 2019)، 'أسندت الأمانة العامة لمجلس الوزراء إلى ثامر الغضبان، رئيس مجلس إدارة مبادرة EITI الخاصة بالشفافية وعلاء محيي الدين في منصب المدير التنفيذي'، ، *مرجع سبق ذكره*.

[68] أنظر الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق، قسم 'محاضر اجتماعات فريق اصحاب المصلحة'، *مرجع سبق ذكره*.

[69] مبادرة EITI العراق (آب/أغسطس 2018)، 'بالتنسيق مع مبادرة EITI الشفافية الخاصة بالصناعات الاستخراجية (EY)، أقيمت حلقة عمل تدريبية تفاعلية بحضور ممثلين عن الكيانات الخاضعين لتقارير عاميّ 2016 و2017'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل ٢٠١٩، مبادرة EITI العراق (كانون الثاني/يناير 2019)، التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة EITI لعام 2018، *مرجع سبق ذكره، ص. 19-20*.

ذلك، توجه التقدم مشجّع نظراً إلى تعهدات شركات النفط الدولية بدعم الإفصاح المنتظم للبيانات المطلوبة بموجب معيار مبادرة EITI .

ينبغي بالجهات المعنية في الصناعة الاستخراجية أن تضمن مشاركتها الكاملة والناشطة والفاعلة في كافة جوانب عملية تنفيذ مبادرة EITI EITI إضافة إلى تقديم البيانات، وذلك وفقاً للمتطلب 1.2. تُشجع الصناعة الاستخراجية على تحسين خطة عمل جهاتها المعنية لضمان توفيرها مبادئ توجيهية صارمة من أجل هيكلة مشاركة الجهات المعنية في تنفيذ مبادرة EITI، وللمضي قدماً في الجهود الرامية إلى الإفصاح المنتظم عن المعلومات المطلوبة وفقاً لمعيار مبادرة EITI من خلال انظمتها.

3.3 الإجراء التصحيحي 3 - رقابة فريق اصحاب المصلحة (#1.4)

يتعيّن على فريق اصحاب المصلحة أن يحدّث قواعد إدارته الداخلية كي تغطي كافة أحكام المتطلب 1.4، ويضع سياسة لغوية تكون مواتية لتحقيق أهداف التنفيذ في العراق، وينشر إجراءات لترشيح واستبدال ممثليه في فريق اصحاب المصلحة، بما في ذلك مدة الولايات، وذلك وفقاً للمتطلب 1.4. كما يتعيّن على فريق اصحاب المصلحة مراجعة إجراءاته الداخلية بشأن صنع القرار لضمان تماشي قواعده التنظيمية مع الممارسة القائمة حالياً والتعامل مع كلٍ من الجهات المعنية على قدم المساواة. كما ينبغي بفريق اصحاب المصلحة أن يوضح ما إذا كان هناك ممارسة تسديد أعضائه لبدلات يومية لحضور اجتماعات الفريق أو مدفوعات أخرى، وأن يأخذ بالاعتبار الاحتفاظ بسجلات حضور عامة ونشر محاضر اجتماعاته على الإنترنت.

النتائج المنبثقة عن المصادقة الأولى

خلصت المصادقة الأولى إلى أن العراق أحرز تقدماً غير كاف في استيفاء هذا المتطلب. لم تكن القواعد التنظيمية لهيكل فريق اصحاب المصلحة واضحة بل متناقضة، ما جعل عملية تقييم الانحرافات في الممارسة مستحيلة. كانت عمليات الترشيح مستقلة وكانت مجموعات المجتمع المدني من حيث السياسة العامة مستقلة من الناحية التنفيذية عن الحكومة والشركات. وشكل قلقاً خاصاً واقع أنه لم يكن لدى الصناعة الاستخراجية أي إجراء لتجديد عضويته في فريق اصحاب المصلحة والذي تم تجديده في المرة الأخيرة عام 2010. كما شكل قلقاً (مخاوف أصغر) التأخير في الانتخابات الجديدة لأعضاء المجتمع المدني في فريق اصحاب المصلحة منذ كانون الأول/ديسمبر 2016 وانطوى على أن اثنين من الجهات المعنية لم يكن لديهما ولاية واضحة في بداية المصادقة. كما أن عدم وجود تمييز واضح بين الجهات المعنية الذي أدى إلى وجود عدم وضوح فيما إذا كانوا ثلاثة أعضاء أو أربعة، لم يسمح بوجود تنسيق واضح لدى الجهات المعنية وبمشاركة بناءة. وكانت مدة ولاية أعضاء فريق اصحاب المصلحة غير واضحة، بغض النظر عن شركات النفط الدولية، وذلك بوجود نسبة خمس عدد الأعضاء تقريباً الذين لم يتغيروا منذ 2010. ومع التحديث الأخير لوثائق إدارة فريق اصحاب المصلحة عام 2010، بدا أن هناك قلقاً واسع النطاق بين أصحاب المصلحة الذين استشيروا في موضوع العلاقة غير المتوازنة بين الأمانة العامة الوطنية وفريق اصحاب المصلحة، ما أعاق الرقابة الفاعلة لفريق اصحاب المصلحة في تقديم تقارير مبادرة EITI. كذلك، كان هناك أدلة تشير إلى تطبيق بعض الإكراه في محاضر صنع القرار والتوافق.

التقدّم المحرز منذ المصادقة

أنشأ فريق اصحاب المصلحة لجنة للإشراف على تنفيذ الإجراءات التصحيحية المنبثقة عن المصادقة الأولى للعراق بموجب مرسوم 40391 تاريخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2017.[70] ناقش فريق اصحاب المصلحة إطاره المرجعي في عدة اجتماعات

[70] مبادرة EITI العراق (كانون الثاني/يناير 2019)، التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة EITI EITI ، مرجع سبق ذكره، ص. 18-19.

عام 2018، بما في ذلك في 7 أيار/مايو و4 حزيران/يونيو.[71] صدر استعراض فريق اصحاب المصلحة لإطاره المرجعي وموافقته عليه في اجتماعه الذي انعقد في 4 حزيران/يونيو 2018 [72]، بأمر رقم 359 تاريخ 15 تشرين الأول/أكتوبر 2018 صادر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء.[73]

تكوين فريق اصحاب المصلحة وعضويته: حدد الإطار المرجعي لفريق اصحاب المصلحة في كانون الأول/ديسمبر 2010 العضويات القوية الـ14 للفريق.[74] وسع الإطار المرجعي للفريق الذي تم استعراضه في تشرين الأول/أكتوبر 2018 نطاق العضوية في فريق اصحاب المصلحة لتبلغ 21 عضواً، بما في ذلك ثلاثة أعضاء من الحكومة (وزارة النفط ووزارة الصناعة والمعادن ووزارة المالية)، وعضوين من الهيئات التنظيمية (المجلس الاتحادي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ولجنة النزاهة)، وثلاثة أعضاء من شركات النفط الدولية، وثلاثة أعضاء من شركات النفط الوطنية، وعضوين من النقابات العمالية، وعضو واحد من الأوساط الأكاديمية، وعضو واحد من منظمات غير حكومية ممثلاً القطاع الخاص، إلى جانب رئيس ونائب رئيس. يتطلب الإطار المرجعي الجديد من الحكومة أن يكون العضو من رتبة مدير عام وأن يكون رئيس الفريق برتبة وزير. كما يدرج أحكاماً تخصص مقعداً من المقاعد الأربعة الخاصة بمنظمات المجتمع المدني للمجتمع المدني في إقليم كردستان العراقي ومقعداً لمنظمة مجتمع مدني نسائية. يتماشى التكوين النظامي الجديد مع الممارسة الحالية لحضور اجتماعات فريق اصحاب المصلحة في الفترة الواقعة بين عاميّ 2015 و2017. هناك تباينات بسيطة بين الأحكام المتعلقة بتمثيل حكومة إقليم كردستان بين المرسوم 12-2010 الذي أنشئ بموجبه فريق اصحاب المصلحة والإطار المرجعي لفريق اصحاب المصلحة الجديد. ففيما يتطلب الأول أن يتم تعيين ممثلاً من حكومة إقليم كردستان كعضو في الفريق ، يتطلب الإطار المرجعي أن يتم تعيين ممثلاً عن المجتمع المدني من إقليم كردستان العراقي في الفريق. يستند هذا التقييم على تكوين فريق اصحاب المصلحة المبيّن في الإطار المرجعي لفريق اصحاب المصلحة لعام 2018.

يؤكد التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة EITI لعام 2018 عضوية فريق اصحاب المصلحة مع وجود بعض الانحرافات عن الإطار المرجعي المُعد في تشرين الأول/أكتوبر 2018.[75] غير أن الموقع الشبكي لمبادرة EITI يورد تفاصيل مختلفة عن عضوية فريق اصحاب المصلحة بدءاً من نيسان/أبريل 2019، بما في ذلك ممثلين من أربع وزارات (وزارة المالية، ووزارة النفط، ووزارة التخطيط ووزارة الصناعة والمعادن)، ممثل واحد من هيئة تنظيمية (المجلس الاتحادي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات)، أربع شركات نفط وطنية (شركة نفط البصرة وشركة نفط الوسط وشركة نفط الشمال وسومو)، وثلاث شركات نفط دولية (بريتيش بيتروليوم ولوك أويل وبترونـاس)، وسبع منظمات مجتمع مدني (بما في ذلك من منظمة نسائية واحدة) ونقابة عمالية (نقابة المحاسبين ومراجعي الحسابات العراقيين).[76] اعتمد هذا التجديد رسمياً في آذار/مارس 2019 بموجب مرسوم صادر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء الذي يعيد هيكلة العضوية في فريق اصحاب المصلحة والذي دوّن ستة مقاعد للحكومة (الوزارات الأربعة و المجلس الاتحادي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وحكومة إقليم كردستان).[77]

ورغم عدم تحديد الإطار المرجعي فريق اصحاب المصلحة إجراءات ترشيح أعضاء فريق غير الأعضاء من المجتمع المدني (*أنظر أدناه*)، فإنها تتضمن أحكاماً تتطلب من أعضاء فريق اصحاب المصلحة أن يكونوا مطلعين بمبادرة EITI العراق وأنشطتها. يحدد الإطار المرجعي لفريق اصحاب المصلحة الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2018 مدة أعضاء ا فريق بسنتين قابلتين للتجديد. ومن المتوقع أن يتطلب تجديد العضوية في فريق اصحاب المصلحة اتباع الإجراءات نفسها التي تتبع في التعيين الأصلي. أما في الممارسة، فيبدو أن العضوية في فريق هي ممثلة لمنظمات المجتمع المدني والصناعة الاستخراجية وكيانات حكومية متنوعة ذات صلة في العراق، مع استثناء ملحوظ لتمثيل شركات في قطاع المواد الصلبة.

---

[71] *المرجع نفسه*، ص. 38-39

[72] *المرجع نفسه*، ص. 18-19.

[73] مبادرة EITI العراق (تشرين الأول/أكتوبر 2018)، 'النظام الداخلي'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.

[74] يتضمن فريق اصحاب المصلحة: ثلاثة ممثلين عن الحكومة (وزارة النفط، ووزارة الصناعة والمعادن، ووزارة المالية)، وثلاثة من الهيئات التنظيمية (مجلس النواب، والمجلس الاتحادي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، ولجنة النزاهة)، وثلاثة من شركات النفط الدولية، وثلاثة من المجتمع المدني، وثلاثة من النقابات العمالية (رابطة المحاسبين ومراجعي الحسابات العراقيين، ونقابة المحامين العراقيين، ونقابة الصحفيين العراقيين)، إلى جانب رئيس ونائب رئيس.

[75] بما في ذلك وزير النفط كرئيس لفريق اصحاب المصلحة، والمنسق الوطني للمبادرة EITI كنائب رئيس، وممثلي الحكومة من ثلاث وزارات، وأربع شركات نفط وطنية (شركة نفط البصرة وشركة نفط الوسط وشركة نفط الشمال وسومو)، وثلاث شركات نفط دولية (بريتيش بيتروليوم ولوك أويل وبيترونـاس)، وثلاث شركات نفط دولية، ومنظمة غير حكومية تمثل القطاع الخاص، ونقابة عمالية واحدة (رابطة المحاسبين ومراجعي الحسابات). مبادرة EITI العراقية (كانون الثاني/يناير 2019)، التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة EITI لعام 2018، *مرجع سبق ذكره*، ص. 36.

[76] الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق، قسم 'فريق اصحاب المصلحة'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.

[77] مبادرة EITI العراق (آذار/مارس 2019)، 'أسندت الأمانة العامة لمجلس الوزراء إلى ثامر الغضبان، رئيس مجلس إدارة مبادرة EITI الخاصة بالشفافية ومنصب المدير التنفيذي إلى علاء محيي الدين'، *مرجع سبق ذكره*.

غير أن عدم تمثيل منظمات المجتمع المدني في إقليم كردستان وحكومة إقليم كردستان في بداية عملية المصادقة الثانية على العراق يشكل انحرافاً عن ممارسة الإطار المرجعي فريق اصحاب المصلحة.

تمثيل المجتمع المدني: يتطلب الإطار المرجعي الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2018 من فريق اصحاب المصلحة أن يشكل لجنة تشرف على ترشيح الممثلين الأربعة لمنظمات المجتمع المدني في الفريق. يحدد الإطار المرجعي عضوية هذه اللجنة على أنها تتضمن موظفاً من الأمانة العامة للمبادرة EITI كرئيس للجنة، وممثلاً عن الاتحاد العراقي للشفافية في الصناعات الاستخراجية، وممثلاً عن نقابة المحامين وممثلين محايدين من خارج مبادرة EITI العراقية. ويحدد الإطار المرجعي لفريق اصحاب المصلحة ثلاثة معايير أساسية لترشح منظمات المجتمع المدني لعضوية الفريق كما يلي: أن تكون مسجلة بشكل قانوني، أن تكون مطلعة على مبادرة EITI العراق وأن يكون لديها سجل ثابت عن مشاركتها في أنشطة بناء قدرات ذات صلة بمبادرة EITI وفي المشاركة الإعلامية في قضايا الصناعات الاستخراجية. كما يحدد الإطار المرجعي أيضاً الإجراءات من أجل إجراء انتخابات المجتمع المدني، بما في ذلك نشر الدعوة إلى تقديم الترشيحات في صحيفة مركزها بغداد وتصدر باللغة العربية وصحيفة مركزها إقليم كردستان وتصدر باللغة الكردية، وفترة سبعة أيام لتقديم طلبات المرشحين المؤهلين واختيارهم المسبق من جانب لجنة مؤلفة من فريق اصحاب المصلحة مخصصة لهذا الغرض، والطرائق المعتمدة في الانتخاب. كذلك يحدد الإطار المرجعي الإجراءات التي يتعيّن على فريق أصحاب المصلحة اتباعها في اختيار ممثليه من نقابتيّ عمال ومن منظمة حكومية واحدة تمثل القطاع الخاص. فيما يتعلق بالنقابتين العماليتين، يجيز الإطار المرجعي اختيار نقابتيّ عمال ذات صلة واللتين يطلب منهما اختيار ممثل عنهما في فريق اصحاب المصلحة.

يواصل الاتحاد العراقي للشفافية في الصناعات الاستخراجية العمل بوصفه منتدى التنسيق الأساسي لمشاركة المجتمع المدني في تنفيذ مبادرة EITI وهو الكيان الذي ينظم انتخابات المجتمع المدني لتمثيلها في فريق اصحاب المصلحة. راجع الاتحاد العراقي للشفافية في الصناعات الاستخراجية قواعد إجراءاته الداخلية عام 2018 في أعقاب أشهر من المشاورات. تضمنت الإصلاحات تعديلات في بيان وأهداف مهمة الاتحاد والأحكام التي تجيز لأعضاء الائتلاف مساءلة منسق الاتحاد العراقي للشفافية في الصناعات الاستخراجية ومجلس إدارته.[78]

وأنشأ فريق اصحاب المصلحة لجنة للإشراف على ترشيحات المجتمع المدني كأعضاء في فريق في اجتماعه الذي انعقد في 7 أيار/مايو 2018.[79] وفي 4 حزيران/يونيو 2018، أقامت الجهات المعنية في المجتمع المدني حلقة عمل في المركز الثقافي في بغداد بهدف توضيح إجراءات ترشيحات الأعضاء في فريق اصحاب المصلحة والشروع في انتخاب أعضاء جدد من المجتمع المدني في المجلس.[80] وفي 6 آب/أغسطس 2018، نشرت الدعوة من أجل الترشح في صحيفة الصباح الصادرة باللغة العربية وصحيفة الروداو الصادرة باللغة الكردية.[81] تضمنت الدعوة المتطلبات المدونة في الإطار المرجعي لفريق اصحاب المصلحة في تشرين الأول/أكتوبر 2018.[82] ودعيت لجنة فريق اصحاب المصلحة المشرفة على ترشيحات منظمات المجتمع المدني إلى الانعقاد في آب/أغسطس 2018 للموافقة على أسماء مرشحي المجتمع المدني لانتخابات العضوية في الفريق.[83] أجريت انتخابات ممثلي المجتمع المدني لعضوية فريق اصحاب المصلحة في 15 أيلول/سبتمبر 2018،[84] وأكدت

[78] إلى جانب منهجية جديدة لتقييم الأعضاء، ومتطلبات أعضاء الائتلاف للإفصاح عن أي تضارب في المصالح، وحظر على منسق الاتحاد العراقي للشفافية في الصناعات الاستخراجية العامل في فريق اصحاب المصلحة للمحافظة على استقلاليته، وتمثيل إقليم محسن في مجلس الإدارة، وآليات جديدة للاجتماعات والانتخابات الإلكترونية. مجدي أبوكلال، المنسق العام الاتحاد العراقي للشفافية في الصناعات الاستخراجية (نيسان/أبريل 2019)، رسالة واتس آب، غير منشور، موفر للأمانة العامة الدولية.

[79] مبادرة EITI العراق (كانون الثاني/يناير 2019)، التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة EITI، *مرجع سبق ذكره*، ص. 38.

[80] *المرجع نفسه*، ص. 7، ومبادرة EITI العراق (حزيران/يونيو 2018)، 'حلقة حوار دراسية مع منظمات المجتمع المدني'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.

[81] مبادرة EITI العراق (آب/أغسطس 2018)، 'انتخابات ممثلي المجتمع المدني لعضوية مجلس الأمناء'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.

[82] مبادرة EITI العراق (آب/أغسطس 2018)، 'دعوة عامة إلى جميع منظمات المجتمع المدني العاملة في بغداد والمحافظات وفي إقليم كردستان العراقي'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.

[83] مبادرة EITI العراق (آب/أغسطس 2018)، 'اجتماع اللجنة المشرفة على انتخابات تمثيل المجتمع المدني'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.

[84] مبادرة EITI العراق (كانون الثاني/يناير 2019)، التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة EITI لعام 2018، *مرجع سبق ذكره*، ص. 20-21.

التغطية الإعلامية ومشاورات أصحاب المصلحة أن انتخابات منظمات المجتمع المدني للعضوية في فريق اصحاب المصلحة أجريت بطريقة حرة وعادلة وشفافة.[85]

غير أن عملية انتخاب منظمة مجتمع مدني من إقليم كردستان العراقي لعضوية فريق اصحاب المصلحة لم تكن ناجحة. فعقب إجراءات مماثلة تتعلق بالانتخابات في بغداد في أيلول/سبتمبر 2018، حاول المجتمع المدني إجراء الانتخابات لعضوية الفريق في أربيل في 22 أيلول/سبتمبر 2018.[86] لكن تعذر إنجاز عملية الاقتراع نظراً لخلافات بين أصحاب المصلحة. أوضح أصحاب المصلحة الذين استشيروا أنه تم التخطيط لانتخابات جديدة في الإقليم لعام 2019. وافق فريق اصحاب المصلحة في اجتماعه الذي عقد في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2018 على نتائج انتخابات المجتمع المدني لأعضائه في الفريق من كافة المحافظات ما عدا نتائج الانتخابات في إقليم كردستان العراقي.[87]

تمثيل الصناعات الاستخراجية: وجه منتدى العراق لشركات النفط الدولية في نيسان/أبريل 2019 رسالة إلى مبادرة EITI العراق منشورة على موقعهم الشبكي[88] تتضمن لمحة عامة عن خطة عمل الجهات المعنية في الصناعة الاستخراجية لمعالجة الإجراءات التصحيحية المنبثقة عن المصادقة وإجراءات الجهات المعنية لترشيح ممثلين عنها في فريق اصحاب المصلحة (*أنظر المتطلب 1.2*). كان منتدى شركات النفط الدولية قد تبادل في السابق مشاريع خطة عمله عبر البريد الإلكتروني مع الأمانة العامة لمبادرة EITI العراق والأمانة العامة الدولية في تموز/يوليو 2018. تتطلب الإجراءات أن تتم الترشيحات لعضوية فريق اصحاب المصلحة خلال فترة عامين، مع تقديم شركات النفط الدولية أسماء مرشحيها إلى منتدى العراق لشركات النفط الدولية في الفصل الرابع من السنة. يتوقع من المنتدى أن يناقش الترشيحات ويوافق على ثلاثة ممثلين في فريق اصحاب المصلحة وأن يتم عرضها على الفريق للموافقة عليها. وبالرغم من الافتقار إلى أدلة متاحة علناً بشأن ترشيحات الصناعة الاستخراجية في عضوية الفريق عام 2018، أكد أصحاب المصلحة الذين استشيروا أن منتدى العراق لشركات النفط الدولية شرع في اختيار ثلاثة أعضاء في تافريق وثلاثة بدائل في أوائل عام 2018 وفقاً للإجراءات التي حددت لاحقاً في رسالة شركات النفط الدولية الموجهة إلى مبادرة EITI العراق في آذار/مارس 2019. اختير الممثلون الثلاثة المعينين من بريتيش بيتروليوم ولوك أويل وبيتروناس،[89] وثلاثة بدائل محددين في الشركات نفسها.[90] لكن لا وجود لأي دلائل تشير إلى أن شركات النفط الدولية كانت مستبعدة عن عملية ترشيح ممثلي الصناعة الاستخراجية في فريق اصحاب المصلحة. وأكد أصحاب المصلحة الذين استشيروا بأنه من المقرر مناقشة التجديد التالي لتمثيل الصناعة في الفريق في اجتماع منتدى شركات النفط الدولية الذي سيعقد في حزيران/يونيو 2019 وأكدوا أن عملية التجديد التالية ستجري وفقاً لمعايير الاختيار المبيّنة في رسالة منتدى شركات النفط الدولية الموجهة إلى مبادرة EITI العراق في نيسان/أبريل 2019. لكن لا وجود لأدلة تشير إلى اتصالات جرت مع شركات النفط الدولية للشركات المشترية لنفط العراق الخام رغم إدماجها في نطاق تقارير مبادرة EITI. وأكد أصحاب المصلحة في الصناعة الذين استشيروا أنه لم تجري اتصالات مباشرة بينهم وبين الشركات المشترية للنفط من العراق وأن الاتصال بالشركات المشترية أجرته سومو بدلاً من الجهات المعنية في الصناعات الاستخراجية.

شركات النفط الوطنية: يؤكد التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة EITI لعام 2018 أن الممثلين الأربعة لشركات النفط الوطنية المبيّنين في الإطار المرجعي لفريق أصحاب المصلحة لعام 2018 عيّنوا على النحو الواجب في فريق اصحاب المصلحة.[91] وفيما لا يسمي الإطار المرجعي لفريق اصحاب المصلحة لعام 2018 شركات النفط الوطنية الثلاثة المحددة التي ستُمثل في الفريق، أوضح أصحاب المصلحة الذين استشيروا أن فريق اصحاب المصلحة واصل اختيار شركات النفط الوطنية الثلاثة نفسها التي تمثلت في السابق في الفريق (شركة نفط البصرة، وشركة نفط الوسط وشركة نفط الشمال)، بالإضافة إلى شركة

[85] مبادرة EITI العراق (أيلول/سبتمبر 2018)، 'تنظم مبادرة EITI الشفافية انتخابات ممثلي المجتمع المدني للعضوية في فريق اصحاب المصلحة'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.

[86] مبادرة EITI العراق (كانون الثاني/يناير 2019، التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة EITI لعام 2018، *مرجع سبق ذكره*، ص. 32-33.

[87] *المرجع نفسه*، ص. 40.

[88] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019)، 'رسالة موجهة من المنتدى العالمي للشركات الاستخراجية العاملة في العراق بشأن خطة عمل الشركات لمعالجة متطلبات الإجراءات التصحيحية للخروج من عضوية التعليق. كما تشرح آلية اختيار ممثليها في مجلس الأمناء'، *مرجع سبق ذكره*.

[89] كان الأعضاء في فريق اصحاب المصلحة المرشحين من الصناعات الاستخراجية عام 2018 زيد اليسيري من بريتيش بيتروليوم، وغاتي جبوري من لوك أويل، وعبد الملك جعفر من بيتروناس. وكان المرشحون كبدائل لهم مصطفى محمد رضا من بريتيش بيتروليوم وغسان صيداوي من لوك أويل ونجم التل من بيتروناس.

[90] مبادرة EITI العراق (كانون الثاني/يناير 2019)، التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة EITI لعام 2018، *مرجع سبق ذكره*، ص. 19-20.

[91] *المرجع نفسه*، ص. 36.

تسويق النفط المملوكة للدولة (سومو) التي تمت تسميتها بموجب مرسوم عام 2010 الذي أنشأ فريق اصحاب المصلحة. وفي الممارسة، يتم ترشيح المدراء العامين لكل شركة نفط وطنية في فريق اصحاب المصلحة وفقاً للإطار المرجعي للفريق لعام 2018.

تمثيل الحكومة: يؤكد التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة EITI لعام 2018 أن التجديد لممثلي الحكومة في فريق أصحاب المصلحة تمّ في كانون الأول/ديسمبر 2018.[92] ورغم كون أعضاء الحكومة في الفريق مدوّنين على النحو الواجب في الإطار المرجعي للفريق لعام 2018، لا يوجد أية أدلة تشير إلى أن الممثل السادس للحكومة وارد اسمه في مرسوم عام 2019 الصادر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء[93]، وكان عضو الفريق الممثل لحكومة إقليم كردستان معيّناً منذ بداية المصادقة الثانية (24 نيسان/أبريل 2019)، وذلك استناداً إلى مشاورات ومعلومات واردة في الموقع الشبكي لمبادرة EITI[94] وفي محاضر اجتماعات فريق اصحاب المصلحة،[95] وأكد أصحاب المصلحة في الحكومة والأمانة العامة لأصحاب المصلحة الذين استشيروا أن وزير أربع وزارات ورئيس المجلس الاتحادي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات رشحوا ممثليهم في الفريق على أساس رتبة مدير عام.

الإطار المرجعي: وافق فريق أصحاب المصلحة في حزيران/يونيو2018 على الإطار المرجعي المعروف 'بالقواعد الداخلية' الذي خضع للتنقيح وصدر بالأمر الإداري 359 في تشرين الأول/أكتوبر 2018. ورغم توفير مرسوم 2010 ومرسوم آذار/مارس 2019 اللذين أنشئ فريق اصحاب المصلحة بموجبهما، الإطار القانوني لتنفيذ مبادرة EITI في العراق، أكد جميع أصحاب المصلحة الذين استشيروا أن 'القواعد الداخلية' لفريق اصحاب المصلحة اعتبرت بأنها الإطار المرجعي بحكم الواقع. توفر هذه القواعد تحديثات هامة للإدارة الداخلية للفريق ولإجراءاته. ورغم إنجاز إزالة قسم الإطار المرجعي لفريق اصحاب المصلحة لعام 2010 المتعلق بمهمة وأهداف الفريق، يتوسع الإطار المرجعي المنقح في أدوار وتحديد مسؤوليات أعضاء الفريق وفي إدارته الداخلية وصنع القرار. ينص التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة EITI لعام 2018 صراحة أن تنقيح الإطار المرجعي تمّ لمواءمة القواعد النظامية مع الممارسات الحالية، ولضمان المساواة في معاملة جميع الجهات المعنية.[96] وفيما يتعلق بمسؤوليات أعضاء فريق اصحاب المصلحة، يحدد الإطار المرجعي المنقح هذه المسؤوليات وفقاً للمتطلب 1.4(ب،ii). كما يؤكد حق الفريق في تنقيح إطاره المرجعي الخاص شرط الحصول لاحقاً على موافقة الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

بذل فريق اصحاب المصلحة جهوداً لإرساء القاعدة القانونية لمبادرة EITI الشفافية في العراق، وذلك بالموافقة على مشروع قانون (39321) بشأن لجنة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في اجتماعه الذي عقد في 4 كانون الأول/ديسمبر 2017.[97] يستعرض مجلس الوزراء حالياً مشروع القانون وفقاً لما أفاد به موظفو الأمانة العامة الذين استشيروا.

الإدارة الداخلية والإجراءات: يتطلب الإطار المرجعي لفريق أصحاب المصلحة لعام 2018 من الفريق عقد اجتماعات "دورية" وفقاً لما تتطلبه احتياجات العمل مع إشعار مسبق، إلى جانب اجتماعات "استثنائية" عندما يطلب رئيس مجلس إدارة الفريق ذلك أو نائبه في غيابه. وفي الممارسة، يشير تنقيح محاضر اجتماعات الفريق بأنه اجتمع مرة في الشهر تقريباً في الفترة الواقعة بين عاميّ 2017 و2019، وذلك في أول يوم اثنين عادة من كل شهر وفقاً لما أكده موظفو الأمانة العامة. وتشير المشاورات مع أعضاء الفريق إلى انهم اعتبروا أن اجتماعات الفريق أعلن عنها بإشعار مسبق كاف وأن الوثائق ذات الصلة وزعت في مهلة كافية قبل الاجتماعات. وفي اجتماع فريق أصحاب المصلحة في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، ناقش الفريق الخيارات في تعيين الأعضاء البدائل لترؤس اجتماعات الفريق في غياب حضور رئيس مجلس الإدارة ومؤكداً مسؤولية نائب الرئيس في ترؤس اجتماعات الفريق في هذه الحالات.[98]

---

[92] *المرجع نفسه*، ص. 18-19.
[93] مبادرة EITI العراق (آذار/مارس 2019، 'أسند منصب الأمين العام لمجلس الوزراء إلى ثامر الغضبان رئيس مبادرة EITI الشفافية ومنصب المدير التنفيذي إلى علاء محيي الدين'، *مرجع سبق ذكره*.
[94] الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق، قسم 'فريق اصحاب المصلحة'، *مرجع سبق ذكره*.
[95] أنظر إلى الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق، قسم 'محاضر اجتماعات فريق اصحاب المصلحة'، *مرجع سبق ذكره*.
[96] مبادرة EITI العراق (كانون الثاني/يناير 2019)، التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة EITI لعام 2018، *مرجع سبق ذكره*، ص. 21-22.
[97] *المرجع نفسه*، ص. 18-19.
[98] *المرجع نفسه*، ص. 41.

اعتمد فريق اصحاب المصلحة اللغة العربية لغة لعمله في الاجتماع الذي عقد في 17 أيار/مايو 2017.[99] تشير مراجعة وثائق مبادرة EITI الشفافية للعراق أنه فيما تتم صياغة وثائق مبادرة EITI باللغة العربية منذ منتصف عام 2017، تتم مناقشة الإطار المرجعي من أجل المدير المستقل ومناقشته والموافقة عليه باللغة الإنكليزية.[100] وأكد أصحاب المصلحة في جهات معنية مختلفة أن التقرير الأولي ومشروع تقرير مبادرة EITI نوقشا بكلا اللغتين الإنكليزية والعربية.

صنع القرار: يحدد الإطار المرجعي المنقح لفريق اصحاب المصلحة نصاباً قانونياً يفرض حضور نسبة 51٪ على الأقل من عدد أعضاء الفريق وممثل واحد على الأقل من كل جهة معنية. وأكد أصحاب المصلحة الذين استشيروا أنهم اعتبروا شركات النفط الوطنية جهة معنية منفصلة، مشيرين إلى أن حضور ممثل واحد من الجهات المعنية الأربعة في فريق اصحاب المصلحة (الحكومة، وقطاع الصناعات الاستخراجية، وشركات النفط الوطنية، والمجتمع المدني) ضروري لتحقيق النصاب، وتُدوّن إجراءات عملية صنع القرار في الفريق بتوافق الآراء، وفي حال لم يتم التوصل إلى توافق آراء، يتم صنع القرار بقرار يتخذه رئيس مجلس الإدارة بالتشاور مع أعضاء الفريق. وينص الإطار المرجعي صراحة على أن قرارات فريق اصحاب المصلحة هي ملزمة لجميع اعضائه.

حفظ السجلات: يتطلب الإطار المرجعي المنقح لفريق اصحاب المصلحة الاحتفاظ بسجلات عن كل اجتماع يعقده، بما في ذلك لمحة عامة عن كافة القضايا التي نوقشت ونقاط اتخاذ القرار الرئيسية. يتعيّن إعداد محاضر للاجتماعات وأن يوقعها رئيس مجلس إدارة الفريق وجميع أعضائه. وفي الممارسة، يتم نشر محاضر الاجتماعات على الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق.[101] وفيما اثار بعض ممثلي المجتمع المدني الذين استشيروا مخاوف بشأن عدم نشر العديد من محاضر اجتماعات الفريق في أواخر 2018، أوضح موظفو الأمانة العامة أن التأخير في نشر هذه السجلات ناجم عن تأخر موافقة الرئيس السابق لمجلس إدارة الفريق الد. علاق على محاضر اجتماعات الفريق. تأمن توقيع الرئيس السابق لمجلس إدارة الفريق على محاضر الاجتماعات العالقة في نيسان/أبريل 2019 وتم نشر السجلات لاحقاً على الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق.

قدرات فريق اصحاب المصلحة: يتضمن الإطار المرجعي المنقح لفريق اصحاب المصلحة أحكاماً لجميع أعضاء الفريق تقضي بأن يكون لديهم معلومات دقيقة عن مبادرة EITI وأنه يتعيّن على أعضاء الفريق ضمان توفر الموارد الضرورية لتنفيذ مبادرة EITI، لكنه لا ينص صراحة أنه يتعيّن على أعضاء الفريق أن يتمتعوا بالقدرات اللازمة للقيام بمهامهم. وتتضمن خطة عمل مبادرة EITI العراق 2018-2019 أنشطة تتعلق بتنمية قدرات الكيانات الحكومية وشركات النفط الوطنية بشأن الإفصاح المنتظم، وقدرات الكيانات الحكومية والشركات بشأن إعداد تقارير النفقات الاجتماعية، وقدرات الكيانات الحكومية بشأن الإفصاح عن بيانات التعدين المطلوبة بموجب معيار مبادرة EITI.[102] يضاف إلى ذلك، يتضمن الإطار المرجعي لمراجعي الحسابات في تقارير مبادرة EITI لعام 2016 و2017 أحكاماً تتطلب من مراجعي الحسابات توفير تدريب للأعضاء الستة في الأمانة العامة لمبادرة EITI العراق، إلى جانب حلقة عمل لتوفير التوجيه للشركات الهامة بشأن نماذج إعداد تقارير مبادرة EITI.[103] غير ان صاحب مصلحة واحد استشير عبّر عن مخاوف عن عدم وضوح الهدف من أعمال التدريب هذه وعن دليل ضعيف يشير إلى نقل المعرفة لاحقاً إلى اصحاب المصلحة في مبادرة EITI العراق نتيجة لأعمال التدريب. أقام مراجع المحاسبة المساعد حلقة عمل للشركات الهامة قبل جمع البيانات لتقارير عام 2016 و2017 في آب/أغسطس 2018.[104] وفي الأول والثاني من تشرين الأول/أكتوبر 2018، أقام فريق اصحاب المصلحة حلقة عمل بشأن تنمية قدرات أعضائه بدعم من الأمانة العامة الدولية لمبادرة EITI العراق والبنك الدولي.[105] جرت أنشطة أخرى لبناء القدرات عام 2018.[106]

---

[99] *المرجع نفسه*، ص.20-21.

[100] الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق، 'الإطار المرجعي من أجل المدير المستقل' لعام 2016 و2017، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.

[101] مبادرة EITI العراق (كانون الثاني/يناير 2019)، التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة EITI لعام 2018، *مرجع سبق ذكره*، ص. 21-22. أنظر الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق، محاضر اجتماعات فريق اصحاب المصلحة، *مرجع سبق ذكره*.

[102] مبادرة EITI العراق (2018)، 'خطة عمل مبادرة EITI العراق للفترة 2018-2019'، *مرجع سبق ذكره*.

[103] الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق، 'الإطار المرجعي للمدير المستقل' لعام 2016 و2017، *مرجع سبق ذكره*.

[104] الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق، 'بالتنسيق مع مبادرة EITI الشفافية للصناعات الاستخراجية، أقيمت حلقة عمل تدريبية تفاعلية مع ممثلين عن الكيانات الخاضعة لتقارير عام 2016 و2017'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019

[105] مبادرة EITI العراق (تشرين الأول/أكتوبر 2018)، 'تنظم مبادرة EITI حلقة عمل (بناء قدرات لأعضاء مجلس الإدارة ومناقشات، مشروع إفصاح مباشر)'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.

[106] أنشطة تنمية قدرات أخرى تم تعزيزها لأهداف التوعية تضمنت حلقة دراسية بشأن الإجراءات التصحيحية المنبثقة عن المصادقة في بغداد لأعضاء فريق اصحاب المصلحة وأصحاب مصلحة من كافة الجهات المعنية الثلاثة في كانون الثاني/يناير 2018، حلقة عمل تدريبية للمجتمع المدني بشأن مسؤوليات رصد الجهات المعنية في مبادرة EITI في بغداد في شباط/فبراير 2018، وحلقة عمل بشأن النفقات الاجتماعية والأثر في بغداد في شباط/فبراير 2018، وحلقة عمل بشأن آليات تسعير سومو لتصدير النفط الخام في آذار/مارس 2018، وحلقة عمل لشركات النفط الدولية وشركات النفط الوطنية في البصرة، وفي ميسان وذي قار في البصرة في آذار/مارس 2018، ومناقشات مائدة مستديرة بشأن تحويلات البترودولار في البصرة في آذار/مارس 2018، وحلقة عمل للكيانات الحكومية بشأن الإفصاح المنتظم في نيسان/أبريل 2018، وحلقة عمل بشأن الأدوار الداخلية للمجتمع المدني والترشح في فريق اصحاب المصلحة في بغداد في حزيران/يونيو 2018، وحلقة عمل عامة بشأن تنمية القدرات في دبي في حزيران/يونيو 2018. أنظر 'لمحة عامة عن أنشطة بناء القدرات' وفرتها الأمانة العامة لمبادرة EITI العراق، غير منشورة.

البدل في اليوم الواحد: يشير التقرير السنوي لتنفيذ مبادرة EITI لعام 2018 وتقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016 إلى أن قرار فريق اصحاب المصلحة الذي اتخذ في اجتماعه في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2018، الموافقة على البدل اليومي بقيمة 500,000 دينار عراقي (420 دولاراً أمريكياً تقريباً) لكل من الأعضاء الثلاثة في الفريق والمنتخبين من ائتلاف المجتمع المدني عن كل اجتماع، والحد الأقصى اجتماع واحد في الشهر (ص. 18).[107] وفيما وردت هذه السياسة فقط في محضر الاجتماع الذي انعقد في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2018 في بداية المصادقة الثانية، نشر الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق سياسة البدل في اليوم الواحد كوثيقة مستقلة في 8 أيار/مايو 2019 بعد بدء المصادقة.[108] تنص السياسة على أنه يحق لثلاثة أعضاء من منظمات المجتمع المدني في فريق اصحاب المصلحة الحصول على 500,000 دينار عراقي عن كل اجتماع (الحد الأقصى اجتماع واحد في الشهر) وأنه لم يستلم اي عضو آخر هذه الدفعة باستثناء اعضاء منظمات المجتمع المدني.

الحضور: عقد فريق اصحاب المصلحة المتعددين في مبادرة EITI 12 اجتماعاً عام 2018[109] وأربعة اجتماعات في الأربعة أشهر الأولى من عام 2019[110]. تشير مراجعة محاضر اجتماعات فريق اصحاب المصلحة إلى أن النصاب تحقق في كافة اجتماعات الفريق في الفترة بين عام 2017 و2019.

الأمانة العامة الوطنية: تستمر الأمانة العامة الوطنية المتخذة مقراً لها حالياً في وزارة النفط، بقيادة المنسق الوطني ونائب رئيس مجلس إدارة فريق اصحاب المصلحة علاء محيي الدين. تتضمن خطة عمل مبادرة EITI العراق للفترة 2018-2019 ميزانية تبلغ مئة ألف دولار أمريكي مخصصة لنفقات تشغيل الأمانة العامة. تستخدم الأمانة العامة ستة موظفين.[111] وفيما عبر بعض اصحاب المصلحة في المجتمع المدني غير الممثلين مباشرة في فريق اصحاب المصلحة عن مخاوفهم بشأن عمل الأمانة العامة لمبادرة EITI العراق، بما في ذلك ادعاءات غير محددة الطابع عن سوء إدارة مالية، عبر جميع اصحاب المصلحة الآخرين الذين استشيروا عن ثقتهم في خدمة الأمانة العامة لجميع الجهات المعنية في فريق اصحاب المصلحة بإنصاف وبالتساوي.

تقييم الأمانة العامة

تعتبر الأمانة العامة الدولية أن الإجراءات التصحيحية بشأن رقابة فريق اصحاب المصلحة عولجت جزئياً وتعتبر أن العراق أحرز تقدماً **ملموساً** فيما يتعلق بالمتطلب 1.4. شُكل فريق اصحاب المصلحة ويتضمن ممثلين معينين ذاتياً من كل مجموعة أصحاب مصلحة دون اي تلميح عن أعمال تدخل أو إكراه، حتى إذا دُوّنت إجراءات الترشيح للصناعات الاستخراجية في وقت متأخر قبل المصادقة الثانية. كانت آلية ترشيح المجتمع المدني في فريق اصحاب المصلحة مفتوحة للجمهور، وأعضاء منظمات المجتمع المدني في الفريق هم مستقلون عن الحكومة والشركات عملياً ومن ناحية السياسة العامة. المعلومات عن الترشيحات متاحة علناً. ويعالج الإطار المرجعي لفريق اصحاب المصلحة متطلبات معيار مبادرة EITI، رغم وجود على ما يبدو انحرافات في الممارسة فيما يتعلق بعضوية جهات معنية مختلفة حالية في الفريق. تعقد الاجتماعات مع إشعار مسبق كاف ويبدو أن أعضاء الفريق يملكون الوقت عامة لمراجعة الوثائق قبل الاجتماعات. حضور الأغلبية الكبرى لأعضاء الفريق منتظم، وسياسة الفريق بشأن البدل اليومي دُوّنت علناً في محضر الاجتماع في بداية المصادقة الثانية على العراق، فيما نشر الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق السياسة العامة كوثيقة مستقلة بعد أسبوعين من بدء المصادقة.

[107] مبادرة EITI العراق (كانون الثاني/يناير 2019)، التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة EITI لعام 2018، *مرجع سبق ذكره*، ص. 21-22.
[108] الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق، سياسة البدل اليومي لمبادرة EITI العراق، تم الدخول إليها هنا في أيار/مايو 2019.
[109] عقدت اجتماعات فريق أصحاب المصلحة المتعددين في 29 كانون الثاني/يناير، و7 آذار/مارس، و7 أيار/ماي، و4 حزيران/يونيو، و2 تموز/يوليو، و7 آب/أغسطس، و3 أيلول/سبتمبر، و8 تشرين الأول/أكتوبر، و15 تشرين الثاني/نوفمبر، و11 كانون الأول/ديسمبر، و20 كانون الأول/ديسمبر 2018. أنظر مبادرة EITI العراق (كانون الثاني/يناير 2019)، التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة EITI، *مرجع سبق ذكره*، ص.37-42.
[110] عقدت اجتماعات فريق اصحاب المصلحة في 7 كانون الثاني/يناير و4 شباط/فبراير و4 آذار/مارس و8 نيسان/أبريل 2019. أنظر الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق، قسم 'محاضر اجتماعات فريق اصحاب المصلحة'، *مرجع سبق ذكره*
[111] مبادرة EITI العراق (كانون الثاني/يناير 2019)، التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة EITI لعام 2018، *مرجع سبق ذكره*، ص. 35.

يتعيّن على العراق الحرص على أن تكون أي انحرافات هامة عن الإطار المرجعي لفريق اصحاب المصلحة في الممارسة مدوّنة بشكل ملائم، بما في ذلك تدوين إجراء واضح لتعيين وكلاء في حال عدم توفر عضو من أعضاء الفريق، وذلك وفقاً للمتطلب 1.4.

3.4 الإجراء التصحيحي 4 - خطة العمل (#1.5)

يتعيّن على أعضاء فريق اصحاب المصلحة أن يتشاوروا في المستقبل مع أصحاب المصلحة من كافة الجهات المعنية والحرص على أن تنعكس الأولويات الوطنية جيداً في خطة العمل من أجل الاستمرار في الاعتماد على الجهود الحالية كي تتماشى خطة العمل مع متطلبات مبادرة EITI، وذلك وفقاً للمتطلب 1.5.

النتائج المنبثقة عن المصادقة الأولى

خلصت المصادقة الأولى إلى أن العراق أحرز تقدماً ملموساً في الوفاء بهذا المتطلب. حافظ فريق اصحاب المصلحة على خطة عمل حالية والتي كانت محتسبة التكاليف بالكامل ومتماشية مع المواعيد النهائية لتقديم التقارير وللمصادقة التي حددها مجلس إدارة مبادرة EITI. حققت خطة عمل 2017-2018 تحسناً كبيراً بالمقارنة مع خطط العمل السابقة، حيث حددت أهداف تنفيذ مبادرة EITI التي كانت مرتبطة بمبادئ مبادرة EITI ومعكوسة إلى حد معيّن في الأولويات الوطنية للصناعات الاستخراجية. كما تضمنت خطة العمل أنشطة قابلة للقياس ومحددة زمنياً، وحددت مصادر تمويل محلية وخارجية، وتمّ تحديثها بانتظام. لكن كان هناك مخاوف بأن خطة العمل لم تعكس المشاورات مع اصحاب المصلحة الرئيسيين أو تخدم كأداة لدعم التنفيذ، بل اعتبرت بدلاً من ذلك كإعادة توضيب لخطط عمل سابقة كي تتماشى مع متطلبات معيار مبادرة EITI. اعتبرت المصادقة أن من الجدير الملاحظة أن خطة العمل لم تعالج معظم القضايا الأساسية التي حددها أصحاب المصلحة كأولويات وطنية، أو القضايا المحددة من خلال تقديم تقارير سابقة على أنها تتطلب اهتماماً إضافياً.

التقدم المحرز منذ المصادقة

ناقش فريق اصحاب المصلحة تحديث خطة عمل مبادرة EITI العراق كي تتماشى مع أولويات وزارة النفط ووزارة الصناعة والمعادن وذلك في اجتماعه الذي عقد في 7 آذار/مارس 2018.[112] ناقش الفريق في هذا الاجتماع خطة عمل العراق التي تغطي الفترة بين آذار/مارس 2018 ونيسان/أبريل 2019 ووافق عليها.[113] وفي بداية المصادقة الثانية على العراق (في 24 نيسان/أبريل 2019)، شكل فريق اصحاب المصلحة مجلس عمل لإعداد خطة العمل التي تغطي الفترة الواقعة بين نيسان/أبريل 2019 وأيار/مايو 2020، وناقش مشروع خطة العمل هذه في اجتماعه الذي عقد في نيسان/أبريل 2019. يتوقع وضع الصيغة النهائية لخطة العمل هذه أن يكون مدرجاً على جدول أعمال فريق اصحاب المصلحة في اجتماعه الذي سيعقد في 6 أيار/مايو 2019.

خطة عمل متاحة للجمهور: خطة عمل مبادرة EITI العراق 2018-2019 متاحة للجمهور على الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق.[114] أوضح موظفو الأمانة العامة أن فريق اصحاب المصلحة أنشأ لجنة أصحاب مصلحة متعددين لصياغة خطة عمل مبادرة EITI العراق 2018-2019 في آذار/مارس 2018. وأكد الموظفون أن اللجنة اخذت بالاعتبار الأولويات الوطنية وفق ما وردت إليها من وزارة النفط، إلى جانب أولويات شركات النفط الدولية، لكنهم لم يؤكدوا ما إذا استطلعت آراء الجهات المعنية في المجتمع المدني على نطاق واسع في وضع خطة العمل. وأكد أصحاب المصلحة في الصناعات الاستخراجية الذين استشيروا على المشاركة الفعلية لممثلي الصناعات الاستخراجية في فريق اصحاب المصلحة وإسهاماتهم في إعداد خطة عمل مبادرة EITI العراق.

الأهداف للتنفيذ: يبدو أن اربعة من الأهداف الخمسة في خطة عمل مبادرة EITI العراق 2018-2019 تتماشى مع الأولويات الوطنية، بما في ذلك الشفافية في إدارة الحكومة لقطاع الصناعات الاستخراجية، وتنفيذ بنود النفقات الاجتماعية لعقود خدمة النفط والغاز،و تعزيز الشفافية في منح تراخيص التعدين، وتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة في إنشاء شركة نفط وطنية. يؤكد التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة EITI أن أهدف خطة عمل مبادرة EITI العراق 2018-2019 تتماشى مع الأولويات الوطنية.[115]

---

[112] مبادرة EITI العراق (كانون الثاني/يناير 2019)، التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة EITI EITI، *مرجع سبق ذكره*، ص. 38.
[113] *المرجع نفسه*، ص. 10، 11
[114] مبادرة EITI العراق ((2018)، 'خطة عمل مبادرة EITI العراق 2018-2019'، *مرجع سبق ذكره*.
[115] مبادرة EITI العراق ((2018)، 'خطة عمل مبادرة EITI العراق 2018-2019'، *مرجع سبق ذكره*.

الأنشطة القابلة للقياس والمحددة زمنياً: بينما تكون معظم الأنشطة في خطة العمل 2018-2019 قابلة للقياس ومحددة زمنياً، لا يشمل العديد من الأنشطة الفردية المدرجة في إطار الهدف 2 و3 و5 أي إطار زمني غير الإطار الزمني العام لإنجاز كافة الأنشطة المدرجة في إطار الأهداف. يضاف إلى ذلك أن الإطار الزمني لإنجاز معظم الأنشطة هو محدد بفترة تتراوح بين تسعة و12 شهراً.

معالجة أية قيود مفروضة على القدرات: تتضمن خطة عمل 2018-2019 أنشطة تتعلق ببناء قدرات الكيانات الحكومية وشركات النفط الوطنية بشأن الإفصاح المنتظم عن البيانات، والكيانات الحكومية والشركات بشأن إعداد التقارير المتعلقة بالنفقات الاجتماعية، والكيانات الحكومية بشأن الإفصاح عن بيانات التعدين. لكن خطة العمل لا تتضمن أي أنشطة بناء قدرات مخصصة لأعضاء فريق أصحاب المصلحة.

نطاق إعداد تقارير مبادرة EITI العراق: تتضمن خطة العمل 2018-2019 أنشطة تتعلق بالانتقال إلى الإفصاح المنتظم عن بيانات مبادرة EITI العراق، وتعزيز الشفافية في النفقات الاجتماعية وتحسين الإفصاح عن منح تراخيص التعدين.

العوائق القانونية أو التنظيمية: فيما لا تتضمن خطة العمل 2018-2019 أنشطة تتعلق بتخطي العوائق القانونية أو التنظيمية بشكل خاص في تنفيذ مبادرة EITI العراق، غير أنها تتضمن نشاطاً واحداً يتعلق بإعداد دراسة بشأن القوانين والنظم المختلفة التي تحكم قطاعات التعدين والنفط والغاز.

خطط لتنفيذ التوصيات: تتعلق كافة الأنشطة الواردة في إطار الهدفين 1 و4 في خطة عمل 2018-2019 بمتابعة الإجراءات التصحيحية والتوصيات المنبثقة عن المصادقة. لكن خطة العمل لا تتضمن أية أنشطة تتعلق بشكل خاص بمتابعة التوصيات الصادرة في التقارير السابقة للمبادرة EITI.

التكاليف ومصادر التمويل: نصف الأنشطة تقريباً هو محدد التكاليف بوضوح مع إشارات إلى مصادر التمويل. لكن لا يبدو النصف الآخر من الأنشطة محدد التكاليف، رغم أن التمويل المطلوب لهذه الأنشطة يبدو أنه مشمول في التكلفة الإجمالية للهدف الذي يتضمن هذه الأنشطة. وفيما تم توفير كلفة خطة العمل 2018-2019 على أنها تبلغ 1,422 مليون دولاراً أمريكياً، يسلط التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز لعام 2018 الضوء على نقص كبير في التمويل وذلك من خلال إنفاق 415,944 دولاراً أمريكياً فقط في الممارسة في عام 2018.[116] كما يسلط الضوء ايضاً على حالات تأخير في صرف تمويل البنك الدولي كتحد رئيسي للتنفيذ الكامل لخطة العمل.[117]

تقييم الأمانة العامة

تعتبر الأمانة العامة الدولية أن الإجراءات التصحيحية في خطة العمل عولجت جزئياً وتعتبر أن العراق أحرز تقدماً **ملموساً** فيما يتعلق بالمتطلب 1.5. خطة العمل 2018-2019 متاحة للجمهور ويتم تقديمها في الوقت المحدد وتحديثها سنوياً، وأهدافها تتماشى مع الأولويات الوطنية. لكن درجة المشاورات مع الجهات المعنية الأوسع نطاقاً الممثلة في فريق اصحاب المصلحة، لا سيما المجتمع المدني، هي غير واضحة. كما تتضمن خطة العمل أنشطة معيّنة لمتابعة التوصيات المنبثقة عن المصادقة، لكن ليس من تقارير مبادرة EITI. وفيما يكون نصف عدد الأنشطة تقريباً محدد الكلفة ومصادر التمويل مبيّنة بوضوح، غير أن النصف الآخر ليس كذلك.

يتعيّن على العراق الحرص على أن تكون خطة عمل مبادرة EITI العراق السنوية ناتجة عن المشاورات مع الجهات المعنية الأوسع نطاقاً في الحكومة والصناعات الاستخراجية والمجتمع المدني، وأن تتضمن خطة العمل أنشطة محددة الكلفة فردياً مع مصادر تمويل واضحة لكل منها، وتتضمن خططاً لمتابعة التوصيات المنبثقة عن المصادقة وتقارير مبادرة EITI العراق، وذلك وفقاً للمتطلب 1.5. قد يرغب العراق بنشر تحديثات منتظمة أكثر لأعمال تنفيذ خطة عمله من أجل عكس الرصد المتسق للتنفيذ ودعم جهود العراق في الوصول إلى جهات مانحة لدعم أنشطة محددة.

[116] مبادرة EITI العراق ((2018)، 'خطة عمل مبادرة EITI العراق 2018-2019'، مرجع سبق ذكره ص. 22.
[117] مبادرة EITI العراق ((2018)، 'خطة عمل مبادرة EITI العراق 2018-2019'، مرجع سبق ذكره ص. 35.

3.5 الإجراء التصحيحي 5 - الإطار القانوني (#2.1)

يتعيّن على فريق اصحاب المصلحة الحرص على أن تتضمن التقارير المستقبلية توضيحاً للقوانين والشروط المالية الرئيسية المتعلقة بقطاعات التعدين والنفط والغاز، بما في ذلك لحمة عامة عن أدوار الكيانات الحكومية الأساسية المشاركة في الإشراف على القطاعات وعلى الإصلاحات الأخيرة أو الجارية، وذلك وفقاً للمتطلب 2.1. يستطيع فريق اصحاب المصلحة أن يأخذ بالاعتبار استخدام الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق كسجل للمعلومات المحدثة بانتظام بشأن الشروط المالية والبيئة القانونية لصناعات التعدين والنفط والغاز.

النتائج المنبثقة عن المصادقة الأولى

خلصت المصادقة الأولى إلى أن العراق أحرز تقدماً غير كاف في استيفاء هذا المتطلب. أورد تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2015 لمحة عامة سريعة عن الإطار القانوني لقطاعيّ النفط والغاز (بما في ذلك حكومة إقليم كردستان)، لكنه لم يورد اي وصف للبنود ذات الصلة. تم توفير الشروط المالية لعقود تقاسم الإنتاج في حكومة إقليم كردستان وليس لعقود الخدمات التقنية في باقي العراق. وتم شرح درجة الانتقال المالي بإيجاز رغم أن التوضيح كان غير واضح. كما تم إدراج الكيانات الحكومية ذات الصلة لكن لم يتم توضيح أدوارها. وأفيد انه لم تجري أي إصلاحات في الصناعات الاستخراجية عام 2015 بدون توفير أي تبرير ولا مناقشات بشأن المحاولات الطويلة الأمد للموافقة على قانون الهيدروكربون. وفي التعدين، تم إدراج عدة قوانين لكن دون توضيحها، والنظام المالي لم يكن موضحاً، وكان دور وزارة الصناعة والمعادن في تنظيم القطاع موضحاً بإيجاز.

التقدّم المحرز منذ المصادقة

يورد تقرير مبادرة EITI لعام 2016 المنشور في كانون الأول/ديسمبر 2018 لمحة عامة عن البيئة القانونية والنظام المالي المتعلقين بالصناعات الاستخراجية. يؤكد التقرير أن فريق اصحاب المصلحة لم يعتبر أي تدفق إيرادات من قطاع التعدين على أنه ذات أهمية نسبية (ص. 108-109)، استناداً إلى عتبة أهميته النسبية في اختيار تدفقات الإيرادات من أجل التسوية (2٪ من إجمالي الإيرادات). ومع ذلك، أدرجت معلومات غير مالية بشأن قطاع التعدين في التقرير.

الإطار القانوني: يسلط تقرير مبادرة EITI لعام 2016 الضوء فيما يتعلق بالنفط والغاز على انعدام وجود تشريعات مستقلة بشأن النفط والغاز في العراق الاتحادي ويورد وصفاً سريعاً للقسم ذات الصلة في الدستور العراقي لسنة 2005 وهو قانون سنة 1976 الذي ينص على تنظيم وزارة النفط وخمسة قوانين أخرى[118] (ص. 21-25). *وفي التعدين*، يورد التقرير وصفاً موجزاً لقانونين اثنين[119] (ص. 25-26). كذلك، يصف التقرير بإيجاز القانون الصادر سنة 2009 بشأن حماية البيئة وتحسينها، ويدرج سبعة قوانين أخرى (ص. 25-26). كما تم توفير وصفاً موجزاً للمؤسسات المملوكة للدولة الثمانية العاملة في قطاع التعدين (ص. 36-38). وفيما يتعلق بحكومة إقليم كردستان، يصف التقرير أحكام قانون إقليم كردستان بشأن النفط والغاز لسنة 2007 (ص. 29).

أدوار الوكالات الحكومية: يوفر التقرير فيما يتعلق بالنفط والغاز وصفاً موجزاً لطريقة عمل الدائرتين المعنيتين[120] والمؤسسات التسعة المملوكة للدولة التي تعمل قبل الإنتاج، والوكالات الخمسة المملوكة للدولة العاملة في مجال النقل والتوزيع والتسويق، إلى جانب المؤسسات الثلاثة المملوكة للدولة التي تعمل بعد الإنتاج (ص. 30-35). وفيما يخص *التعدين*، يفيد التقرير بأن وزارة الصناعة والمعادن هي الهيئة الحاكمة الوحيدة لقطاع التعدين (ص. 22-23)، وإن كان ذلك دون وصف أدوارها ومسؤولياتها الرئيسية. كما يورد التقرير وصفاً سريعاً للجنة الطاقة في مجلس الوزراء التي تغطي التعدين والنفط والغاز (ص.23). وفيما

[118] قانون الشركات العامة لسنة 1997، قانون الاستثمار لسنة 2006، قانون تكرير النفط الخام لسنة 2007، قانون ضريبة الدخل لسنة 1982 وقانون ضريبة الدخل على شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق لسنة 2010.
[119] قانون وزارة الصناعة والمعادن العراقية لسنة 2011 وقانون استثمار المعادن لسنة 1988.
[120] دائرة العقود والتراخيص البترولية والدائرة التقنية.

يتعلق بحكومة إقليم كردستان، يتضمن التقرير اقتباساً عن الموقع الشبكي لوزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان الذي يوجز وصف أدوار وزارة الموارد الطبيعية ومسؤولياتها (ص. 29). كما تم توفير وصف موجز للمؤسسات الخمسة المملوكة للدولة في إقليم كردستان (ص. 40-41).

النظام المالي: يورد التقرير فيما يتعلق بالنفط والغاز وصفاً موجزاً لضريبة دخل الشركات ونظم الضرائب المستقطعة المطبقة على النفط والغاز (ص.27-28)، بما في ذلك المعدلات المطبقة وإجراءات تحصيل الضرائب. تم توفير لمحة عامة عن الإطار المالي للنفط والغاز في العراق الاتحادي، بما في ذلك رسم بياني للتدفقات العينية والنقدية (ص. 43-44). كما تم توفير لمحة عامة عن الشروط المالية المتعلقة بعقود النفط والغاز في العراق الاتحادي (ص. 62-64). وفي إقليم كردستان، يورد التقرير لمحة عامة عن الشروط المالية لعقود تقاسم الإنتاج (ص. 64-65).

أما فيما يتعلق *بالتعدين* فإن التقرير لا يقدم صراحة لمحة عامة عن النظام المالي في هذا القطاع. لكنه يشير إلى عدم وجود شركات خاصة تعمل بموجب تراخيص في قطاع التعدين إذ يفيد بأن الإيرادات الوحيدة المستحقة للحكومة من التعدين تتألف من مدفوعات المؤسسات المملوكة للدولة إلى خزينة الدولة بنسبة 45٪ من أرباحها الصافية القابلة للتوزيع (ص. 8، 108-109). لكن التقرير يسلط الضوء أيضاً على عدم استجابة وزارة الصناعة والمعادن في قضايا أساسية مثل "تفاصيل عقود مبرمة مع القطاع الخاص" (ص. 13)، مشيراً إلى عدم وضوح الشروط المالية المطبقة على شركات التعدين الخاصة نظراً إلى عدم استجابة وزارة الصناعة والمعادن خلال تجميع البيانات.

درجة انتقال الأموال: يتضمن التقرير في موضوع النفط والغاز لمحة عامة عن الحوافز الضريبية في مناقشاته بشأن نوعيّ التحويلات دون الوطنية المطبقة (ص.147-150). وفي مجال *التعدين*، رغم إشارة التقرير إلى أن الحكومة تجمع إيرادات فقط بشكل مدفوعات المؤسسات المملوكة للدولة بنسبة 45٪ من أرباحها الصافية إلى خزينة الدولة (ص. 8، 108-109)، غير أنه لا يوضح مستوى الانتقال المالي في قطاع التدين.

الإصلاحات: يورد التقرير في مجال النفط والغاز لمحة عامة عن الإصلاحات القانونية الأخيرة والجارية في العراق الاتحادي (ص. 45-46). لا يصف التقرير أية إصلاحات حديثة أو جارية أو مخطط لها في قطاع *التعدين* في حكومة إقليم كردستان. هناك أدلة متاحة للجمهور عن الإصلاحات في قطاع النفط والغاز في إقليم كردستان، بما في ذلك إدراج تدبير جديد للتسديد يتعلق بشركات النفط الدولية وضع في شباط/فبراير 2016.[121]

نشر العراق ملحقاً لتقريره المتعلق بمبادرة EITI في 20 نيسان/أبريل 2019 [122] الذي وفر بعض المعلومات الإضافية المتعلقة بالإصلاحات الجارية والمخطط لها وتتألف من قائمة سطحية لثلاث إصلاحات عامة جارية بما في ذلك تعديل قانون شركات النفط الوطنية رقم 4 لسنة 2018 (ص.5).

تقييم الأمانة العامة

الأمانة العامة الدولية راضية عن معالجة الإجراءات التصحيحية بشأن الإطار القانوني والنظام المالي وتعتبر أن العراق أحرز تقدماً **مرضياً** فيما يتعلق بالمتطلب 2.1. يوفر تقرير مبادرة EITI لعام 2016 لمحة عامة موجزة عن الإطار القانوني لقطاع النفط والغاز (بما في ذلك حكومة إقليم كردستان) وعن الشروط المالية المطبقة في كلا العراق الاتحادي وحكومة إقليم كردستان. كما يصف التقرير بإيجاز الانتقال المالي وأدوار ومسؤوليات الكيانات الحكومية المعنية. ويورد التقرير لمحة عامة عن الإصلاحات الحديثة والجارية في العراق الاتحادي. وحيث أن هناك ثغرات في تغطية قطاع التعدين، بما في ذلك عدم وضوح النظام المالي فيما يتعلق بالشركات الخاصة، ودرجة الانتقال المالي والإصلاحات الجارية، ترى الأمانة العامة الدولية أن هذه الثغرات ليست هامة نظراً إلى نص التقرير الواضح الذي يفيد بأن إيرادات التعدين الحكومية لم تكن هامة عام 2016.

[121] أكاديمية العراق للطاقة (شباط/فبراير 2018)، 'طريق وعر: النفط الكردي والاستقلالية'، تم الدخول إليه هنا في كانون الثاني/ يناير 2019، ص. 48.
[122] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019)، 'ملحق لتقرير مبادرة EITI لعام 2016'، *مرجع سبق ذكره*، ص. 5.

وبهدف تعزيز عملية التنفيذ، قد يرغب العراق بالنظر في تعزيز تحليل البيئة القانونية والنظام المالي في النفط والغاز في تقريره عن مبادرة EITI كوسيلة لدعم المناقشات العامة بشأن الإصلاحات القانونية والتنظيمية المقترحة.

3.6 الإجراء التصحيحي 6 - منح التراخيص (#2.2)

تماشياً مع المتطلب 2.2، يتعيّن على فريق اصحاب المصلحة الحرص على أن تحدد تقارير مبادرة EITI المستقبلية عدد التراخيص (بما في ذلك عقود الخدمات التقنية) الممنوحة والمحولة في السنة/السنوات الخاضعة للمراجعة في كلا التعدين والنفط والغاز، وتصف العملية الفعلية وتسلط الضوء على أية انحرافات هامة في الممارسة. ينبغي بفريق اصحاب المصلحة أن يوضح المعايير التقنية والمالية (وعوامل ترجيحها) المستخدمة لتقييم منح ونقل التراخيص والملكية في اتحادات عقود الخدمة التقنية، من أجل أي عقود نفطية استنسابية (بما في ذلك في إقليم كردستان) ومن أجل منح ونقل التراخيص. قد يرغب فريق اصحاب المصلحة ايضاً أن يعلق على فاعلية النظام الحالي لمنح العقود ونقلها كإجراءات توضيحية والحد من الانحرافات الهامة.

النتائج المنبثقة عن المصادقة

بما أنه لم يتم تبادل أية تراخيص نفط وغاز عام 2015 ولم تتبدل الملكية في عقود الخدمات التقنية، اعتبرت المصادقة الأولى أنه كان من الممكن سياقة الحجج القائلة إن هذا المتطلب "لم يكن قابلاً للتطبيق" في قطاع النفط والغاز في العراق الاتحادي في عام 2015. غير أن توضيحاً لعملية نقل التراخيص أو منحها كان مطلوباً. وكان من غير الواضح ما إذا تم منح أو نقل أية تراخيص تعدين في عام 2015، ونظراً إلى أن العراق أدرج التعدين في نطاق تقاريره عن مبادرة EITI، كان من غير الممكن القول إن المتطلب لم يكن قابلاً للتطبيق. يضاف إلى ذلك أن منح عقود تقاسم الإنتاج في إقليم كردستان نوقشت بطريقة سطحية وكان من غير الواضح ما إذا منحت حكومة إقليم كردستان أية عقود تقاسم إنتاج للنفط والغاز عام 2015. كذلك، لم يصف تقرير مبادرة EITI لعام 2015 الإجراءات النظامية لنقل الملكية في عقود الخدمات التقنية، ولم يصف المعلومات المتاحة علناً المتعلقة بعملية إبرام عقود تقاسم الإنتاج مع حكومة إقليم كردستان، ولم يورد لمحة عامة عن عملية منح أو نقل التراخيص في قطاع التعدين. لذا، خلصت المصادقة الأولى إلى أن العراق أحرز تقدماً غير كاف في الوفاء بهذا المتطلب.

التقدّم المحرز منذ المصادقة

نشر الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق في 4 كانون الأول/ديسمبر 2018 رابطاً لصفحة ويب وزارة النفط إلى جانب معلومات بشأن عملية منح عقود خدمة تقنية من خلال جولة منح تراخيص.[123] وفي 5 نيسان/أبريل، نشر الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق لمحة عامة عن المعايير التقنية والمالية التي خضعت للتقييم خلال الجولات الأربعة الأولى لتقديم العطاءات في الفترة الواقعة بين 2009 و2012.[124]

التعدين: لا يفيد تقرير مبادرة EITI لعام 2016 عن أي معلومات بشأن تراخيص التعدين ولا بشأن منح أو نقل تراخيص التعدين في عام 2016. يوضح التقرير أن وزارة الصناعة والمعادن تخصص كميات محددة من المعادن لرفعها من جانب الشركات في العراق الاتحادي التي تُعهد إليها محاجر لفترات زمنية محددة (ص. 52-53)، رغم أن التقرير لا يوضح ما إذا كانت تكليفات هذه المحاجر جرت (أو تم نقلها) عام 2016. ولحظ مراجع الحسابات المساعد في المشاورات أنه طلب معلومات بشأن العقود المبرمة مع شركات خاصة بشأن عملية منح التراخيص في قطاع التعدين لكن وزارة الصناعة والمعادن لم تستجب لهذه المطالب.

[123] الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق، مخططات عقود جولات منح التراخيص التي نشرناها وحصلنا عليها من إدارة العقود والتراخيص البترولية"، مرجع سبق ذكره.
[124] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019)، "المعايير التقنية والمالية - جولات منح ونقل التراخيص"، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.

غير أن ملحق تقرير مبادرة EITI لعام 2016 المنشور في 20 نيسان/أبريل 2019 يورد وصفاً لعملية إبرام وزارة الصناعة والمعادن عقود مع شركات من القطاع العام والخاص في قطاع التعدين من خلال عطاءات تنافسية، وذلك وفقاً لقانون الشركات العامة لسنة 1997 وقانون وزارة الصناعة والمعادن لسنة 2011.[125] يورد الملحق معايير تقنية ومالية مطلوبة من الشركات المقدمة للعطاءات لعقود التعدين العامة.[126] لكن الملحق لا يورد صراحة رقم الرخصة وهوية الشركات لعقود التعدين الممنوحة والمحولة عام 2016، رغم أن قائمة مشاريع التعدين التي وافقت عليها الهيئة الوطنية للاستثمار توفر ادلة عن ثلاثة تراخيص تعدين ممنوحة عام 2016.[127] ومع ذلك، لم يعتبر فريق اصحاب المصلحة تدفق الإيرادات من قطاع التعدين ذات أهمية (ص. 108-109) ولم يتم إدراج أي شركة تعدين في نطاق التقرير (ص. 110). ورغم وجود أدلة متاحة علناً تتعلق بجولات تقديم العطاءات لبلوكات المعادن التي أطلقتها حكومة إقليم كردستان عام 2016[128]، غير أنه لم يتم وصف هذه الجولات في التقرير.

النفط والغاز: تملك شركات النفط الوطنية في *العراق الاتحادي* كافة حقول النفط والغاز. أبرمت وزارة النفط في عدد من حقول النفط هذه ومن خلال شركات النفط الوطنية، عقود خدمات تقنية مع شركات نفط دولية والتي بموجبها تكون التراخيص لشركات النفط الوطنية لكن شركات النفط الدولية تقوم بالإنتاج كموفر خدمات لشركات النفط الوطنية. وفي حقول نفط اخرى، تعمل شركات النفط الوطنية في إنتاجها الخاص المصنف "بإنتاج الجهود الوطنية". ينظر تقييم هذا المتطلب في عملية منح ونقل حقول النفط إلى شركات النفط الوطنية، وعملية إبرام عقود خدمات تقنية ونقل الحصص المشاركة في تلك العقود.

أعمال منح/نقل: فيما يتعلق بـ*منح ونقل* حقول النفط والغاز في *العراق الاتحادي*، يدرج التقرير حقول النفط التي تشغلها شركات النفط الوطنية، عازلاً حقول النفط التي تشغلها شركات النفط الدولية من خلال عقود خدمات تقنية عن الحقول التي تشغلها شركات النفط الوطنية بشكل مستقل "لإنتاجها الوطني" (ص. 68-69). يشرح التقرير فيما يتعلق بهذه الشركات الأخيرة أن حقول النفط مخصصة لشركات النفط الوطنية "*وفقاً لأنشطة كل شركة بموجب شهادات تأسيسها، ووفقاً لخطط طريقتها في العمل*" ، وأنه لم يتم تخصيص أي من حقول النفط من خلال دورات تقديم عطاءات (ص. 67). يوضح ملحق تقرير مبادرة EITI لعام 2016 أن حقول النفط المحددة المخصصة لتشغيل شركات النفط الوطنية منصوص عنها في مرسوم وزارة النفط، وذلك استناداً إلى توصيات صادرة عن مديرية الخزانات وتطوير الحقول في الوزارة ومديرية الشؤون القانونية. يورد الملحق بيان شركة نفط الوسط الذي يفيد بأن قرارات تخصيص الحقول إلى شركات النفط الوطنية هي منشورة في الجريدة الرسمية والتي يعتبر تاريخها تاريخ نفاذ مفعولها.[129] وأكد الملحق لعام 2016 ومشاورات أصحاب المصلحة أنه لم يتم نقل أي حقل نفط بين شركات النفط الوطنية عام 2016.[130]

وفيما يتعلق بمنح عقود خدمات تقنية في *العراق الاتحادي*، يؤكد التقرير عدم منح تراخيص للغاز والنفط عام 2016، مشيراً إلى تأكيدات دائرة العقود والتراخيص البترولية في وزارة النفط بأنه لم يتم منح تراخيص جديدة من خلال مناقصات تنافسية عام 2016 وأنه لم يتم منح أي رخصة نفط وغاز لأي شركة نفط دولية خارج جولات طرح العطاءات (ص. 47). تم تأكيد ذلك من خلال مشاورات أجريت مع صاحب مصلحة.

وفيما يتعلق بـ*نقل* الرخص في *العراق الاتحادي*، يصف التقرير نقل شركة أوكسيدنتال بتروليوم لنسبة 29.69٪ من فائدة المشاركة في شركة زبير لتقديم الخدمات التقنية إلى شركة نفط الجنوب ويصبح النقل نافذاً في أيلول/سبتمبر 2016 (ص.57). كما يشير التقرير ايضاً إلى تحويلات ثلاثة أخرى لفائدة المشاركة، لكنه يؤكد أن تواريخ إنفاذها كانت عام 2015 و2017 (ص. 58).

---

[125] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019)، 'ملحق تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016'، *مرجع سبق ذكره*، ص. 9-12.
[126] *المرجع نفسه*، ص. 10.
[127] لشركة إسمنت الهلال، ومصنع شاهي زيان للإسمنت، ولمعمل سمنت النجف، *المرجع نفسه*، ص. 13، 15.
[128] إقليم كردستان، وزارة الموارد الطبيعية (حزيران/يونيو 2016)، 'استكشاف واستثمار المعادن في إقليم كردستان العراق: دعوة للتعبير عن الرغبة لمن يهمه الأمر'، تم الدخول إليه هنا في كانون الثاني/يناير 2019.
[129] *المرجع نفسه*، ص. 6-7.
[130] *المرجع نفسه*، ص. 8.

أما فيما يتعلق بـ*نقل* التراخيص في *حكومة إقليم كردستان*، يوفر التقرير وصفاً عاماً لعملية الترخيص (ص. 54) لكنه لا يوضح ما إذا تم منح أية تراخيص في قطاع النفط والغاز عام 2016. ورغم أن التقرير يشير إلى عدم وجود أدلة متاحة علناً على أية تعديلات أو عقود تخصيص أو إبدال التزام أبرمت عام 2016 (ص. 60)، غير أنه لا يتضمن تقييماً مماثلاً لوجود أي عملية منح تراخيص في هذه الفترة. وفيما يكرر انعدام تعاون حكومة إقليم كردستان، يوضح ملحق تقرير مبادرة EITI لعام 2016 أن مراجع الحسابات المساعد لم يجد أي دليل يشير إلى منح تراخيص أو تحويل حصص المشاركة في عقود تقاسم إنتاج النفط والغاز في إقليم كردستان عام 2016، سواء كان ذلك في القطاع العام أو من المشاورات مع شركة نفط الشمال نظراً إلى وجودها قرب حكومة إقليم كردستان في كركوك.[131]

أعمال منح/نقل التراخيص وتقديم العطاءات: فيما يتعلق بمنح التراخيص في *العراق الاتحادي*، يصف التقرير عملية منح تراخيص النفط والغاز إلى شركات النفط الدولية من خلال مناقصات تنافسية، إلى جانب توفير التقرير لمحة عامة عن الجولات الخمسة لمنح التراخيص التي أجريت حتى هذا التاريخ (ص. 47-52). وفي تاريخ 4 كانون الأول/ديسمبر 2018، نشر الموقع الشبكي للمبادرة EITI رابطاً لصفحة ويب وزارة النفط إلى جانب معلومات عن عملية إبرام عقود خدمات تقنية من خلال جولات منح تراخيص، بما في ذلك معايير العطاء.[132] وفيما يتعلق بمجالات تشغلها شركات النفط الوطنية بشكل مستقل من أجل "إنتاجها الوطني"، يصف التقرير وملحقه الإجراءات النظامية فقط لتخصيص حقول النفط لشركات النفط الوطنية (ص. 67).[133]

وفيما يتعلق *بنقل* التراخيص في *العراق الاتحادي*، يورد التقرير وصفاً موجزاً لتخصيص فوائد المشاركة في النفط والغاز فيما يتصل بالمادة 28 من عقود الخدمات التقنية ويتضمن رابطاً[134] لنموذج عقد خدمات تطوير وإنتاج (ص. 58-59). ويصف ملحق تقرير عام 2016 الإجراءات النظامية لتخصيص شركات أخرى بالفوائد في عقود الخدمات التقنية وفقاً للمادة 28 من عقد الخدمات التقنية الموحد.[135]

أما فيما يتعلق *بمنح ونقل* التراخيص في حكومة إقليم كردستان، يورد التقرير وصفاً لعمية منح التراخيص (ص. 54)، لكنه لا يصف عملية نقل فوائد المشاركة في عقود تقاسم الإنتاج. ويشير إلى أنه لم يتم تحديد أي من عمليات نقل مشابهة في عام 2015 وذلك استناداً إلى استعراض مراجع المحاسبة المساعد للوثائق المتاحة علناً (ص. 60).

المعايير التقنية والمالية: فيما يتعلق بالتراخيص الممنوحة في *العراق الاتحادي*، يوفر التقرير لمحة عامة عن المعايير التقنية والمالية العامة لتأهيل الشركات المسبق في المرحلة الأولى من جولات العطاءات الخاصة بعقد الخدمة التقنية. يقتبس التقرير بيان دائرة العقود والتراخيص البترولية الذي يفيد بأن عوامل ترجيح معايير مختلفة في التقييم الإجمالي تعتبر سرية (ص. 49). وفي 4 كانون الأول/ديسمبر 2018 نشر الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق رابطاً لصفحة ويب وزارة النفط بشأن عملية منح عقود الخدمة التقنية من خلال جولات تراخيص، بما في ذلك معايير تقديم العطاءات.[136] وفي 5 نيسان/أبريل، نشر الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق لمحة عامة عن المعايير التقنية والمالية التي جرى تقييمها خلال الجولات الأربعة الأولى لتقديم العطاءات (في 2009-2012).[137]

وفيما يتعلق *بنقل* التراخيص في *العراق الاتحادي*، يقتبس التقرير المادة 28.3 من عقود الخدمات الموحدة والتي تشير إلى ضرورة أن يكون المحال إليه مؤهلاً من وزارة النفط، ما يلمح إلى توفير أدلة بشأن "كفاءة تقنية ومالية" (ص. 59). وأكدت مشاورات أصحاب المصلحة وملحق تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016 أن وزارة النفط قيّمت المعايير التقنية والمالية نفسها من أجل

[131] *المرجع نفسه*، ص. 17.
[132] الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق، الخطوط العريضة لعقود جولات منح التراخيص التي نشرناها وحصلنا عليها من مديرية العقود والتراخيص البترولية"، *مرجع سبق ذكره*.
[133] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019)، "ملحق تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016"، *مرجع سبق ذكره*، ص. 6-7.
[134] نموذج عقد خدمات تطوير وإنتاج، تم الدخول إليه هنا في كانون الثاني/يناير 2019.
[135] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019)، ملحق تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016"، *مرجع سبق ذكره*، ص. 8.
[136] الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق، الخطوط العريضة لعقود جولات منح التراخيص التي نشرناها وحصلنا عليها من مديرية العقود والتراخيص البترولية"، *مرجع سبق ذكره*.
[137] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019)، "المعايير التقنية والمالية - جولات الترخيص، منح التراخيص ونقلها"، *مرجع سبق ذكره*.

تحويلات فوائد المشاركة والتأهيل المسبق لمقدمي العطاءات من أجل جولة منح التراخيص الأصلية.[138]

وفيما يتعلق *بمنح* التراخيص في *حكومة إقليم كردستان*، يقتبس التقرير وصف الموقع الشبكي لوزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان لعملية منح تراخيص النفط والغاز من خلال عقود تقاسم الإنتاج، لكنه يشير فقط إلى "الاعتبارات التقنية والمالية" (ص. 54) دون أن يصفها. ولا يشير التقرير إلى أية معايير تقنية ومالية في نقل فوائد المشاركة في عقود تقاسم الإنتاج.

معلومات عن الفائز بالترخيص: فيما يتعلق *بالعراق الاتحادي*، يؤكد التقرير انعدام وجود *منح* تراخيص نفط وغاز في عام 2016 (ص. 47). يتم توفير قائمة بمقدمي العطاءات لكل حقل نفط ممنوح من خلال الجولات الخمس لمنح التراخيص في المرفق (ص. 181-185). يؤكد ملحق تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016 غياب مخصصات حقول نفط جديدة لشركات النفط الوطنية في عام 2016.[139]

وفيما يتعلق *بنقل* التراخيص في *العراق الاتحادي*، يذكر التقرير أسماء المحولين والمحوّل إليهم في عملية نقل نسبة 29.69% من فوائد مشاركة شركة أوكسيدنتال في شركة زبير لتقديم الخدمات التقنية إلى شركة نفط الجنوب في 2016 (ص.57).

وفيما يتعلق *بمنح* التراخيص *ونقلها* في *إقليم كردستان*، يؤكد ملحق تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016 انعدام منح ونقل التراخيص خلال هذا العام.[140]

انحرافات هامة: فيما يتعلق بنقل نسبة 29.69% من فوائد مشاركة شركة أوكسيدنتال في شركة زبير لتقديم الخدمات التقنية إلى شركة نفط الجنوب في 2016، يقتبس التقرير عن مديرية العقود والتراخيص البترولية ضمانات تفيد بأن "*عملية نقل الحصص في عقود الخدمات الواردة أعلاه تمت وفقاً للمادة 28 من عقود الخدمات والإجراءات الداخلية*". لكنه يشير إلى أنه بسبب عدم توفير مديرية العقود والتراخيص البترولية وثائق داعمة لهذا البيان، كان مراجع الحسابات المساعد "*عاجزاً عن تحديد أية انحرافات في هذه العملية (إن وجدت)*" ص. (59-60). ويقتبس ملحق تقرير عام 2016 عن تقييم فريق اصحاب المصلحة الذي يفيد بعدم وجود انحرافات هامة ويذكر ضمانات أفاد بها الد. صباح السعدي الذي كان نائب مدير عام مديرية العقود والتراخيص البترولية في وقت إجراء الانتقال.[141]

التعليقات بشأن الفاعلية: لا يتضمن التقرير أية تعليقات بشأن فاعلية عملية منح ونقل التراخيص، سواء كان ذلك في العراق الاتحادي أو في إقليم كردستان.

تقييم الأمانة العامة

الأمانة العامة الدولية راضية عن معالجة الإجراءات التصحيحية بشأن منح التراخيص وتعتبر أن العراق أحرز تقدماً **مرضياً** فيما يتعلق بالمتطلب 2.2. يؤكد تقرير مبادرة EITI لعام 2016 انعدام وجود عمليات منح شركات النفط الدولية تراخيص نفط وغاز جديدة في العراق الاتحادي عام 2016، بينما يؤكد ملحق تقرير عام 2016 انعدام تخصيص شركات النفط الوطنية بحقول نفط خلال عام 2016. يورد تقرير مبادرة EITI لعام 2016 عملية نقل رخصة واحدة نفذت عام 2016 في العراق الاتحادي، ويؤكد ملحق تقرير عام 2016 انعدام تحويل حقول نفط بين شركات النفط الوطنية. يورد التقرير وصفاً للعملية النظامية لمنح ونقل تراخيص النفط والغاز في العراق الاتحادي، بما في ذلك المعايير التقنية والمالية لجولات تقديم العطاءات وإن كانت بدون عوامل الترجيح الدقيقة، بينما يؤكد ملحق تقرير عام 2016 أن المعايير نفسها تطبق على تحويل فوائد المشاركة. ويذكر تقرير مبادرة EITI لعام 2016 وملحقه هوية المحوّل والمحوّل إليه لعملية التحويل الوحيدة لفوائد المشاركة في العراق الاتحادي في عام 2016 ويقتبس آراء اصحاب المصلحة التي تفيد بأنه لم يكن هناك انحرافات هامة في الإجراءات النظامية. وفي التعدين، فيما لا يذكر التقرير معلومات واضحة عن منح التراخيص والنقل في قطاع التعدين، لكنه يفيد بوضوح بأنه لم يتم اعتبار أي شركة تعدين بأنها

[138] *المرجع نفسه*، مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019)، ملحق تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016'، *مرجع سبق ذكره*، ص. 8.
[139] *المرجع نفسه*، ص. 8.
[140] *المرجع نفسه*، ص.17.
[141] *المرجع نفسه*، ص. 8.

سددت مدفوعات هامة إلى الحكومة في عام 2016. ويوفر التقرير معلومات متاحة علناً بشأن منح التراخيص ونقلها في إقليم كردستان العراقي عام 2016 ويشير بوضوح إلى الثغرات في المعلومات المتاحة علناً. وفي ضوء موافقة مجلس إدارة مبادرة EITI على التنفيذ المكيّف للعراق في تغطية تقارير مبادرة EITI لفترة 2016-2018، تعتبر الأمانة العامة الدولية أنه تم استيفاء كافة جوانب المتطلب وأنه تم تحقيق الهدف الأوسع نطاقاً.

وبهدف تعزيز عملية التنفيذ، يُشجع العراق بشدة على توضيح عوامل ترجيح المعايير التقنية والمالية المختلفة التي جرى تقييمها من أجل منح التراخيص ونقلها. قد يرغب العراق ايضاً بالتعليق على فاعلية النظام الحالي لمنح التراخيص ونقلها كوسيلة توضيح للإجراءات والحد من الانحرافات الهامة. كما يُشجع العراق على مواصلة توضيح عملية منح تراخيص التعدين ونقلها في كلا العراق الاتحادي وإقليم كردستان، إلى جانب عملية منح تراخيص النفط والغاز في إقليم كردستان.

3.7 الإجراء التصحيحي 7 - سجل/سجلات التراخيص (#2.3)

يتعيّن على فريق اصحاب المصلحة الحرص على توفير التقارير المستقبلية لمبادرة EITI العراق لكافة المعلومات التي يشملها المتطلب 2.3 لكافة التراخيص التي تحملها الشركات الهامة (بما في ذلك كلا النفط والغاز والتعدين) أو توفير رابط يشير إلى حيث تتوفر معلومات التراخيص هذه للجمهور. قد يرغب فريق اصحاب المصلحة أيضاً بالعمل مع وزارة النفط ووزارة الصناعة والمعادن للإفصاح عن معلومات تراخيص كافة الشركات الهامة من خلال نظام أنشطة مسح يكون متاحاً علناً وتوفير إمكانية وصول مجانية إلى هذا السجل على الإنترنت.

النتائج المنبثقة عن المصادقة الأولى

خلصت المصادقة الأولى إلى أن العراق أحرز تقدماً غير كاف في الوفاء بهذا المتطلب. وفر تقرير مبادرة EITI لعام 2015 أسماء مشغلي العقود والشركاء فيها وتواريخ إبرامها، وسريانها والموافقة على كافة بلوكات النفط الـ18 الممنوحة منذ عام 2015، لكنه لم يذكر تواريخ التطبيق وإحداثيات التراخيص، أو هوية حاملي التراخيص. لم يوضح تقرير مبادرة EITI لعام 2015 الفرق بين حاملي التراخيص وشراكة شركات النفط الوطنية في عقود الخدمة التقنية، موفراً أسماء شركاء شركات النفط الوطنية فقط وليس أصحاب التراخيص، ما اختلف في غالبية الأحيان. وفيما لم يتم الإفادة صراحة بأن التراخيص تغطي كلا النفط والغاز، أظهرت بيانات الإنتاج المصنفة حسب حقل النفط في التقرير أن التراخيص تغطي كلا السلعتين. ولم يتم توفير معلومات بشأن حقول الإنتاج الوطني أو الحقول في إقليم كردستان. كما لم يشر تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2015 إلى أية تراخيص في قطاع التعدين، ولا إلى أي سجل عقاري للتعدين والنفط والغاز سواء كان عاماً أو خاصاً.

التقدم المحرز منذ المصادقة

تشغل شركات النفط الوطنية كافة حقول النفط والغاز وتحمل كافة التراخيص في *العراق الاتحادي*. أبرمت وزارة النفط بشأن عدد من حقول نفط تابعة لشركات النفط الوطنية، عقود خدمة تقنية مع شركات النفط الدولية من خلال شركات النفط الوطنية. أما في حقول النفط الأخرى فإن شركات النفط الوطنية تقوم بإنتاجها الخاص المصنف "بإنتاج الجهود الوطنية". ونظراً إلى أن المتطلب 2,3 يغطي التراخيص المحمولة من الشركات الهامة على الأقل، يركز هذا التقييم على حقول النفط التي تشغلها شركات النفط الوطنية، إلى جانب حقول النفط الصادر بها تراخيص وتشغلها بموجب عقود خدمة تقنية تشارك فيها شركات النفط الدولية.

يورد تقرير مبادرة EITI لعام 2016 معلومات عن التراخيص في قطاع النفط والغاز في كلا *العراق الاتحادي وإقليم كردستان*، لكن ليس في قطاع *التعدين*. يؤكد التقرير أن فريق اصحاب المصلحة لم يعتبر أي تدفق إيرادات أنه ذات أهمية (ص. 108-109) ولم يتم إدراج أي شركة تعدين في إطار التقارير (ص. 110). ونشر الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق في الرابع من كانون الأول/ديسمبر 2018 رابطاً[142] لصفحة ويب مديرية العقود والتراخيص البترولية في وزارة النفط[143] التي توفر بعض

[142] الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق (كانون الأول/ديسمبر 2018)، ، الخطوط العريضة لعقود جولات منح التراخيص التي نشرناها وحصلنا عليها من مديرية العقود والتراخيص البترولية"، مرجع *سبق ذكره*.
[143] الموقع الشبكي لوزارة النفط، صفحة "المعلومات عن عقود النفط"، تم الدخول إليها هنا في كانون الثاني/يناير 2019.

التفاصيل بشأن منح عقود الخدمة التقنية لشركات النفط الدولية، بما في ذلك تقرير مبادرة EITI لعام 2016 (ص. 55).

تراخيص النفط والغاز بموجب عقود خدمة: فيما يتعلق بتراخيص *النفط والغاز* المغطاة بعقود أبرمت مع شركات النفط الدولية في *العراق الاتحادي*، يورد التقرير قائمة بالعقود الممنوحة لشركات النفط الدولية، بما في ذلك إسم حقل النفط، إسم شركة النفط الوطنية حاملة الترخيص، إسم المشغل، فوائد مشاركة جميع الشركاء في العقد بدءاً من 2018، تواريخ توقيع العقد وفترة سريانه ومدته (ص. 55-57). ويتم توفير السلع المغطاة بعقود الإنتاج (ص. 57). كما يتم توفير إحداثيات كافة العقود عدا العقود الممنوحة في جولة الترخيص الخامسة عام 2018 في مرفق هذا التقرير (ص. 187-191). لكن التقرير لا يذكر تواريخ تطبيق أي من تراخيص النفط والغاز. وخلال المشاورات، اقتبس مراجع الحسابات المساعد بيان مديرية العقود والتراخيص البترولية الذي يفيد بأن العقود منحت في اليوم نفسه لتقديم العطاءات، مشيراً إلى أن تاريخ منح العقد كان تاريخ تطبيق كافة العقود الممنوحة من خلال جولات الترخيص. يتم تأكيد ذلك في ملحق تقرير مبادرة EITI لعام 2016 الذي يذكر المواعيد النهائية لتقديم العطاءات لكل من جولات تقديم العطاءات حتى تاريخه.[144]

لكن ونظراً إلى أن عقد أحدب مُنح خارج جولات الترخيص عام 2008، لا يمكن استخدام تاريخ منح العقد كمؤشر يستدل به لتاريخ تطبيق عقد أحدب. يصف ملحق تقرير2016 عملية منح عقد خدمة أحدب إلى شركة الواحة النفطية المحدودة عام 2008، بما في ذلك التواريخ الرئيسية في "إعادة تفعيل" ترخيص أحدب عام 2007.[145]

حقول النفط المشغلة من شركات النفط الوطنية: فيما يتعلق بحقول النفط التي تشغلها شركات النفط الوطنية، يوضح التقرير أن الحقول خصصت لشركات النفط الوطنية *"وفقاً لنشاط كل شركة بموجب شهادة تأسيسها ووفقاً لخطط وزارة النفط"* وأنه لم يتم تخصيص أي من حقول النفط من خلال جولة عطاءات (ص.67). لكن التقرير لا يوضح ما إذا كان تشغيل الحقول المشغلة من شركات النفط الوطنية تمّ بموجب ترخيص. ولدى استشارة مراجع الحسابات المساعد، أوضح أنه لم يتم منح أية تراخيص لشركات النفط الوطنية لحقول النفط هذه، وفق ما أفادت به مديرية العقود والتراخيص البترولية في وزارة النفط، وأنه تم ببساطة "منح" حقول النفط لشركات النفط الوطنية. يوضح ملحق تقرير مبادرة EITI لعام 2016 أنه أعلن عن حقول النفط المحددة التي ستشغلها شركات النفط الوطنية في مرسوم صادر عن وزارة النفط استناداً إلى توصيات مديرية تنمية الأحواض والحقول التابعة للوزارة ومديرية الشؤون القانونية. ويذكر الملحق بيان شركة نفط الوسط الذي يفيد بأن قرار تخصيص الحقول لشركات النفط الوطنية منشور في الجريدة الرسمية والذي يعتبر تاريخه تاريخ سريان القرار.[146] يورد التذييل 1 في ملحق تقرير عام 2016 معلومات عن حقول النفط التي تشغلها شركات النفط الوطنية بشكل مستقل، بما في ذلك بيانات عن إسم حقل النفط، وضع الإنتاج، إسم شركة النفط الوطنية المشغلة للحقل، تاريخ تخصيصه، السلع المغطاة والإحداثيات الجغرافية. ويؤكد أن تواريخ التطبيق والانتهاء، إلى جانب اسماء الشركاء لا تطبق على حقول النفط هذه كون شركات النفط الوطنية لا تتقدم بطلب تخصيص حقول النفط. تستمر ملكية شركات النفط الوطنية لحقول النفط لحين إنهائها وفقاً لقانون الشركات العامة وتشغل شركات النفط الوطنية حقول النفط هذه بشكل مستقل دون شركاء.[147]

تراخيص النفط والغاز في حكومة إقليم كردستان: فيما يتعلق بتراخيص النفط والغاز في *إقليم كردستان*، يورد التقرير قائمة بـ42 عقداً لتقاسم الإنتاج متوفرة في الموقع الشبكي لوزارة الموارد الطبيعية التابعة لحكومة إقليم كردستان، ويسلط الضوء على عدد من عقود تقاسم الإنتاج التي لم يتم نشرها حتى تاريخه (ص. 61). يورد التقرير رابطاً للنص الكامل لعقود تقاسم الإنتاج الـ42 في الموقع الشبكي لوزارة الموارد الطبيعية التابعة لحكومة إقليم كردستان[148] (ص. 61). وتتضمن المعلومات التي يمكن الوصول إليها من خلال النص الكامل تواريخ منح وانتهاء العقود، إسم المشغل، أسماء الشركاء وفوائد المشاركة، السلع المغطاة وإحداثيات التراخيص. كما يورد تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016 إحداثيات 37 ترخيصاً للنفط والغاز في إقليم كردستان في مرفق هذا التقرير (ص. 193-199). لكن تواريخ تطبيق تراخيص النفط والغاز في إقليم كردستان ليست متاحة علناً. ورغم الثغرات في عقود تقاسم الإنتاج في الموقع الشبكي لوزارة الموارد الطبيعية التابعة لحكومة إقليم كردستان، يوضح التقرير أن الشركات

[144] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019)، 'ملحق تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016'، *مرجع سبق ذكره*، ص. 5.
[145] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019)، 'ملحق تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016'، *مرجع سبق ذكره*، ص. 5-6.
[146] *المرجع نفسه*، ص. 6 .
[147] *المرجع نفسه*، ص. 40 -50.
[148] الموقع الشبكي لوزارة الموارد الطبيعية التابعة لحكومة إقليم كردستان، صفحة 'عقود تقاسم الإنتاج المبرمة'، تم الدخول إليه هنا في كانون الثاني/يناير 2019.

الوحيدة العاملة في إقليم كردستان التي تعتبر ذات أهمية لأهداف إعداد تقارير مبادرة EITI كانت الشركات المشترية صادرات النفط الخام (ص. 109).

تقييم الأمانة العامة

الأمانة العامة الدولية راضية عن معالجة الإجراءات التصحيحية بشأن سجل/سجلات التراخيص وتعتبر أن العراق أحرز تقدماً **مرضياً** بشأن المتطلب 2.3. يورد تقرير مبادرة EITI لعام 2016 توجيهات للحصول على كافة المعلومات المدرجة في المتطلب 2.3(ب) عدا تطبيق التراخيص المغطاة بعقود خدمات تقنية مبرمة مع شركات النفط الوطنية. ويورد ملحق التقرير لعام 2016 تواريخ تطبيق كافة التراخيص بموجب عقود خدمات تقنية، إلى جانب كافة المعلومات ذات الصلة بشأن حقول النفط التي تشغلها شركات النفط الوطنية بشكل مستقل، وذلك تماشياً مع المتطلب 2.3(ب). وفي التعدين، لا يورد التقرير معلومات عن التراخيص، بل يؤكد أنه لم يتم أخذ اي شركات هامة بالاعتبار في تقرير مبادرة EITI لعام 2016. ويورد التقرير معلومات متاحة علناً بشأن سجل/سجلات التراخيص في إقليم كردستان العراقي عام 2016 ويسلط الضوء على المعلومات المتاحة للجمهور. وفي ضوء موافقة مجلس إدارة مبادرة EITI على التنفيذ المكيّف للعراق الذي يغطي تقارير مبادرة EITI عن فترة 2016-2018، تعتبر الأمانة العامة الدولية أن كافة جوانب المتطلب قد استوفيت وأنه تم تحقيق الهدف الأوسع نطاقاً.

ولتعزيز عملية التنفيذ، يُشجع العراق بشدة على الاحتفاظ بسجل أو نظام/نظم سجل عقاري متاح للجمهور، بما في ذلك معلومات شاملة عن تراخيص شركات الغاز والنفط والتعدين. وفي هذه الأثناء، بوسع العراق الحرص على أن يتم نشر معلومات عن التراخيص بنسق بيانات مفتوحة بشأن كافة تراخيص التعدين والنفط والغاز وحقول النفط التي تشغلها شركات هامة، وذلك وفقاً للمتطلب 2.3.

3.8 الإجراء التصحيحي 8 - السياسة العامة بشأن الإفصاح عن العقود (#2.4)

ينبغي بفريق اصحاب المصلحة أن يعمل مع ممثلين عن الحكومة لتوضيح سياسة الحكومة الاتحادية بشأن الإفصاح عن العقود وتوثيق اي حالات إفصاح عن العقود من خلال تقارير مبادرة EITI العراق المستقبلية أو من خلال قنوات أخرى مثل الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق، وذلك تماشياً مع المتطلب 2.4. كما يُشجع فريق اصحاب المصلحة على إجراء مراجعة مفصلة لعقود تقاسم الإنتاج التي نشرتها حكومة إقليم كردستان من أجل توضيح ممارسة الإفصاح عن العقود في إقليم كردستان.

النتائج المنبثقة عن المصادقة الأولى

خلصت المصادقة الأولى إلى أن العراق أحرز تقدماً غير كاف في الوفاء بهذا المتطلب. لم يفصل تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2015 سياسة الحكومة بشأن الإفصاح عن العقود في التعدين والنفط والغاز، ولا الممارسة الحالية للإفصاح عن العقود عدا الإشارة العامة إلى نشر حكومة إقليم كردستان لعقود تقاسم الإنتاج لديه. كان هناك أدلة تشير إلى أن عقد خدمات تقنية واحد على الأقل متاح للجمهور على الإنترنت وستة عقود تقاسم الإنتاج على الأقل لم تنشرها حكومة إقليم كردستان.

التقدم المحرز منذ المصادقة

سياسة الحكومة: يفيد تقرير مبادرة EITI لعام 2016 في العراق الاتحادي عن عدم وجود أي سياسة "مكتوبة" بشأن الإفصاح عن العقود لكنه يشير إلى "فهم" فريق اصحاب المصلحة أن ممارسة مديرية العقود والتراخيص البترولية تقضي بعدم الإفصاح عن العقود (ص. 60). يورد التقرير أن مديرية العقود والتراخيص البترولية في وزارة النفط أكدت خطياً أنه لا يتم الإفصاح عن العقود بسبب بنود السرية في العقود وأن هذا الأمر هو "ممارسة شائعة" للبلدان الغنية بالموارد (ص. 60-61). غير أن مراجع الحسابات المساعد ولدى استشارته، لحظ إلى أن "كل من رغب بمراجعة العقود" كان قادراً على القيام بذلك من خلال إرسال طلباً خطياً

إلى مديرية العقود والتراخيص البترولية. ويصف التقرير السنوي لعام 2018 جهود فريق اصحاب المصلحة المبذولة لتوثيق الإصلاحات وتوضيح سياسة الحكومة بشأن الإفصاح عن العقود.[149]

يلحظ ملحق تقرير عام 2016 منشور وزارة النفط عن سياسة الحكومة بشأن الإفصاح عن العقود في نيسان/أبريل 2019 ويوفر رابطاً.[150] تنص السياسة على أن كافة نماذج عقود خدمات النفط والغاز متاحة على الموقع الشبكي لوزارة النفط وأن الحكومة ستنشر كافة أحكام وشروط وملحقات ومرفقات هذه العقود. وفيما يلحظ المرفق أن كافة العقود المبرمة هي مشابهة للنموذج، يشير إلى أن الإفصاح عن "بعض المواد التقنية والمالية" في العقود ليس ممكناً دون إذن من طرفيّ العقد.[151] ويصف التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز جهود فريق اصحاب المصلحة المبذولة للعمل مع وزارة النفط من أجل إدراج متطلبات تتعلق بإعداد تقارير مبادرة EITI وفق نموذج عقد الخدمات التقنية المستخدم للجولة الخامسة للتراخيص التي أطلقت عام 2018.[152]

وفيما يتعلق بالإفصاح عن العقود في حكومة إقليم كردستان، يوضح التقرير الممارسة الحالية في حكومة إقليم كردستان المتعلقة بنشر بعض عقود تقاسم الإنتاج المبرمة في كردستان (ص. 61)، لكنه لا يوضح ما إذا كانت سياسة حكومة إقليم كردستان تؤيد الإفصاح عن العقود، أو ما إذا كان نشر عقود تقاسم الإنتاج المبرمة يتم على أساس مخصص غير موسوم بالطابع الرسمي. وأوضح مراجع الحسابات المساعد لدى استشارته أنه يمكن بذلك عدم تحديد سياسة حكومة إقليم كردستان بشأن الإفصاح عن العقود.

لا يوضح تقرير مبادرة EITI لعام 2016 ما إذا كان هناك عقود في قطاع *التعدين* في العراق الاتحادي أو في إقليم كردستان. يورد ملحق التقرير لعام 2016 قائمة بعقود التعدين وإن كان يلقي بظلال الشك على شمولية القائمة نظراً إلى انعدام استجابة وزارة الصناعة والمعادن. ويؤكد الملحق أن الوزارة تعتبر عقود التعدين سرية.[153]

الممارسة الحالية وإمكانية الوصول: يصف تقرير مبادرة EITI لعام 2016 في *العراق الاتحادي* "الممارسة الحالية" لنشر مديرية العقود والتراخيص البترولية لنماذج العقود، لكن ليس للعقود المبرمة، ويوفر روابط لنموذج عقد خدمات التطوير والإنتاج[154] ولنموذج عقد خدمات الاستكشاف والتطوير والإنتاج[155] (ص.60). يفيد التقرير بأن كافة العقود المبرمة هي وفقاً لنموذج العقود، عدا "بعض المعلومات التي يتم الإفصاح عنها بشكل منفصل. وفيما يشير التقرير إلى انعدام نشر اي عقد نفط مبرم في العراق الاتحادي حتى تاريخه، يبدو أن عقد رميلة للخدمات التقنية لعام 2009 متاح علناً في الموقع الشبكي لشبكة الاقتصاديين العراقيين.[156] وأشار مراجع الحسابات المساعد لدى استشارته إلى أنه لم يتم نشر عقد رميلة في موقع شبكي حكومي وبالتالي لم يستطع فريق اصحاب المصلحة التعليق على أسباب نشره.

أما في *إقليم كردستان*، يوفر تقرير مبادرة EITI لعام 2016 قائمة بـ42 عقد تقاسم إنتاج النفط والغاز منشورة في الموقع الشبكي لوزارة الموارد الطبيعية في إقليم كردستان وتتضمن رابطاً، وإن كانت تثير القلق بشأن شمولية عقود الإفصاح في إقليم كردستان (ص. 61).

وفي التعدين، يؤكد ملحق تقرير عام 2016 عدم نشر عقود التعدين في الممارسة.[157]

---

[149] مبادرة EITI العراق (كانون الأول/ديسمبر 2018)، تقرير مبادرة EITI السنوي لعام 2018، *مرجع سبق ذكره*، ص. 9.

[150] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019)، 'ملحق تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016'-*مرجع سبق ذكره*، ص. 9. الموقع الشبكي لمديرية العقود والتراخيص البترولية في وزارة النفط- 'سياسة وزارة النفط بشأن الإفصاح عن معلومات'، *مرجع سبق ذكره*.

[151] الموقع الشبكي لمديرية العقود والتراخيص البترولية في وزارة النفط- 'سياسة وزارة النفط بشأن الإفصاح عن معلومات'، *مرجع سبق ذكره*.

[152] مبادرة EITI العراق (كانون الثاني/يناير 2019)، 'ملحق تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016'، *مرجع سبق ذكره، ص.* 9.

[153] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019)، 'ملحق تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016'-*مرجع سبق ذكره*، ص.12-17.

[154] العراق الاتحادي، نموذج عقد خدمات التطوير والإنتاج، تم الدخول إليه هنا في كانون الثاني/يناير 2019.

[155] العراق الاتحادي، نموذج عقد الاستكشاف والتطوير والإنتاج، تم الدخول إليه هنا في كانون الثاني/يناير 2019.

[156] عقد خدمات تقنية لحقل نفط رميلة مبرم بين شركة نفط الجنوب في جمهورية العراق وشركة بريتيش بتروليوم المحدودة وسي،أن،بي،سي الدولية (العراق) المحدودة وسومو (27 تموز/يوليو 2009)، تم الدخول إليه هنا في كانون الثاني/يناير 2019 .

[157] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019)، 'ملحق تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016'-*مرجع سبق ذكره*، ص.12-17.

تقييم الأمانة العامة

الأمانة العامة الدولية راضية عن معالجة الإجراءات التصحيحية بشأن سجل/سجلات التراخيص وتعتبر أن العراق أحرز تقدماً **مرضياً** بشأن المتطلب 2.4. يسلط تقرير مبادرة EITI لعام 2016 الضوء على انعدام وجود سياسة رسمية للحكومة بشأن الإفصاح عن العقود في العراق الاتحادي لكنها توثق ممارسة عدم الإفصاح الحالية، ويورد التقرير لمحة عامة عن أسباب الحكومة لعدم الإفصاح عن العقود. لكن وزارة النفط نشرت على موقعها الشبكي في نيسان/أبريل 2019 سياسة الحكومة بشأن الإفصاح عن العقود في الصناعات الاستخراجية. بوفر التقرير روابط لنماذج عقود النفط والغاز على الموقع الشبكي لوزارة النفط. يوضح ملحق تقرير مبادرة EITI لعام 2016 سياسة الحكومة في عدم الإفصاح عن عقود التعدين ويوثق ممارسات الإفصاح الحالية. ويوفر التقرير معلومات متاحة علناً بشأن الإفصاح عن العقود في كردستان العراق ويسلط الضوء بوضوح على الثغرات في المعلومات المنشورة علناً. وفي ضوء موافقة مجلس إدارة مبادرة EITI على التنفيذ المكيّف للعراق الذي يغطي تقارير مبادرة EITI عن فترة 2016-2018، تعتبر الأمانة العامة الدولية أن كافة جوانب المتطلب قد استوفيت وأنه تم تحقيق الهدف الأوسع نطاقاً.

وبهدف تعزيز التنفيذ، يشجع العراق بشدة على العمل مع الكيانات الحكومية المعنية مثل مديرية العقود والتراخيص البترولية في وزارة النفط وشركات النفط الدولية من أجل تفعيل سياسة الحكومة بشأن الإفصاح عن العقود في الممارسة. قد يرغب العراق بالاعتماد على التوقعات في استكشاف الشركات الداعمة للمبادرة EITI الفرص المتاحة للإفصاح عن عقود الخدمات الرئيسية وأية تعديلات ذات صلة، وذلك بناء على اتفاق كلا الطرفين المتعاقدين.

3.9 الإجراء التصحيحي 9 - مشاركة الدولة (#2.6)

يتعيّن على فريق اصحاب المصلحة الحرص على أن يتم استيفاء كافة جوانب المتطلب 2.6 بشكل ملائم خلال وضع أطر تقارير مبادرة EITI العراق المستقبلية. ينبغي به أن يصوغ بوضوح تعريفه للمؤسسات المملوكة للدولة من أجل تحديد المؤسسات المملوكة للدولة ضمن إطار تقارير مبادرة EITI. وينبغي بفريق اصحاب المصلحة أن يدرج قائمة شاملة للمؤسسات المملوكة للدولة ومؤسساتها التابعة في تقرير مبادرة EITI المقبل موضحاً العلاقات المالية في الممارسة بين المؤسسات المملوكة للدولة والحكومة، إلى جانب أية قروض وضمانات قروض من الحكومة أو المؤسسات المملوكة للدولة من أجل شركات استكشاف التعدين والنفط والغاز. قد يرغب فريق اصحاب المصلحة بالعمل عن كثب مع وزارة النفط وشركات النفط الوطنية من أجل تشكيل هيكل عملية الإفصاح الروتينية كوسيلة لنشر المعلومات المطلوبة بموجب معيار مبادرة EITI في الوقت المناسب.

النتائج المنبثقة عن المصادقة الأولى

خلصت المصادقة الأولى إلى أن العراق أحرز تقدماً غير كاف في الوفاء بهذا المتطلب. فيما بدا أن فريق اصحاب المصلحة لم يتفق على تعريفه الخاص للمؤسسات المملوكة للدولة لغايات تقديم تقارير مبادرة EITI، وفر تقرير مبادرة EITI لعام 2015 قائمة بالعديد من شركات استكشاف النفط والغاز الهامة لكن ليس في التعدين. فرغم الدور الموسع والمعقد للدولة في قطاع النفط والغاز بشكل خاص، كان هناك القليل من المعلومات بشأن العلاقات المالية النظامية بين المؤسسات المملوكة للدولة والحكومة، بما في ذلك أية انحرافات في الممارسة في تقرير مبادرة EITI لعام 2015. لم تُعالج التغييرات في مشاركة الدولة في عقود الخدمات التقنية عام 2015 ولم يكن هناك أي دليل يشير إلى أن فريق اصحاب المصلحة أخذ بالاعتبار وجود قروض أو ضمانات قروض ممددة من الحكومة أو من مؤسسات مملوكة للدولة لشركات تعمل في قطاعيّ التعدين والنفط والغاز.

التقدم المحرز منذ المصادقة

نشرت كافة المؤسسات الـ16 المملوكة للدولة عقب التوجيهات الصادرة عن فريق اصحاب المصلحة في اجتماعه في 8 نيسان/أبريل 2019، بياناتها المالية لعام 2016 (ولأعوام سابقة في بعض الحالات) في 23 نيسان/أبريل 2019 [158]، رغم أن معظم البيانات المالية لهذه الشركات لم يكن قد خضع لمراجعة المجلس الاتحادي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وفق ما أكدته المشاورات مع أصحاب المصلحة. كذلك، نشرت كافة المؤسسات المملوكة للدولة شهادات ونظم تأسيسها.

تعريف المؤسسة المملوكة للدولة: يحدد تقرير مبادرة EITI لعام 2016 ولأهداف تقديم التقارير وفقاً لقانون الشركات العامة المعدل لعام 1997، لاسيما بوصفها "*وحدة اقتصادية ممولة ذاتياً تملكها الدولة بالكامل، لها شخصية قانونية وهي مستقلة مالياً واقتصادياً، وتعمل وفقاً لأسس اقتصادية*" (ص.30). يستثني هذا التعريف صراحة الشركات التي تملك الحكومة غالبيتها لكن لا تملكها بالكامل (ص. 30). وأكد مراجع الحسابات المساعد لدى استشارته أن الشركات التي تملك الدولة مصالح فيها والتي هي غير مملوكة كلياً من الحكومة اعتبرت بأنها "شركات قطاع مختلط" تخضع لقانون مختلف، ولم تؤخذ بالاعتبار على أنها مؤسسات مملوكة للدولة لغايات تقديم تقارير مبادرة EITI. يكرر ملحق تقرير مبادرة EITI لعام 2016 تعريف فريق اصحاب المصلحة للمؤسسات المملوكة للدولة وفقاً للتشريعات الوطنية (التي تستثني الشركات المشتركة).[159]

الأهمية النسبية: يورد التقرير بشأن النفط والغاز في *العراق الاتحادي*، قائمة إجمالية من 17 مؤسسة مملوكة للدولة وفقاً لتعريف المؤسسة المملوكة للدولة المعتمد، بما في ذلك تسع مؤسسات مملوكة للدولة تعمل في المراحل الأولى[160]، خمس مؤسسات في مجال النقل والتسويق[161]، وثلاث مؤسسات مملوكة للدولة في المراحل الأولى/ التكرير[162] (ص.30-35). يوضح التقرير أن مؤسسة تعمل في المراحل الأولى مملوكة للدولة من أصل تسعة وهي شركة ذي قار، تأسست رسمياً في آذار/مارس 2017 (ص. 32)، ما يعني أنه كان هناك فقط 16 مؤسسة مملوكة للدولة في قطاع النفط والغاز عام 2016.

لا يثبت التقرير بوضوح الأهمية النسبية لمدفوعات كل من هذه المؤسسات المملوكة للدولة، وهو يبيّن قيمة مدفوعات عام 2016 إلى الحكومة (على أنها 'حصة الخزينة من أرباح المؤسسات المملوكة للدولة المبلغ عنها (45٪)') من ثماني مؤسسات مملوكة للدولة[163] من بين الـ16 مؤسسة، ويؤكد أن أياً منها لم تعتبر هامة كون كل منها ساهم بنسبة أقل من واحد في المئة من إجمالي إيرادات أعمال الاستخراج الحكومية عام 2016 (ص. 108، 127). ولا يبدو واضحاً من التقرير ما إذا كانت مؤسسات النفط والغاز التسعة الأخرى سددت اية مدفوعات إلى الحكومة عام 2016.

ويؤكد التقرير أن ست مؤسسات نفط وغاز مملوكة للدولة[164] اعتبرت ذات أهمية نسبية لغايات تقديم تقرير مبادرة EITI عام 2016 (ص.111)، حيث أوضح أن سومو اعتبرت هامة نظراً إلى كونها مسؤولة عن الاحتفاظ بسجلات كميات وقيم النفط الخام المصدر (ص.111)، رغم أنها لا تستلم مدفوعات عن شراء صادرات النفط الخام. ونظراً إلى أن مدفوعات الخدمة الداخلية من الحكومة إلى المؤسسات المملوكة للدولة كانت مشمولة على أنها تدفق إيرادات هامة، يوضح التقرير أن خمس مؤسسات تعمل في المراحل الأولى ومملوكة للدولة (من أصل تسعة) اعتبرت هامة نظراً إلى كونها استلمت مدفوعات الخدمة الداخلية عام 2016 (ص.111).

---

[158] البيان المالي غير المراجع لشركة البصرة للنفط لعام 2016 هنا و2017 هنا و2018 هنا، البيان المالي غير المراجع لشركة الحفر العراقية لعام 2016 هنا، البيانات المالية غير المراجعة لشركة نفط الوسط لعام 2016 هنا، البيانات المالية غير المراجعة لشركة نفط ميسان لعام 2016 هنا و هنا، البيانات المالية المراجعة لشركة نفط الشمال لعام 2016 هنا ولعام 2017 هنا، البيانات المالية غير المراجعة لشركة الاستكشافات النفطية العراقية لعام 2016 هنا و2017 هنا و2018 هنا، البيانات المالية غير المراجعة لشركة نفط ذي قار لعام 2018 هنا، البيانات المالية غير المراجعة لشركة تسويق نفط الدولة (سومو) لعام 2016 هنا و2017 هنا و2018 هنا، البيانات المالية المراجعة لشركة نفط الشمال لعام 2016 هنا و(غير المراجعة) لعام 2017 هنا و2018 هنا، والبيانات المالية غير المراجعة لشركة نفط الجنوب لعام 2016 هنا، البيانات المالية غير المراجعة لشركة تكرير نفط الشمال لعام 2016 و2017 و2018 هنا، والبيانات المالية لشركة تكرير نفط الوسط لعام 2016 هنا و2017 هنا و2018 هنا، والبيانات المالية غير المراجعة لشركة تكرير نفط الجنوب لعام 2016 هنا و2017 هنا.

[159] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019)، 'ملحق تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016'- *مرجع سبق ذكره*، ص. 18.

[160] شركة نفط الجنوب (شركة نفط البصرة حالياً)، شركة نفط الشمال، شركة نفط ميسان، شركة نفط الوسط، شركة نفط ذي قار، شركة استكشاف النفط، شركة تكرير نفط العراق، شركة غاز الشمال وشركة غاز الجنوب.

[161] شركة تسويق نقط الدولة (سومو)، شركة أنابيب النفط، شركة تعبئة الغاز، شركة توزيع المنتجات النفطية وشركة ناقلات النفط العراقية.

[162] شركات التكرير في الشما ، شركة التكرير في الجنوب وشركة التكرير في الوسط.

[163] شركات تكرير الجنوب، سومو، شركة نفط الشمال، شركة نفط الجنوب، شركة نفط ميسان، شركة ناقلات النفط وشركة استكشاف النفط.

[164] شركة تسويق نفط الدولة (سومو)، شركة نفط الجنوب (شركة نفط البصرة حالياً)، شركة نفط الشمال، شركة نفط ميسان، شركة نفط الوسط وشركة استكشاف النفط.

وأكد أصحاب المصلحة الذين استشيروا أن أياً من مؤسسات النفط والغاز المملوكة للدولة عدا الستة الهامة عملت في الاستكشاف والإنتاج، مشيرين إلى أن شركات الغاز الطبيعي عملت في المراحل المتوسطة معالجة الغاز الطبيعي بدلاً من العمل في مجال الاستكشاف في المراحل الأولى.

فيما يتعلق بالتعدين في *العراق الاتحادي*، من الواضح نتيجة اختيار المؤسسات المملوكة للدولة لغايات تقديم تقرير مبادرة EITI (ص.111) أن أياً من المؤسسات المملوكة للدولة العاملة في التعدين اعتبرت هامة عام 2016[165] . يورد التقرير قائمة المؤسسات المملوكة للدولة التسعة [166] التابعة لوزارة الصناعة والتعدين (ص. 22، 36-38)، مؤكداً أن أربع مؤسسات[167] تقوم بأعمال استكشاف المعادن أو بأنشطة تعدين (ص.36-38). لا يوضح الوصف الوارد في التقرير لشركة الإسمنت العراقي (ص. 38) ما إذا كانت تقوم بأعمال تعدين حجر الجير كمدخل إلى عملية إنتاج الإسمنت. ويؤكد التقرير أن ثلاث مؤسسات مملوكة للدولة[168]، بما في ذلك مؤسستين مملوكتين للدولة تقومان بأعمال إنتاج المعادن "لم تكونا تشغيليتين" عام 2016 (ص. 88) وأن شركة الدولة لصناعات التعدين كانت الكيان الوحيد التشغيلي المملوك للدولة المشارك في الصناعات الاستخراجية عام 2016 (ص. 89).

بالنسبة *للنفط والغاز في إقليم كردستان*، يورد تقرير مبادرة EITI لعام 2016 قائمة بخمس مؤسسات نفط وغاز مملوكة للدولة[169] التي تملكها وزارة الموارد الطبيعية (ص. 40-41). يفيد التقرير أن مدفوعات شركات النفط الدولية في إقليم كردستان تسدد لوزارة الموارد الطبيعية استناداً إلى مراجعة "تقارير المدفوعات المسددة للدولة" لمجموعة مختارة من شركات النفط الدولية في الولايات القضائية في الخارج (ص. 109). كما يوضح التقرير أن شركة كردستان الاستثمانية للنفط (كوتو) تحتفظ بحساب "لإيرادات عمليات النفط فيما يتعلق بالحقول الحالية (حساب الحقول الحالية) (ص. 41). ورغم توفير وصف موجز لدور كل من المؤسسات المملوكة للدولة (ص. 40-41)، لا يوفر التقرير قيمة المدفوعات المسددة إلى الحكومة من أي من هذه المؤسسات الإقليمية المملوكة للدولة. ويورد ملحق تقرير عام 2016 تأكيد شركة نفط الشمال بأن المؤسسات الخمس المملوكة للدولة المدرجة في قانون كردستان للنفط والغاز لم يتم إنشاؤها حتى هذا التاريخ.[170] وبالنسبة *للتعدين* في إقليم كردستان، وفيما لا يوفر تقرير مبادرة EITI لعام 2016 أي معلومات بشأن المؤسسات المملوكة للدولة العاملة في هذا القطاع، يؤكد ملحق التقرير عدم وجود مؤسسات مملوكة للدولة في قطاع التعدين في إقليم كردستان، وأن كافة أنشطة التعدين كانت تجريها وزارة الموارد الطبيعية في الإقليم.[171]

العلاقة المالية مع الحكومة: في *العراق الاتحادي*، يورد التقرير لمحة عامة موجزة عن العلاقات المالية النظامية بين المؤسسات المملوكة للدولة والدولة وفقاً لقانون الشركات العامة المعدل لسنة 1997، بما في ذلك القواعد المتعلقة بتوزيع الأرباح (التي يطلق عليها "حصة الخزينة من أرباح المؤسسات المملوكة للدولة المبلغ عنها (45٪)، والأرباح المحتجزة، وإعادة الاستثمار وتمويل أطراف ثالثة (ص. 42). ويورد التقرير لمحة عامة عن تدفقات المواد المادية والإيرادات بين المؤسسات المملوكة للدولة والحكومة ويتضمن رسماً بيانياً كتوضيح (ص. 43-44). ويصف ملحق تقرير عام 2016 أحكام قانون الشركات العامة لسنة 1997 الذي يجيز للمؤسسات المملوكة للدولة توفير القروض والاقتراض لتمويل أنشطتها في القروض وصولاً إلى نسبة خمسين في المئة من رأسمالها المدفوع، والاقتراض دولياً الأمر الذي يخضع لموافقة مجلس الوزراء.

---

[165] يورد التقرير قيمة مدفوعات عام 2016 إلى الحكومة ('حصة الخزينة من أرباح المؤسسات المملوكة للدولة المبلغ عنها) من مؤسسة واحدة فقط مملوكة للدولة من أصل تسعة (شركة الدولة للسماد - الإقليم الجنوبي) (ص. 108، 127)، رغم أن هذه الشركة ليست ناشطة في قطاع مراحل التعدين الأولى. اعتبرت الإيرادات من هذه المؤسسة المملوكة للدولة الوحيدة غير هامة نظراً إلى أنها بلغت 0,005٪ من إجمالي إيرادات الحكومة من الصناعات الاستخراجية (ص. 108، 127). ومع ذلك، أهمية مدفوعات الشركة المملوكة للدولة عن صناعات التعدين هي غير واضحة في هذا التقرير.

[166] شركة الدولة لصناعات التعدين، شركة الدولة للسماد - الإقليم الجنوبي، شركة الدولة للسماد - الإقليم الشمالي، شركة الدولة للصناعات البتروكيميائية، شركة الدولة للفوسفات، شركة الدولة لحقل كبريت المشراق، شركة الدولة للحديد والفولاذ، شركة الدولة للإسمنت، وشركة المسح الجيولوجي العراقي والتعدين.

[167] شركة الدولة لصناعات التعدين، شركة الدولة للفوسفات، وشركة الدولة لحقل كبريت المشراق.

[168] شركة الدولة للسماد - الإقليم الشمالي، شركة الدولة للفوسفات، وشركة الدولة لحقل كبريت المشراق

[169] شركة كردستان للاستكشاف والإنتاج (كبكو)، شركة نفط كردستان الوطنية (ك،ن،أو،سي) شركة كردستان لتسويق النفط (كومو)، شركة كردستان للأعمال التمهيدية (كودو) وشركة كردستان الاستثمانية للنفط (كوتو).

[170] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019))، 'ملحق تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016'-مرجع سبق ذكره، ص.20.

[171] *المرجع نفسه*، ص. 20.

وفيما يتعلق بممارسة العلاقات المالية، يفيد تقرير عام 2016 بأن فريق اصحاب المصلحة "قرر" أن توزيع أرباح المؤسسات المملوكة للدولة كان وفقاً للإجراءات النظامية وأن هذه المؤسسات لا تتلقى قروض أطراف ثالثة (ص. 42). إضافة إلى ذلك، يوفر نشر البيانات المالية لكافة مؤسسات النفط والغاز المملوكة للدولة لعام 2016، وإن لم تكن قد خضعت لمراجعة المجلس الاتحادي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في معظم الحالات، معلومات عن توزيع أرباح المؤسسات المملوكة للدولة والأرباح المحتجزة وإعادة الاستثمارات.[172] كما يوضح ملحق التقرير أن المؤسسات المملوكة للدولة ووفق الممارسة- لا تلجأ إلى قروض من أطراف ثالثة سواء من الدولة أو أي طرف آخر.[173]

ملكية الحكومة: في *العراق الاتحادي*، يؤكد التقرير أن كافة مؤسسات النفط والغاز المملوكة للدولة هي مملوكة كلياً من وزارة النفط (ص. 30)، لكنه لا يوفر قائمة بشركات النفط والغاز التي تملك فيها الحكومة أسهم رأس المال. ويؤكد ملحق تقرير عام 2016 أن أربعة من شركات النفط الوطنية الهامة الست[174] لم يكن لديها اية فروع أو مؤسسات مشتركة.[175] وفيما ليس واضحاً من تقرير مبادرة EITI لعام 2016 أو من ملحقه ما إذا كانت شركة استكشاف نفط العراق أو سومو لديها أية فروع أو شركات مشتركة، أكدت المشاورات مع أصحاب المصلحة أن هاتين المؤسستين المملوكتين للدولة لم يكن لديهما اية فروع.

يصف تقرير مبادرة EITI لعام 2016 شركة بي،جي،سي التي تملك فيها شركة نفط الجنوب نسبة 51٪ (ص.39)، ويورد الشروط المتعلقة بفوائد اسهم شركة نفط الجنوب في بي،جي،سي، (ص. 40). ويؤكد ملحق تقرير مبادرة EITI لعام 2016 أن شركة بي،جي،سي، هي الشركة الوحيدة "المختلطة القطاع" في قطاع النفط والغاز.[176] ويصف ملحق مبادرة EITI العلاقات المالية النظامية بين بي،جي،سي، وشركة نفط الجنوب الحاملة غالبية اسهمها والشروط المرتبطة بفوائد أسهم شركة نفط الجنوب في بي،جي،سي.[177]

وفيما يتعلق بمؤسسات *التعدين* المملوكة للدولة في *العراق الاتحادي*، يؤكد التقرير أن كافة المؤسسات المملوكة للدولة هي مملوكة كلياً من وزارة الصناعة والمعادن، (ص. 36) لكنه لا يصف ما إذا كانت أياً من المؤسسات المملوكة للدولة تحمل اسهماً في اي شركات أخرى، ولا ما إذا كانت الحكومة تملك أسهماً في اي شركات أخرى ليست مملوكة للحكومة بالكامل ('شركات مختلطة القطاع').

وفي *إقليم كردستان*، يشير التقرير إلى أن وزارة الموارد الطبيعية في الإقليم تملك المؤسسات الخمسة للنفط والغاز المملوكة للدولة من خلال الإفادة بأن وزارة الموارد الطبيعية "تمارس سيطرتها وتشرف على الإقليم الكردي" من خلال هذه المؤسسات المملوكة للدولة (ص. 40)، لكنه لا يفيد صراحة بذلك. لكن ملحق التقرير يؤكد أن مؤسسات النفط والغاز الخمسة المملوكة للدولة في إقليم كردستان لم تنشأ حتى تاريخه.[178] وفيما يتعلق بالتعدين في الإقليم، لا يعلق التقرير على وجود أي من المؤسسات المملوكة للدولة في قطاع التعدين.

التغيرات في الملكية: في *العراق الاتحادي*، يورد التقرير قائمة بعقود *النفط والغاز*، بما في ذلك فائدة مشاركة المؤسسات المملوكة للدولة ذات الصلة بدءاً من عام 2018 (ص. 55-57). لكنه يسلط الضوء على تغيير واحد فقط في مشاركة الدولة عام 2016، لا سيما حيازة شركة نفط الجنوب لفوائد شركة أوكسيدنتال في عقد الخدمات التقنية لشركة زبير (ص. 48، 57). غير أنه لا يصف شروط المعاملة، مثلاً إن يتم دفع مقابل من أجل نقل الفائدة. وفيما يورد التقرير تصويت مجلس الوزراء لإنشاء مؤسسة جديدة مملوكة للدولة وهي شركة نفط ذي قار في تشرين الأول/أكتوبر 2016، يؤكد أن المؤسسة المملوكة للدولة كانت الوحيدة المنشأة رسمياً في آذار/مارس 2017 (ص. 32). وأكد مراجع الحسابات المساعد خلال المشاورات أن كافة التصاريح بشأن التغيرات في ملكية الدولة المقدمة من مديرية العقود والتراخيص البترولية في وزارة النفط كانت مدرجة في التقرير. كما أكد اصحاب مصلحة آخرون استشيروا على انعدام وجود تغيرات أخرى في مشاركة الدولة في قطاع النفط والغاز عام 2016. ولا يشير التقرير إلى اية تغيرات في مشاركة الدولة في قطاع *التعدين* عام 2016.

---

[172] أنظر البيانات المالية لمؤسسات النفط والغاز المملوكة للدولة لعام 2016، *مرجع سبق ذكره*

[173] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019)، 'ملحق تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016'-*مرجع سبق ذكره، ص.* 18-19

[174] شركة نفط البصرة، شركة نفط الشمال، شركة نفط ميسان، شركة نفط الوسط وشركة غاز الشمال.

[175] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019)، 'ملحق تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016'-*مرجع سبق ذكره، ص.* 18-

[176] *المرجع نفسه*، ص. 18-

[177] *المرجع نفسه*، ص.19

[178] *المرجع نفسه*، ص. 20

وفي *إقليم كردستان*، لا يشير التقرير إلى اية تغيرات في مشاركة الدولة سواء في التعدين أو في النفط والغاز.

القروض والضمانات: يوضح تقرير مبادرة EITI لعام 2016 وملحقه أن في الممارسة، لا تمنح المؤسسات المملوكة للدولة قروضاً لأطراف ثالثة رغم كونها مخولة شرعياً بالقيام بذلك[179] (ص. 42). لكن التقرير لا يعلق على أية قروض أو ضمانات قروض توفرها الحكومة لأي شركة في الصناعات الاستخراجية، سواء كانت مؤسسات مملوكة للدولة أو 'شركات مختلطة القطاع' أو شركات أخرى. تم تكرار ذلك في التقرير السنوي للتقدم المحرز عام 2018.[180] وأكدت المشاورات التي أجريت مع ممثلي الحكومة أن الحكومة لم توفر أية قروض أو ضمانات قروض لشركات التعدين والنفط والغاز في المراحل الأولى بدءاً من عام 2016.

تقييم الأمانة العامة

تعتبر الأمانة العامة الدولية أن الإجراءات التصحيحية بشأن مشاركة الدولة عولجت جزئياً وتعتبر أن العراق حقق تقدماً **ملموساً** فيما يتعلق بالمتطلب 2.6. يورد تقرير مبادرة EITI لعام 2016 قائمة بالمؤسسات المملوكة للدولة في قطاع النفط والغاز في كلا العراق الاتحادي وإقليم كردستان، إلى جانب قائمة بالمؤسسات المملوكة للدولة في قطاع التعدين في العراق الاتحادي لكن ليس في إقليم كردستان. ويؤكد التقرير أن المؤسسات المملوكة للدولة في إقليم كردستان وفي قطاع التعدين لا تعتبر ذات اهمية نسبية عام 2016. وفيما تعريف المؤسسات المملوكة للدولة في تقرير مبادرة EITI وتماشياً مع التشريعات العراقية هو أضيق نطاقاً من التعريف المتوفر في المتطلب 2.6 (أ) من خلال استثناء شركات ليست مملوكة بالكامل من الحكومة، يؤكد ملحق التقرير أن شركة النفط والغاز الوحيدة المملوكة غالبيتها للدولة (والمصنفة 'قطاع مختلط' بدلاً من مملوكة للدولة) هي شركة مشتركة تشمل شركة نفط الجنوب والتي لا تعتبر مؤسسة مملوكة للدولة في تقرير مبادرة EITI كونها تعمل في المراحل المتوسطة. وفيما يفيد تقرير مبادرة EITI لعام 2016 أن أياً من مدفوعات المؤسسات المملوكة للدولة إلى الحكومة اعتبرت ذات أهمية نسبية، غير أن التقرير يحدد شركات النفط والغاز الستة المملوكة للدولة من جانب الحكومة الاتحادية للعراق ذات اهمية نسبية في تقرير مبادرة EITI لعام 2016 وذلك استناداً إلى تلقيها تحويلات هامة من الحكومة. يورد التقرير لمحة عامة عن العلاقات المالية بين هذه المؤسسات المملوكة للدولة الستة والحكومة في كلا المجالين التنظيمي والممارسة. ويوفر نشر كافة مؤسسات النفط والغاز المملوكة للدولة للبيانات المالية لعام 2016 في نيسان/أبريل 2019 وإن لم تكن في معظم الحالات قد خضعت لمراجعة المجلس الاتحادي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في معظم الحالات، معلومات إضافية بشأن ممارسة العلاقات المالية بين المؤسسات المملوكة للدولة والدولة لعام 2016. ويوضح تقرير مبادرة EITI لعام 2016 مستوى ملكية الحكومة في 17 مؤسسة نفط وغاز مملوكة للدولة، ومؤسسة غاز واحدة وتسع مؤسسات تعدين مملوك معظمها للدولة في العراق الاتحادي إلى جانب خمس مؤسسات نفط مملوكة للدولة في إقليم كردستان، بينما يؤكد ملحق التقرير انعدام وجود مؤسسات مملوكة للدولة فرعية ومشتركة ذات أهمية نسبية عدا شركة استكشاف نفط العراق وسومو. تم تبيان الشروط المتعلقة بأسهم الدولة في المؤسسات المملوكة للدولة الستة الهامة وشركة غاز واحدة مملوك معظمها للدولة. وفيما يفيد التقرير وملحقه أن أياً من المؤسسات المملوكة للدولة قدّم أو تلقى في الممارسة قروضاً إلى ومن أطراف ثالثة (بما في ذلك الدولة)، لا يعلق التقرير أو ملحقه على وجود أية قروض أو ضمانات ممددة من الدولة إلى أي من الشركات الاستخراجية. بالتالي، فيما تمت معالجة معظم جوانب المتطلب 2.6، لم يراجع فريق اصحاب المصلحة ومراجع الحسابات المساعد بصورة شاملة البيانات المالية المنشورة مؤخراً للمؤسسات المملوكة للدولة بهدف وصف الممارسة الحالية للعلاقات المالية خلال عام 2016، وليس هناك أي تقييم متاح علناً لوجود قروض أو ضمانات قروض سيادية للشركات الاستخراجية. بالتالي، لا تستطيع الأمانة العامة الدولية أن تستخلص أن الهدف الأوسع نطاقاً للشفافية في مشاركة الدولة في الصناعات الاستخراجية قد تم تحقيقه.

ووفقاً للمتطلب 2.6 (أ)، يتعيّن على العراق الحرص على أن يكون توضيح العلاقات المالية بين المؤسسات الهامة المملوكة للدولة والحكومة في الممارسة خلال السنة الخاضعة للمراجعة متاح للجمهور. ووفقاً للمتطلب 2.6 (ب)، ينبغي بالعراق الحرص على

[179] *المرجع نفسه*، ص 19
[180] مبادرة EITI العراق (كانون الثاني/يناير 2019)، التقرير السنوي للتقدم المحرز في مبادرة EITI العراق، *مرجع سبق ذكره*، ص. 25-26

أن يكون وصف اية قروض او ضمانات قروض توفرها الحكومة في أي من شركات التعدين والنفط والغاز متاح للجمهور. ولتعزيز عملية التنفيذ، يشجع العراق على النظر في وسائل الإفصاح عن هذه المعلومات من خلال نظم إفصاح روتينية للحكومة والمؤسسات المملوكة للدولة، إلى جانب النطاق لاستخدام تنفيذ مبادرة EITI العراق كتشخيص سنوي للعلاقات المالية للمؤسسات المملوكة للدولة مع الدولة في الممارسة.

3.10 الإجراء التصحيحي 10 - بيانات الإنتاج (#3.2)

تماشياً مع المتطلب 3.2، يتعيّن على فريق اصحاب المصلحة ضمان أن تفصح تقارير مبادرة EITI المستقبلية عن أحجام الإنتاج وقيمتها لكل سلعة استخراجية منتجة، بما في ذلك النفط الخام والغاز الطبيعي وكل معدن منتج. وللاستمرار في التحسن بموجب المتطلب 3.1، قد يرغب فريق اصحاب المصلحة أن يوسع نطاق تغطيته لقطاع التعدين من خلال إدراج المزيد من التحديثات المحددة بشأن الإنتاج القائم، وفي المحاجر بالدرجة الأولى.

النتائج المنبثقة عن المصادقة الأولى

خلصت المصادقة الأولى إلى أن العراق أحرز تقدماً ملموساً في الوفاء بهذا المتطلب. أورد تقرير مبادرة EITI أحجام إنتاج النفط والغاز وأربعة معادن، لكنه وفر فقط قيمة إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، وليس المعادن. ولم يتم توفير أحجام وقيم إنتاج الغاز الطبيعي في إقليم كردستان.

التقدم المحرز منذ المصادقة

أحجام الإنتاج: فيما يتعلق *بالنفط في العراق الاتحادي*، يورد تقرير مبادرة EITI لعام 2016 أحجام الإنتاج مصنفة حسب شركات النفط الوطنية وبين 'إنتاج الجهود الوطنية' و'إنتاج جولات الترخيص' (ص. 74)، إلى جانب الإنتاج حسب حقل الإنتاج لنسبة 81.65 ٪ من إنتاج العراق الاتحادي الذي تسيطر عليه شركة نفط الجنوب (ص. 75). وردت أسماء حقول الإنتاج التي تسيطر عليها كل من المؤسسات الأربعة المملوكة للدولة (ص. 75) والتي يمكن من خلالها تقدير موقع الإنتاج.

فيما يتعلق *بالغاز في العراق الاتحادي*، يورد التقرير أحجام الإنتاج لعام 2016 مصنفة حسب المؤسسات المملوكة للدولة (ص. 79-80). يضاف إلى ذلك أن أحجام إنتاج غاز النفط السائل والغاز المكثف والجاف الذي أنتجته شركة غاز البصرة عام 2016 هو مصنف حسب الشهر (ص. 81). يوفر التصنيف حسب المؤسسات المملوكة للدولة إشارة تقريبية لموقع الإنتاج.

وفيما يتعلق *بالتعدين في العراق الاتحادي*، يورد التقرير أحجام إنتاج عام 2016 لأربع منتجات محاجر[181] والمنتج من شركة الدولة للصناعات التعدينية، والتي يؤكد التقرير أنها المؤسسة المملوكة للدولة الوحيدة التي عملت في قطاع التعدين عام 2016 (ص. 89). لم يتم توفير موقع الإنتاج المعدني في التقرير رغم توفير خريطة لرواسب معدنية في المرفق (ص. 200).

أما بالنسبة *للنفط في إقليم كردستان*، يورد التقرير أحجام الإنتاج مصنفة حسب الشهر للفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر من عام 2016، وليس لفترة تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر عام 2016، نظراً إلى أن مراجع الحسابات المساعد كان قادراً على الحصول على التقارير المتاحة للجمهور فقط لهذه الفترة من الموقع الشبكي لوزارة الموارد الطبيعية لإقليم كردستان (ص. 90-91). وبالنسبة *للغاز في إقليم كردستان*، يورد التقرير أحجام الإنتاج للفترة الممتدة من حزيران/يونيو إلى آب/أغسطس 2016 مصنفة حسب الشهر، لكنه لا يورد الأرقام للأشهر الأخرى نظراً إلى انعدام وجود التقارير المتاحة علناً بشأن الغاز لهذه الفترة (ص. 92). وبالنسبة *للتعدين في إقليم كردستان*، يوضح التقرير أن مراجع الحسابات المساعد كان عاجزاً عن الحصول على اي معلومات متاحة علناً (ص. 92).

قيم الإنتاج: فيما يتعلق *بالنفط في العراق الاتحادي*، يوفر تقرير مبادرة EITI لعام 2016 لمحة عامة عن آليات كل من شركات النفط الوطنية لاحتساب تكاليف الإنتاج في المرفق 15 (ص. 206-211). لكنه لا يورد قيم الإنتاج النفطي ولا معدل قيمة إنتاج

[181] الملح الصناعي، الملح الخام، الرمل المعياري والرمل المرشح

النفط لعام 2016 الذي يمكن احتساب إجمالي قيم الإنتاج منه. غير أن التقرير يورد معدل سعر البيع (35.5 دولاراً أمريكياً للبرميل) للنفط الخام المصدر عام 2016 (ص. 11، 161). ويورد ملحق التقرير قيم إنتاج النفط مصنفاً حسب شركات النفط الوطنية.[182] كما أن الإفصاح عن أحجام النفط الخام المصدر وقيمه المحصول عليها من سومو والمنشورة في الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق توفر معدل أسعار بيع البرميل شهرياً.[183]

وفيما يتعلق *بالغاز في العراق الاتحادي*، يورد التقرير لمحة عامة عن آليات كل من شركات النفط الوطنية الأربعة (وشركة بي،جي،سي) لاحتساب تكاليف الإنتاج في المرفق 15 (ص. 206-215)، لكنه لا يورد قيم إنتاج الغاز ولا معدل سعر الغاز لعام 2016 الذي يمكن احتساب قيم الإنتاج منه. ويورد ملحق التقرير لعام 2016 قيم إنتاج الغاز المصنفة حسب شركات النفط الوطنية.[184]

فيما يتعلق *بالتعدين في العراق الاتحادي*، لا يقدم التقرير قيم مواد المحاجر الأربعة التي أنتجتها شركة الدولة لصناعات التعدين. يوفر ملحق تقرير عام 2016 قيم الإنتاج لعام 2016 لثلاثة من أصل اربعة معادن منتجة عام 2016، مشيراً إلى أن شركة الدولة لصناعات التعدين لم تبلّغ قيم إنتاجها للرمل المرشح المستخدم لمعالجة المياه.[185]

وبالنسبة *للنفط والغاز في إقليم كردستان*، لا يورد التقرير قيم الإنتاج ولا معدل اسعار عام 2016 للنفط والغاز الذي يمكن احتساب قيم الإنتاج منه. وبالنسبة *للتعدين في إقليم كردستان*، يوضح التقرير أن مراجع الحسابات المساعد كان عاجزاً عن الحصول على أي معلومات متاحة للعلن عام 2016 بشأن إنتاج المعادن في كردستان (ص. 92).

تقييم الأمانة العامة

الأمانة العامة الدولية راضية عن كون الإجراءات التصحيحية بشأن بيانات الإنتاج قد عولجت وتعتبر أن العراق أحرز تقدماً **ملموساً** مع تحسينات فيما يتعلق بالمتطلب 3.2. يورد تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016 وصفاً تقريبياً لموقع الإنتاج، ويتضمن مناقشات مستفيضة لحسابات أحجام وقيم الإنتاج لشركات النفط الوطنية. ويوفر ملحق التقرير لعام 2016 قيم إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي وثلاثة من أصل اربعة معادن منتجة في العراق عام 2016. ترى الأمانة العامة الدولية أن الثغرات في قيم الإنتاج لمعدن من أصل اربعة معادن منتجة عام 2016 هي ذات أهمية كبيرة نظراً إلى انه لم يكن قطاع التعدين معتبراً هاما عام 2016 وأن السلع المعدنية التي قيم إنتاجها مفقودة هي إنتاج محاجر. يوفر التقرير معلومات متاحة للعلن بشأن بيانات الإنتاج في كردستان العراق لعام 2016 ويشدد بوضوح على الثغرات في المعلومات المتاحة علناً. وفي ضوء موافقة مجلس إدارة مبادرة EITI على التنفيذ المكيف للعراق في تغطية تقارير مبادرة EITI 2016-2018، تعتبر الأمانة العامة الدولية أن كافة جوانب المتطلب قد استوفيت وأن الهدف الأوسع نطاقاً قد تحقق.

ولتعزيز عملية التنفيذ، يشجع العراق على ضمان أن تكون أحجام وقيم الإنتاج لكل سلعة استخراجية منتجة (بما في ذلك النفط الخام والغاز الطبيعي والمعادن الصلبة) متاحة علناً من خلال نظم روتينية للحكومة والشركات.

3.11 الإجراء التصحيحي 11 - الشمولية (#4.1)

يتعيّن على فريق اصحاب المصلحة أن يأخذ بالاعتبار إجراء دراسة استطلاعية للنظر في خيارات لتحديد عتبات الأهمية النسبية قبل الموافقة على الأطر المرجعية لتقرير مبادرة EITI التالي، وذلك وفقاً للمتطلب 4.1. ويتعيّن على فريق اصحاب المصلحة الحرص على أن تكون كافة تدفقات الإيرادات الهامة (في كلا قطاعيّ النفط والتعدين) الواردة في المتطلب 4.1 (ب) مدرجة في إطار التسوية وأن تضمن الأهمية النسبية للشركات المختارة أن يتم إدراج كافة المدفوعات التي يمكن أن تؤثر على شمولية تقرير مبادرة EITI في إطار التسوية. وينبغي بقائمة الشركات الهامة أن تكون محددة بوضوح. فريق اصحاب المصلحة مدعو إلى النظر فيما إذا كان وضع عتبة أهمية النسبية الكمية لاختيار الشركات سيضمن تحقيق هذه الأهداف. وينبغي بفريق اصحاب المصلحة الحرص على أن يتضمن تقرير مبادرة EITI العراق التالي تقييم مراجع الحسابات المساعد لأهمية الإغفالات وبيانه بشأن شمولية تقرير مبادرة EITI العراق وأن يكون الإفصاح الكامل للحكومة من طرف واحد للإيرادات الهامة من شركات غير هامة. ووفقاً للمتطلب 8.3 (ج،i)، يطلب من فريق اصحاب المصلحة وضع خطة عمل والإفصاح عنها والتي تهدف إلى معالجة نقاط الضعف في شمولية البيانات الموثقة في التقييم الأول وتقرير جهة المصادقة خلال فترة ثلاثة اشهر من قرار مجلس الإدارة، أي بحلول 26 كانون الثاني/يناير 2018.

---

[182] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019))، 'ملحق تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016'-مرجع سبق ذكره، ص. 21-22

[183] الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق، البيانات الشهرية لتصدير العراق للنفط الخام من سومو، تم الدخول إليها هنا في آذار/مارس 2019

[184] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019))، 'ملحق تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016'-مرجع سبق ذكره، ص. 21-22

[185] *المرجع نفسه*، ص. 23

النتائج المنبثقة عن المصادقة الأولى

خلصت المصادقة الأولى إلى أن العراق أحرز تقدماً عير كاف في تحقيق هذا المتطلب. يبدو أن فريق أصحاب المصلحة لم يضع عتبة صريحة للأهمية النسبية لاختيار شركات أو تدفقات إيرادات في قطاعات التعدين والنفط والغاز في تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2015. بدلاً من ذلك، كانت الأهمية النسبية مفهومة في التقرير على أنها عتبة لتقييم الاختلافات. ورغم أن المصادقة اعتبرت أنه كان يمكن المجادلة أن في غياب عتبة الأهمية النسبية تكون العتبة صفر في حكم الواقع، كان واضحاً أن قطاع التعدين والشركات العاملة في إقليم كردستان كانوا مستبعدين عن إطار التسوية. وفيما تم شمل كافة الشركات العاملة بموجب عقود الخدمات التقنية في العراق (باستثناء كردستان) والشارية للنفط الخام من سومو، يبدو أن العديد من الشركات التي تقوم بتسديدات هامة إلى الحكومة لم تبلّغ. ولم يتم تقييم اهمية هذه الإغفالات. أخيراً، يبدو أن الحكومة لم تجري إفصاحاً كاملاً من طرف واحد لكافة إيرادات الصناعات الاستخراجية، غافلة العديد من ايصالات عقود الخدمات التقنية والإيرادات المجمعة من الهيئة العامة للضرائب وأية إيرادات مجمعة من التعدين وتلك التي جمعتها حكومة إقليم كردستان من النفط والغاز.

عتبة الأهمية النسبية لتدفقات الإيرادات: يصف التقرير عتبة الأهمية النسبية لفريق اصحاب المصلحة لاختيار تدفقات الإيرادات من أجل التسوية بنسبة 2٪ من إجمالي إيرادات الحكومة من قطاعات النفط والغاز والتعدين المجمعة من كلا الحكومتين الوطنية والإقليمية (ص. 8، 108، 109). يوضح التقرير تبريرات عتبة الأهمية النسبية هذه على أساس كونها "*متسقة بشكل واسع مع عتبات الأهمية النسبية المستخدمة لبلدان مبادرة EITI الممتثلة الأخرى*"، مشيراً إلى أن خفض عتبة الأهمية النسبية لما زاد "بشكل كبير" تغطية التقرير (ص. 8، 106). ويؤكد التقرير أن العتبة ضمنت إدراج كافة الإيرادات والمدفوعات التي "*يمكن لإغفالها أو لأخطائها أن تؤثر بشكل كبير على شمولية تقرير مبادرة* EITI " في إطار التسوية (ص. 9، 106).

على هذا الأساس، يصف التقرير إيرادات تصدير النفط الخام لكلا الحكومة وحكومة إقليم كردستان على أنها تدفق الإيرادات الهامة الوحيد (ص. 9، 108). يضاف إلى ذلك أن التقرير يوضح أن ثلاث مدفوعات حكومية إلى شركات[186] أدرجت على أنها هامة من ناحية التسوية نظراً إلى أن فريق اصحاب المصلحة اعتبرها هامة و"*لهم الجمهور*" (ص. 9). يؤكد التقرير أن مدفوعات وإيرادات التعدين لم تُعتبر هامة نظراً إلى أنها كانت تحت عتبة الـ2٪ للأهمية النسبية، لكنه يوضح أن معلومات غير مالية (سياقية) بشأن قطاع التعدين أدرجت في التقرير (ص. 109).

غير أن التقرير يثير شواغل بشأن قيمة إيرادات تصدير النفط الخام التي أبلغت عنها سومو ووردت أيضاً في ميزانية الحكومة الاتحادية. يوضح التقرير أن تدفق الإيرادات المبلغ عنه يشمل كلا عائدات التصدير الحقيقية إلى جانب قيمة النفط الخام الذي استخرجته شركات النفط الدولية العاملة في العراق الاتحادي، وذلك تعويضاً عن استرداد التكاليف وتكاليف الأتعاب (صافية من ضريبة دخل الشركات) (ص. 106، 110). بالفعل، أشارت مقتطفات من البيانات المالية لصندوق تنمية العراق المراجع لعام 2016 المشمولة في التقرير إلى أن سومو ابلغت عن إيرادات النفط الخام المصدر (بقيمة 43.6 بليون دولار أمريكي) والتي كانت أعلى من نسبة 42٪ من إيرادات تصدير النفط الخام المبلغ عنها من صندوق تنمية العراق (البالغة 30.7 بليون دولار أمريكي). يُفسر الفرق من كون احتساب سومو للنفط الخام الذي استخرجته شركات النفط الدولية (من أجل استرداد التكاليف وتكاليف الأتعاب)، والنفط الخام الذي استخرجته شركة جي،أس، كالتكس لحساب شركة كربلاء للتكرير والنفط الخام الذي استخرجته شركة إي،أن،آي (إيني) "لعقود الشراكة" كإيرادات تصدير النفط الخام، فيما لم يحتسب صندوق تنمية العراق هذه الإيرادات (ص. 143-144). يشير ذلك إلى أن قيمة صادرات النفط الخام التي على اساسها استندت القرارات المتعلقة بالأهمية النسبية تشمل كلا إيرادات الحكومة ونفقاتها (استرداد التكاليف والتكاليف الصافية للأتعاب).

[186] استرداد التكاليف، وتكاليف أتعاب ومدفوعات الخدمات الداخلية.

وعند استشارة مراجع الحسابات المساعد، كرر هذا الأخير بيان التقرير الذي يفيد بأن إيرادات النفط الخام المصدر التي أبلغت عنها سومو تضمنت التدفقين الإثنين للنفقات. برر مراجع المحاسبة المساعد إدماج أرقام إجمالي إيرادات النفط الخام المصدر من خلال توضيحه بأن استرداد التكاليف وتكاليف الأتعاب الصافية احتسبت كمدخول ونفقات في ميزانية الحكومة الاتحادية، وبالتالي ينبغي شملها من أجل الحصول على صورة شاملة لمجموع إيرادات الصادرات النفطية والغازية التي سجلتها الحكومة. وأشار مراجع الحسابات المساعد إلى أن قيمة نفقات الحكومة على استرداد التكاليف وتكاليف الأتعاب كان ديناً على الحكومة كون هذه الأخيرة باعت النفط الخام إلى شركات النفط الدولية لتسديد الدين. بالتالي، اعتبر مراجع الحسابات المساعد أن قيمة تعويضات الحكومة إلى شركات النفط الدولية اعتبرت عملية بيع حققت إيرادات وينبغي بالتالي إضافتها إلى إيرادات بيع النفط الخام.

تشير نتائج تسوية إيرادات صادرات النفط الخام إلى أن تسوية إيرادات صادرات النفط الخام غطت كلا صادرات النفط التجاري إلى جانب استخراج النفط الخام كتسديد لاسترداد التكاليف وتكاليف الأتعاب إلى شركات النفط الدولية، كون ما مجموعه سبعين شركة أبلغت عن هذه المدفوعات. يبدو أن ذلك يتضمن كلا شراة صادرات النفط الخام الـ45 الهامين وشركات النفط الدولية الـ28 الهامة العاملة بموجب عقود خدمات تقنية في العراق الاتحادي (ص. 113-114).

ورغم أن تدفقات الإيرادات المدرجة في المتطلب 4.1 (ب)، مثل ضريبة دخل الشركات، استثنيت من نطاق التسوية، تم تبرير ذلك في التقرير على أساس كون إسهامها كان أقل من نسبة 2٪ من عتبة الأهمية النسبية (ص. 8، 108، 109).

وصف تدفقات الإيرادات ذات الأهمية النسبية: يورد التقرير وصفاً لتدفقات الإيرادات الأربعة الهامة، بما في ذلك إيرادات صادرات النفط الخام (ص. 106-107)، واسترداد التكاليف (ص. 62)، وتكاليف الأتعاب (ص. 50-51, 62-64, 106)، ومدفوعات الخدمات الداخلية (ص.130,11,43). يؤكد التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز لعام 2018 أن فريق اصحاب المصلحة وافق على عتبة أهمية النسبية لاختيار تدفقات الإيرادات بنسبة 2٪ من إجمالي إيرادات الحكومة من الصناعات الاستخراجية.[187]

عتبة الأهمية النسبية للشركات: يعرض التقرير عتبة الأهمية النسبية لاختيار الشركات من أجل تقديم التقارير. حُددت عتبة الأهمية النسبية لاختيار شركات النفط الدولية *"المساهمة في تدفقات الإيرادات الهامة"* بصفر (ص. 9 ,110)، ما يشير إلى أن كافة الشركات المتلقية استرداد التكاليف وتكاليف الأتعاب ('شركات النفط الدولية') وكافة الشركات المشترية النفط الخام المصدر ('شراة النفط الدوليون) كانت مدرجة في إطار التسوية.

كما يوضح التقرير أيضاً أن خمس شركات نفط وطنية [188] التي تلقت مدفوعات الخدمات الداخلية عام 2016 كانت مدرجة في إطار تقديم التقارير نظراً إلى أن مدفوعات الخدمات الداخلية اعتبرت تدفق إيرادات هامة (ص. 111). يبدو أن عتبة الأهمية النسبية لاختيار شركات النفط الوطنية المتلقية مدفوعات الخدمات الداخلية عام 2016 كانت محددة صراحة بصفر. ويؤكد التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز لعام 2018 أن فريق اصحاب المصلحة وافق على عتبة الأهمية النسبية لاختيار الشركات المحددة بصفر للشركات المشاركة في تدفقات الإيرادات الهامة.[189]

يعرض التقرير معلومات غير متسقة بشأن ما إذا كان مطلوب من أي شركات تعمل في كردستان أن تقدم تقارير. يشير إلى أن الشركات المساهمة في صنع مدفوعات هامة لحكومة إقليم كردستان (مثلاً، شارية النفط الخام المصدر من حكومة إقليم كردستان) كانت مستبعدة عن إطار التسوية (ص. 9 ,110)، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، يشير التقرير إلى أن الشركات العاملة في إطار حكومة إقليم كردستان لم تقدم أية بيانات (ص. 9 ,109, 178). وأكد العاملون في الأمانة العامة ومراجع الحسابات المساعد لدى استشارتهم أنه لم يتم إدراج الشركات العاملة في إقليم كردستان في إطار تقديم التقارير نظراً إلى التحديات الواسعة النطاق في مشاركة حكومة إقليم كردستان في تنفيذ مبادرة EITI العراق. ومع ذلك، يوفر التقرير معلومات بشأن مدفوعات شركتين اثنين

[187] مبادرة EITI العراق (كانون الثاني/يناير 2019)، التقرير السنوي للتقدم المحرز في مبادرة EITI العراق لعام 2018، *مرجع سبق ذكره، ص* 26-27 .
[188] شركة نفط الشمال، شركة نفط البصرة (شركة نفط الجنوب في حينها)، شركة نفط الوسط، شركة نفط ميسان وشركة استخراج النفط.
[189] مبادرة EITI العراق (كانون الثاني/يناير 2019)، التقرير السنوي للتقدم المحرز في مبادرة EITI العراق، *مرجع سبق ذكره، ص.* 26-27

(جنيرال إنرجي بيك وغالف كيستون بتروليوم ليمتد) إلى حكومة إقليم كردستان استناداً إلى تقارير 'المدفوعات إلى الحكومة' لعام 2016 (ص. 132).

الشركات الهامة: أدرجت قائمة بالشركات المشترية للنفط الدولية الهامة الـ45 في المرفق 11 (ص. 201)، فيما يعرض المرفق 12 قائمة بـ28 شركة نفط دولية هامة تعمل بموجب عقود خدمات تقنية مرخصة (ص. 202). كما أدرجت المؤسسات المملوكة للدولة الهامة الستة في التقرير (ص111).

تقديم الشركات الهامة للتقارير: استناداً إلى معلومات واردة في التقرير، يبدو أن ما مجموعه ثماني شركات هامة[190] لم تقدم تقارير.

فيما يتعلق *بإيرادات صادرات النفط الخام*، يبدو أن 70من أصل 73 شركة هامة قدمت تقارير، وذلك استناداً إلى نتائج التسوية[191] (ص. 113-114).

وبالنسبة *لاسترداد التكاليف*، تشير نتائج التسوية إلى أن خمس شركات هامة لم تقدم تقارير[192] (ص. 121

وبالنسبة *لتكاليف الأتعاب*، تشير نتائج التسوية إلى أن أربع شركات لم تقدم تقارير[193] (ص. 123).

يعرض التقرير نتائج *تسوية تكاليف الاسترداد وتكاليف الأتعاب* مجتمعة لحقول النفط الثلاثة[194] في إطار اختصاص شركة نفط الجنوب (بي،أو،سي، حالياً) (ص. 122). يوضح التقرير أن شركة نفط الجنوب (بي،أو،سي حالياً) أبلغت نيابة عن أوكسيدنتال وشل غرب القرنة وبرتامينا وشل مجنون (ص. 122)، مشيراً إلى أن هذه الشركات الأربعة لم تقدم تقارير.

لا يورد تقرير مبادرة EITI لعام 2016 ولا ملحقه تقييماً صريحاً للأهمية النسبية للمدفوعات المسددة من كل من الشركات الثمانية التي لم تقدم تقارير. يمكن احتساب الأهمية النسبية للمدفوعات لبعض الشركات التي لم تبلغ ولكن ليس لجميعها وذلك استناداً إلى بيانات واردة في تقرير مبادرة EITI لعام 2016 وملحقه. يمكن احتساب حصص كل من شركتين من أصل الشركات الثمانية التي لم تبلغ (توتسا توتال وبتروناس حلفايا) على أنها تبلغ 3.36٪ لكل منهما من تكاليف الاسترداد لعام 2016 (باستبعاد استرداد التكاليف من حقول زبير والمرحلة الأولى لغرب القرنة ومجنون)، ونسبة 1.58٪ لكل شركة من تكاليف الأتعاب لعام 2016 (باستبعاد تكاليف الأتعاب للحقول الثلاثة نفسها)، ونسبة 0.61٪ و0.63٪ من بيع النفط الخام لعام 2016. يمكن احتساب حصص تكاليف الاسترداد وتكاليف الأتعاب (باستثناء الحقول الثلاثة) لشركتين أخريين لم تبلغا أيضاً بنسبة 0.22٪ و0.25٪ تباعاً لدراغون أويل و0.07٪ و0.08٪ لإي،جي،بي،سي، رغم أنه لا يمكن احتساب حصصها من بيع النفط الخام لعام 2016 لأنه تم الإبلاغ عن حصصها مجتمعة مع حصص سي،أن،أو،أو،سي، فيما يشير التقرير إلى أنه لم يتم التبليغ عن أية تكاليف أتعاب لشركة تي،بي،آي،أو وليس هناك أي أدلة عن حصة بي،بي،آي،أو من بيع النفط الخام لعام 2016 في التقرير. أخيراً، لا يمكن احتساب حصة ثلاث شركات (برتامينا وشل مجنون وشل غرب القرنة) لم تبلغ من تكاليف الاسترداد وتكاليف الأتعاب كون الأرقام لثلاثة حقول (زبير وشل غرب القرنة في المرحلة الأولى ومجنون) هي مطابقة مجتمعة في التقرير وليست مصنفة حسب تدفق الإيرادات. مع ذلك، حصص برتامينا وشل مجنون وشل غرب القرنة من بيع النفط الخام لعام 2016 يمكن احتسابها على أنها 0.33٪ و0.42٪ تباعاً (ص. 115-122, 122، في الملحق ص. 26-27). ووردت معلومات إضافية عن احتساب هذه الأهمية النسبية في المرفق (أ).

[190] دراغون أويل، إي،جي،بي،سي، بي،تي،برتامينا العراق، شل غرب القرنة، توتسا توتال، بتروناس وتي،بي،آي،أو.
[191] يوضح التقرير أن شركة الكويت للطاقة استخرجت النفط الخام نيابة عن شركائها في البلوك 9 بموجب عقد الخدمات التقنية، دراغون أويل و إي،جي،بي،سي. ويوضح التقرير أيضاً أن شركة بي،أو،سي (شركة نفط الجنوب حينها) أبلغت نيابة عن شركة بي،تي،برتامينا العراق، وشل مجنون وشل غرب القرنة، نظراً إلى أن بي،تي،برتامينالعراق وشل غرب القرنة لم تبلغا وأن شل مجنون طلبت من بي،أو،سي (أس،أو،،سي في حينه) أن تقدم التقارير نظراً إلى أنهما كانتا قد باعتا فوائدهما في حقل مجنون إلى بي،أو،سي (ص. 114-115)
[192] يفيد التقرير أن سي،أن،أو،أو،سي أبلغت نيابة عن شريكتها الاتحادية تي،بي،آي،أو، وأبلغت بتروتشاينا حلفايا نيابة عن شريكيها توتسا توتال وبتروناس وأبلغت شركة كويت للطاقة نيابة عن شريكيها دراغون أويل وإي،جي،بي،سي.
[193] يفيد التقرير أن بتروتشاينا حلفايا أبلغت نيابة عن شريكيها توتسا وبتروناس، وشركة كويت للطاقة أبلغت نيابة عن شريكيها دراغون أويل وإي،جي،بي،سي.
[194] زبير وغرب القرنة (المرحلة 1) ومجنون

أخيراً، تشير نتائج تسوية مدفوعات الخدمات الداخلية بين سومو وشركات النفط الوطنية الخمسة الهامة إلى أن كافة شركات النفط الوطنية الهامة قدمت تقارير (ص. 130 ,137).

الكيانات الحكومية الهامة: يوضح التقرير أن الكيانات الحكومية التي تلقت أو سددت مدفوعات هامة عام 2016 كانت مشمولة في إطار تقديم التقارير، ما نتج عنه اختيار وزارة النفط ووزارة المالية (ص. 111). كذلك، أدرجت سومو في إطار تقديم التقارير رغم عدم تلقيها أية إيرادات هامة، وذلك نظراً إلى احتفاظها بتقارير إيرادات صادرات النفط الخام وإلى كونها مسؤولة عن تسديد مدفوعات الخدمات الداخلية لشركات النفط الوطنية الخمسة نيابة عن وزارة المالية (ص. 111).

تقديم الحكومة للتقارير: يبدو أن نتائج تسوية تدفقات الإيرادات الهامة الأربعة تشير إلى أن الكيانات الحكومية الثلاثة الهامة قدمت تقارير بشأن كافة الإيرادات والمدفوعات الهامة (ص. 113-130) وإن لم تكن مطلوبة باستمرار بمستويات التصنيف المطلوب بموجب معيار مبادرة EITI (أنظر *المتطلب 4.7*). يشرح التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز لعام 2018 أن الكيانات الحكومية قدمت تقارير نيابة عن شركات لم تقدم نماذج تقارير.[195]

الاختلافات: ليس هناك عتبة أهمية نسبية لاختلافات الاستثمار في التقرير، ما يشير إلى أنه كان ينبغي التحقيق في كافة الاختلافات بغض النظر عن قيمتها. يحدد التقرير الاختلافات في تسوية تدفقات الإيرادات الهامة الأربعة (ص. 113-130). وفيما يتم تصنيف هذه الإيرادات بحسب إيرادات صادرات النفط الخام (ص. 113-114) ومدفوعات الخدمات الداخلية (ص. 130)، يتم تصنيفها بحسب حقل النفط/العقد فقط وليس حسب الشركة، وذلك من أجل تكاليف الاسترداد وتكاليف الأتعاب (ص. 121-123).

وفيما يعرض التقرير قيم الاختلافات حسب الشركة (لإيرادات صادرات النفط الخام ومدفوعات الخدمات الداخلية) أو حسب حقل النفط/العقد (لتكاليف الاسترداد وتكاليف الأتعاب)، يتم عرض مجموع الاختلافات الموفرة صافية (مثلاً، باختلافات ايجابية معوضة للاختلافات السلبية)، بدلاً من إجمالية (الاختلافات الإيجابية والسلبية متراكمة). يتم عرض القيمة الصرفة المجموعة لكافة الاختلافات في تسوية إيرادات صادرات النفط الخام بنسبة 3.1٪ من إجمالي إيرادات صادرات النفط الخام المفصح عنها من الحكومة (سومو)، رغم أنه يمكن احتساب القيمة الإجمالية بنسبة 4.4٪[196] من إجمالي إيرادات صادرات النفط الخام التي افصحت عنها الحكومة. يتم توفير مجموع القيمة الصافية (والإجمالية[197]) لكافة الاختلافات في تسوية تكاليف الاسترداد على أنه بنسبة 19.4٪ من إجمالي مدفوعات استرداد التكاليف التي أفصحت عنها الحكومة (مديرية العقود والتراخيص البترولية)، مستثنية حقول النفط الثلاثة في إطار اختصاص شركة نفط الجنوب. ويتم توفير مجموع القيمة الصافية لكافة الاختلافات في تسوية تكاليف الأتعاب (باستثناء حقول النفط الثلاثة في إطار اختصاص شركة نفط الجنوب) بنسبة 40.4٪ من مدفوعات تكاليف الأتعاب التي أفصحت عنها الحكومة (مديرية العقود والتراخيص البترولية)، رغم أنه يمكن احتساب الكلفة الإجمالية بنسبة 47.5٪. ويتم توفير مجموع القيمة الصافية لكافة الاختلافات في تسوية تكاليف الاسترداد وتكاليف الأتعاب للحقول الثلاثة في إطار اختصاص شركة نفط الجنوب بنسبة 55.7٪ من المدفوعات التي أفصحت عنها الحكومة لهذه الحقول الثلاثة (مديرية العقود والتراخيص البترولية)، رغم أنه يمكن احتساب القيمة الإجمالية بنسبة 57.1٪.

يوفر التقرير شرحاً لكافة الاختلافات عدا الاختلافات في تسوية مدفوعات شركتين[198] لصادرات النفط الخام (ص. 116 ,120). ويتم توفير الأسباب الرئيسية للاختلافات على أنها انعدام إبلاغ مديرية العقود والتراخيص البترولية، وتواريخ القطع وتقديم التقارير على أساس المحاسبة التراكمية بدلاً من النقدية (ص. 12).

الإفصاح الكامل للحكومة: نظراً إلى أن عتبة الأهمية النسبية لاختيار الشركات من أجل التسوية كان محدداً بصفر بحكم الواقع وأن كافة الكيانات الحكومية الهامة قدمت تقارير، يمكن معادلة إفصاحات الحكومة عن إجمالي العائدات لكل من تدفقات الإيرادات

[195] مبادرة EITI العراق (كانون الثاني/يناير 2019)، التقرير السنوي للتقدم المحرز في مبادرة EITI العراق، *مرجع سبق ذكره، ص.* 26-27

[196] يمكن احتساب إجمالي الاختلافات المجموعة على أنها تبلغ 1,928,303,980 دولاراً أمريكياً، فيما يتم توفير مجموع الاختلافات على أنها تبلغ 1,342,916,388 دولاراً أمريكياً.

[197] نظراً إلى أن كافة الاختلافات هي سلبية (مفصحة الشركات عنها بأنها أعلى من التي أفصحت عنها الحكومة)، إجمالي الاختلافات هي نفسها مثل الاختلافات الصافية.

[198] بريتس بتروليوم و بتروتشاينا إنترناشنال وسوكار.

الهامة الأربعة كإفصاح كامل من طرف واحد لتدفقات الإيرادات هذه. وفيما لم يتم تصنيف إفصاحات الحكومة بشكل منتظم حسب الشركة (مثلاً، إفصاح سومو عن تكاليف الاسترداد وتكاليف الأتعاب) أو حسب تدفق الإيرادات (تكاليف الاسترداد وتكاليف الأتعاب لحقول زبير والمرحلة الأولى من غرب القرنة ومجنون)، يتم تقييم هذا الإغفال وفق المتطلب 4.7.

تقييم الأمانة العامة

تعتبر الأمانة العامة الدولية أن الإجراءات التصحيحية بشأن الإفصاح الشامل قد عولجت جزئياً وتعتبر أن العراق أحرز تقدماً **ملموساً** فيما يتعلق بالمتطلب 4.1. وافق فريق اصحاب المصلحة على عتبات الأهمية النسبية لاختيار الشركات وتدفقات الإيرادات، ما أزال قطاع التعدين فعلياً من إطار التسوية. يورد تقرير مبادرة EITI لعام 2016 قائمة بكافة الشركات الهامة وتدفقات الإيرادات وأسماء الشركات الثمانية التي لم تقدم تقارير وتصفها، رغم أنه لم يتم تقييم الأهمية النسبية للمدفوعات الخاصة بالشركات التي لم تقدم تقارير بشكل صريح. ويعيق افتقار التقرير إلى تصنيف المعلومات المالية التي تمت تسويتها التقييم المتسق لأهمية الإغفالات لكل شركة (*أنظر المتطلب 4.7*). وفيما تبدو قيمة الاختلافات الصافية المصنفة بنسبة أقل من 5٪ من إجمالي الإيرادات التي تمت تسويتها، تشكل اختلافات هامة في تسوية تكاليف الاسترداد وتكاليف الأتعاب قلقاً. ويستتبع واقع أنه تم تحديد عتبة الأهمية النسبية لاختيار الشركات من أجل التسوية بصفر، توفير التقارير الكاملة للحكومة لكافة الإيرادات الهامة لكل تدفق إيرادات.

ووفقاً للمتطلب 4.1، يتعيّن على العراق الحرص على أن تتضمن تسويات مبادرة EITI المستقبلية التقييم الواضح لمراجع الحسابات المساعد للأهمية النسبية للمدفوعات لكل شركة لم تقدم تقارير، وذلك لدعم تقييم ما إذا كانت الإغفالات قد أثرت على شمولية تسوية المدفوعات والإيرادات (*أنظر المتطلب 4.9*). ينبغي بفريق اصحاب المصلحة توثيق الخيارات المتخذة بالاعتبار والمبرر لتحديد تعريفات الأهمية النسبية والعتبات. يُشجع العراق على تعزيز جهوده لضمان أن تقدم الشركات التي تسدد مدفوعات هامة إلى الحكومة، نماذجها لتقرير مبادرة EITI.

3.12 الإجراء التصحيحي 12 - معاملات المؤسسات المملوكة للدولة (#4.5)

وفقاً للمتطلب 4.5، ينبغي بفريق أصحاب المصلحة توضيح نطاق المعاملات بين المؤسسات المملوكة للدولة ووكالات حكومية أخرى، وبين المؤسسات المملوكة للدولة والشركات العاملة في قطاعات التعدين والنفط والغاز. واستناداً إلى تحديد فريق اصحاب المصلحة للمؤسسات المملوكة للدولة في إطار المتطلب 2.6، يتعيّن على فريق أصحاب المصلحة ضمان أن تفصح تقارير مبادرة EITI المستقبلية عن القيمة المصنفة لهذه المعاملات المالية للعام الخاضع للمراجعة. ونظراً إلى الافتقار إلى الوضوح المحيط بالعلاقات المالية بين المؤسسات المملوكة للدولة في قطاع النفط والغاز والحكومة، يشجع فريق اصحاب المصلحة على النظر فيما إذا كانت تسوية هذه المعاملات المالية (النظامية والمخصصة) توسع نطاق هدف الشفافية في المعاملات بين المؤسسات المملوكة للدولة والحكومة.

النتائج المنبثقة عن المصادقة الأولى

خلصت المصادقة الأولى إلى أن العراق أحرز تقدماً ملموساً في الوفاء بهذا المتطلب. أفصح تقرير مبادرة EITI لعام 2015 عن بعض المعاملات التي جرت بين الحكومة والمؤسسات المملوكة للدولة، بما في ذلك مدفوعات الخدمات الداخلية، وأرباح مديرية العقود والتراخيص البترولية والتحويلات المالية لعائدات النفط الخام، وبعض المعاملات بين المؤسسات المملوكة للدولة وشركات النفط الدولية، بما في ذلك استرداد الأتعاب واسترداد التكاليف. كما أن التقرير وفق بين تدفقات المنتجات المادية (النفط والغاز) بين شركات النفط الوطنية ومتعهدي المواد التحويلية (شركات أنابيب النفط وشركات التكرير ومحطات توليد الطاقة ومديرية العقود والتراخيص البترولية وشركات تعبئة الغاز). لكن لم يتم التبليغ عن بيع شركة آي،أو،إي،سي للبيانات الاهتزازية إلى شركات وعن تحويلاتها إلى وزارة المالية. وفيما لم يفصح التقرير عن التسوية النقدية لوزارة النفط للتحويلات الداخلية المادية لنفط وغاز

المؤسسات المملوكة للدولة، اعتبرت المصادقة أنه يمكن اعتبار هذه مخصصات ميزانية من وزارة النفط إلى المؤسسات المملوكة للدولة، شرط توضيح العلاقات المالية بين الحكومة والمؤسسات المملوكة للدولة المفصح عنها في إطار المتطلب 2.6.

التقدم المحرز منذ المصادقة

الرسم 1 - المنتجات المادية والتدفق المالي التي تشترك فيها المؤسسات المملوكة للدولة في العراق الاتحادي

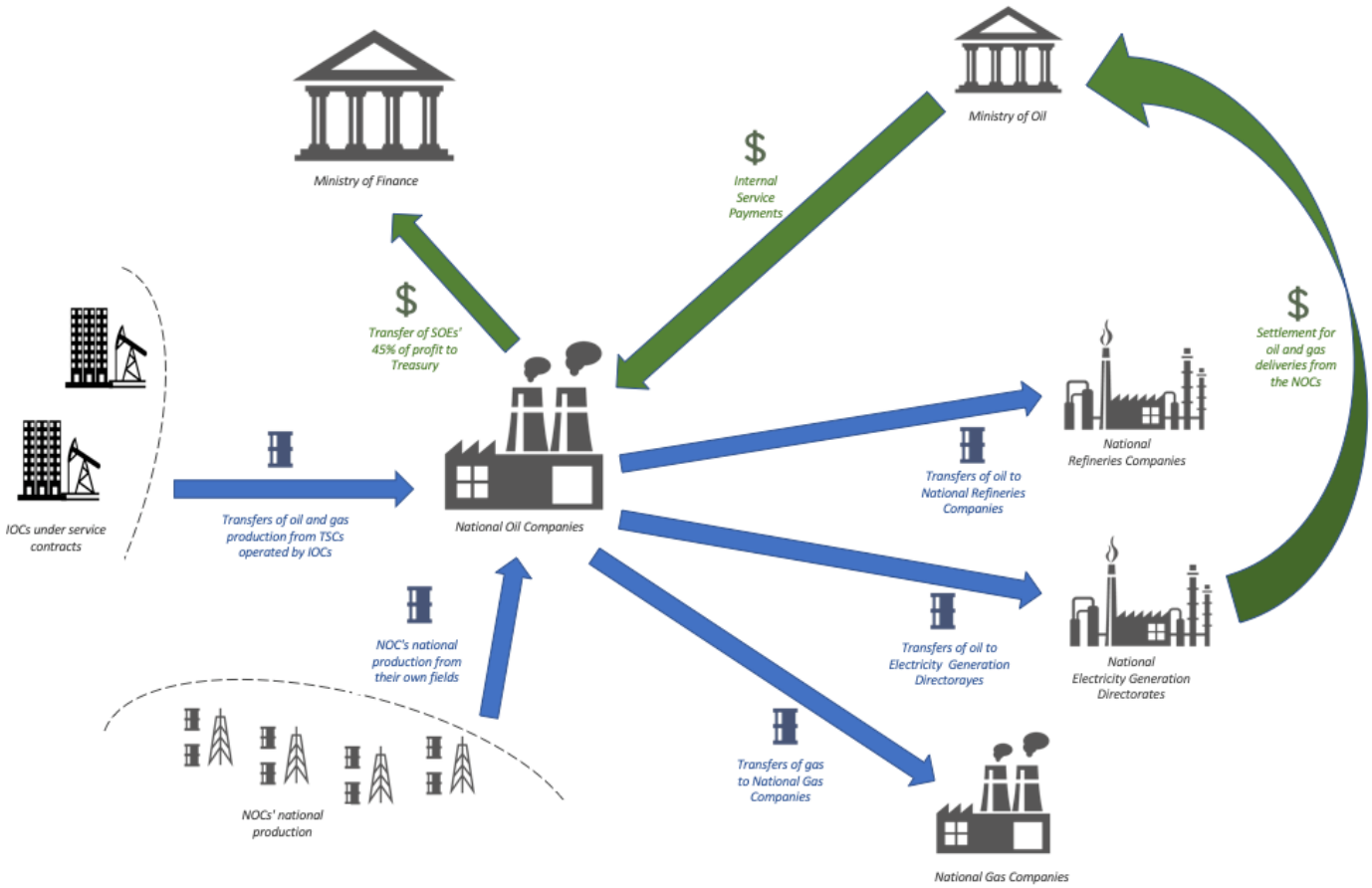

المصدر: الرسم البياني للأمانة العامة الدولية.

الأهمية النسبية: فيما لا يوفر تقرير مبادرة EITI لعام 2016 معلومات شاملة بشأن الأهمية النسبية لمدفوعات الحكومة من كل من مؤسسات النفط والغاز الـ 16المملوكة للدولة ومؤسسات التعدين الـ9 المملوكة للدولة في العراق الاتحادي، إلى جانب مؤسسات الدولة الخمسة للنفط والغاز المملوكة للدولة في إطار حكومة إقليم كردستان (*أنظر المتطلب 2.6*)، لكنه يؤكد أن فقط ست مؤسسات نفط وغاز مملوكة للدولة[199] في العراق الاتحادي اعتبرت هامة لأهداف تقديم تقارير مبادرة EITI عام 2016 *(ص.111)*. ويشرح التقرير أن إحدى هذه المؤسسات المملوكة للدولة (سومو) اعتبرت هامة نظراً إلى أنها مسؤولة عن الحفاظ على سجلات صادرات النفط الخام. ونظراً إلى أنه تم شمل مدفوعات الخدمات الداخلية من الحكومة إلى المؤسسات المملوكة للدولة كتدفق إيرادات هامة، يوضح التقرير أن خمسة من المؤسسات المملوكة للدولة العاملة في المراحل الأولى اعتبرت هامة نظراً إلى استلامها مدفوعات خدمات داخلية عام 2016 (ص.111).

وفي التعدين، يؤكد التقرير أن شركة الدولة لصناعات التعدين كانت المؤسسة المملوكة للدولة الوحيدة العاملة في الصناعات الاستخراجية عام 2016 (ص. 89)، رغم عدم توفيرها قيمة مدفوعاتها للحكومة عام 2016 . لكن واضح من اختيار المؤسسات

[199] شركة تسويف نفط الدولة (سومو)، شركة نفط الجنوب (شركة نفط البصرة حالياً)، شركة نفط الشمال، شركة نفط ميسان، شركة نفط الوسط وشركة استكشاف النفط.

المملوكة للدولة لأغراض تقديم تقرير مبادرة EITI (ص.111) أنه لم يتم اعتبار اي مؤسسة مملوكة للدولة هامة عامة 2016. وفي حكومة إقليم كردستان، لم يتم تقييم الأهمية النسبية للمدفوعات المسددة من مؤسسات النفط والغاز الخمسة المملوكة للدولة ووجود أي مؤسسة تعدين مملوكة للدولة، رغم أن ملحق تقرير عام 2016 يؤكد أن أياً من المؤسسات النظامية المملوكة للدولة في حكومة إقليم كردستان أنشئت بدءاً من عام 2016 (*أنظر المتطلب 2.6*). بالتالي، تم الأخذ بالاعتبار معاملات ست مؤسسات نفط وغاز فقط مملوكة للدولة في العراق الاتحادي لأغراض تقييم المتطلب 4.5.

وفيما يتعلق *بمدفوعات الشركات للمؤسسات المملوكة للدولة*، يؤكد التقرير أن سومو لا تجمع إيرادات صادرات النفط الخام التي يتم تحويلها مباشرة إلى صندوق تنمية العراق (ص. 43-44, 109, 140-141). لكن، يبرر التقرير إدراج سومو بصفة الكيان الحكومي المبلغ عن إيرادات صادرات النفط الخام من خلال شرح أنها الكيان المسجل لإيرادات صادرات النفط الخام نيابة عن الحكومة (ص. 109). يتم توفير نتائج تسوية إيرادات صادرات النفط الخام (ص. 113-115) (أنظر *المتطلب 4.1*).

فيما يتعلق بمدفوعات الشركات للمؤسسات الخمسة المملوكة للدولة المعتبرة هامة، توضح اللمحة العامة عن النظام المالي للنفط والغاز الواردة في التقرير أنه يتم تحويل النفط الخام المنتج على أنه 'منتج الجهود الوطنية' وبموجب عقود جولات تراخيص إلى سومو (من أجل التصدير)، ومحطات التكرير (للتكرير المحلي) ومحطات توليد الطاقة (لتوليد الطاقة) (ص. 43). استخرجت بيانات الإنتاج "للإنتاج بموجب جولات التراخيص" للنفط والغاز المبلغ عنها من كل من شركات النفط الوطنية الأربعة (ص.-80 79,74، الملحق ص. 21-22)، ما يشير إلى أن شركات النفط الدولية تحوّل النفط والغاز المنتج إلى شركات النفط الوطنية. ويوضح ملحق تقرير عام 2016 أن شركات النفط الدولية العاملة في العراق بموجب عقود خدمات تقنية لا تملك النفط المنتج الذي يتم تحويله إلى شركات النفط الوطنية كمالكة للمنتج.[200]

أخيراً، يوضح التقرير أنه يحق لشركة غاز الجنوب أن تتلقى حصتها من أرباح شركة غاز البصرة وفقاً لفوائد أسهمها بنسبة 51٪ في 'شركة القطاع المختلط' (ص. 44). وفيما لا يورد التقرير قيمة مدفوعات أرباح شركة بي،جي،سي إلى شركة أس،إي،جي عام 2016 ولا يشمل شركة غاز الجنوب في نطاق تقديم التقارير (ص. 111)، لا تتعلق هذه المدفوعات بأنشطة النفط والغاز في المراحل الأولى نظراً إلى أن كلا شركة غاز البصرة وشركة غاز الجنوب تعملان في قطاع معالجة الغاز في مراحله الوسطى.

وفيما يتعلق *بمدفوعات المؤسسات المملوكة للدولة إلى الحكومة*، يورد التقرير إفصاحاً من طرف واحد لقيمة مدفوعات عام 2016 إلى الحكومة ('كحصة الخزينة من أرباح المؤسسات المملوكة للدولة المبلغ عنها (45٪)') من خمس[201] مؤسسات هامة مملوكة للدولة من أصل ستة، لكنه يؤكد أن أياً من هذه اعتبرت هامة كون كل منها ساهمت بنسبة أقل من واحد في المئة من إجمالي الإيرادات الاستخراجية للحكومة عام 2016 (ص. 108, 127). ولا يوضح التقرير ما إذا كانت المؤسسة الهامة السادسة المملوكة للدولة، شركة نفط الوسط قد سددت أي مدفوعات إلى الحكومة عام 2016. يشير التقرير فقط إلى أن مدفوعات المؤسسات المملوكة للدولة إلى خزينة الدولة تتم عقب موافقة المجلس الاتحادي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات على حسابات المؤسسات المملوكة للدولة وأنه لم تتم الموافقة حتى الآن على حسابات كافة المؤسسات المملوكة للدولة باستثناء مؤسسة واحدة (شركة نفط الشمال) عام 2016. وفيما يوضح التقرير أن مدفوعات كافة المؤسسات المملوكة للدولة إلى خزينة الدولة باستثناء مؤسسة واحدة كانت بمثابة مدفوعات تتعلق بأرباح حُققت في الأعوام السابقة وأن *"بعض المؤسسات المملوكة للدولة سددت مدفوعات إلى وزارة المالية خلال عام 2016"* (ص. 127)، غير أنه لا يؤكد صراحة ما إذا كانت شركة نفط الوسط قد سددت أي مدفوعات إلى خزينة الدولة عام 2016 (بما في ذلك المدفوعات المتعلقة بالأرباح المحققة في الأعوام السابقة). بدلاً من ذلك، يوفر التقرير معلومات عن النفقات الاجتماعية الإلزامية لشركة نفط الوسط (ص. 157) ويشير إلى أن حساباتها المالية خضعت لمراجعة المجلس الاتحادي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (رغم أن ذلك لم يذكر صراحة). لكن، تحمل بوضوح البيانات المالية لعام 2016 التي نشرتها شركة نفط الوسط في نيسان/أبريل 2019 علامة "لم تخضع حتى الآن لمراجعة المجلس الاتحادي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات".[202]

[200] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019))، 'ملحق تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016'-مرجع سبق ذكره، ص.20.
[201] سومو، شركة نفط الشمال، شركة نفط الجنوب، شركة نفط ميسان، وشركة استكشاف النفط.
[202] شركة نفط الوسط (نيسان/أبريل 2019)، بيانات مالية عام 2016 غير مراجعة، تم الدخول إليها هنا في نيسان/أبريل 2019.

وفيما يتعلق *بمدفوعات الحكومة إلى المؤسسات المملوكة للدولة*، يوضح التقرير أن مدفوعات الخدمات الداخلية تسددها وزارة المالية "من خلال سومو" إلى شركات النفط الوطنية لتغطية نفقات الإنتاج المصدر (ص. 43 ,111 ,130 ,177). ويؤكد التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز أن قرار فريق اصحاب المصلحة القاضي باعتبار مدفوعات الخدمة الداخلية هي المعاملات الهامة الوحيدة التي تنخرط فيها المؤسسات المملوكة للدولة عام 2016.[203] ويورد التقرير نتائج تسوية مدفوعات الخدمات الداخلية المسددة من سومو إلى كل من المؤسسات المملوكة للدولة الخمسة الهامة العاملة في المراحل المتوسطة (ص. 130)، ويشرح الاختلافات في تسوية مدفوعات الخدمات الداخلية لشركة استكشاف النفط (ما يعادل نسبة 1.2٪ من إجمالي مدفوعات الخدمات الداخلية التي أفصحت سومو عنها). لكن، من غير الواضح في التقرير ما إذا كانت وزارة المالية تجري أولاً التحويلات إلى سومو من أجل مدفوعات الخدمة الداخلية، لكن هذه تحويلات لاحقة إلى شركات النفط الوطنية. وأكد المسؤولون الحكوميون والعاملون في الأمانة العامة الذين استشيروا أن مدفوعات الخدمات الداخلية حوّلت أولاً من وزارة المالية إلى سومو قبل تحويلها إلى كل من شركات النفط الوطنية. لا يشير تقرير مبادرة EITI عام 2016 ولا ملحقه إلى تحويلات الميزانية إلى أي من المؤسسات المملوكة للدولة الهامة الستة أو يفصح عنها.

يوضح التقرير أن المؤسسات المملوكة للدولة المشاركة في عقود الخدمة كشريك الدولة هي مخولة بالحصول على حصة من تكاليف الأتعاب المسددة إلى شركات النفط الدولية العاملة بموجب عقود خدمة، وذلك تماشياً مع فوائد مشاركتها في حقول النفط. لكن التقرير يوضح أن حصة شريك الدولة تسددها وزارة النفط إلى وزارة المالية كتحويلات إلى خزينة الدولة (ص. 106). ويوفر التقرير إفصاح وزارة النفط من طرف واحد عن حصة شريك الدولة من رسوم تحويلات مدفوعة عام 2016 (ص. 129). ويبرر التقرير استبعاد حصة شريك الدولة لرسوم التحويلات من نطاق التسوية على اساس أن مجموع القيمة لهذه التحويلات بلغت نسبة 0.44٪ فقط من إجمالي إيرادات الاستخراج عام 2016، وذلك أقل من نسبة 2٪ لعتبة الأهمية النسبية لفريق اصحاب المصلحة (ص. 108). ويشير تفسير تسوية حصة شريك الدولة من تكاليف الأتعاب كتحويل من وزارة النفط إلى وزارة المالية، بأن هذا تحويل بين الوزارات في الممارسة.

وفيما يتعلق *بالتحويلات بين المؤسسات المملوكة للدولة*، يشير التقرير إلى أن شركة نفط الوسط وشركة نفط ميسان حولتا 51.3 مليون برميل و127.6 مليون برميل من النفط الخام إلى شركة نفط الجنوب (ص. 76) وأن شركة نفط الشمال حولت 6.3 مليون برميل من النفط الخام إلى شركة نفط الوسط (ص. 77) عام 2016. يتم تفسير هذه التحويلات في التقرير الذي يفيد بأنه يتم تحويل النفط الخام إلى شركات النفط الوطنية التي تسيطر على موانئ التصدير النهائية وأنه يتم تحويل النفط الخام أحياناً إلى شركات النفط الوطنية التي لا تملك إنتاجاً كافياً لتغطية الاستهلاك الداخلي في محافظاتها (ص. 76). غير أن تحويلات النفط الخام هذه يفصح عنها فقط من طرف واحد من شركتيّ النفط الوطنيتين المستلمتين، ولم تتم تسويتها مع إفصاحات شركات النفط الوطنية التي تجري التحويلات العينية.

وفيما يتعلق *بتحويلات النفط الخام والغاز الطبيعي إلى محطات التكرير، ومديريات توليد الكهرباء وشركات الغاز الوطنية*، يورد تقرير مبادرة EITI لعام 2016 وملحقه مجموع أحجام النفط الخام المورد من كل من شركات النفط الوطنية الهامة الأربعة (باستثناء شركة استكشاف نفط العراق وسومو) إلى محطات التكرير ومحطات توليد الطاقة والتصدير تباعاً (ص. 76-78). ويورد ملحق تقرير عام 2016 تقييم هذه الشحنات العينية من النفط الخام المسلمة إلى محطات التكرير ومحطات توليد الطاقة والتصدير (إلى سومو)، إلى جانب قيمة إنتاج الغاز.[204] أوضحت الحكومة والأمانة العامة الوطنية أن القيم الموفرة تمثل القيمة الافتراضية لشحنات النفط والغاز العينية المسلمة، لكنها توضح أن محطات التكرير ومحطات توليد الطاقة راكمت مؤخرات كبيرة في المدفوعات لشحنات التسليم هذه، حيث بلغت المتأخرات غير المسددة من وزارة الكهرباء إلى وزارة النفط ديناً بلغ مجموعه 12 تريليون ديناراً عراقياً (11 بليون دولاراً أمريكياً تقريباً) اعتباراً من عام 2019، وذلك وفقاً لمسؤولين حكوميين استشيروا.

لا يشير تقرير مبادرة EITI لعام 2016 ولا ملحقه إلى اي *تحويلات مخصصة* أخرى بين المؤسسات المملوكة للدولة الهامة وأي كيان حكومي آخر عام 2016.

تقييم الأمانة العامة

تعتبر الأمانة العامة أن الإجراءات التصحيحية بشأن المعاملات المتعلقة بالمؤسسات المملوكة للدولة قد عولجت جزئياً وتعتبر أن العراق أحرز تقدماً **ملموساً** فيما يتعلق بالمتطلب 4.5 *مع تحقيق تحسن كبير*. يحدد تقرير مبادرة EITI لعام 2016 بوضوح ست

[203] مبادرة EITI العراق (كانون الثاني/يناير 2019)، التقرير السنوي للتقدم المحرز في مبادرة EITI العراق، مرجع سبق ذكره، ص. 28-29
[204] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019)، 'ملحق تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016'-مرجع سبق ذكره، ص21-22

مؤسسات مملوكة للدولة على أنها هامة استناداً إلى مشاركتها في جمع أو تلقي تدفقات إيرادات كانت تتسم بالأهمية عام 2016 (*أنظر المتطلب 4.1*). يضيّق هذا الأمر بفاعلية نطاق الإفصاحات للمؤسسات المملوكة للدولة في قطاع النفط والغاز في العراق الاتحادي ويستبعد المؤسسات المملوكة للدولة في قطاع التعدين والتابعة لحكومة إقليم كردستان. ويؤكد التقرير انعدام المدفوعات المالية للشركات إلى المؤسسات المملوكة للدولة، ويؤكد ملحق تقرير المبادة لعام 2016 أن شركات النفط الوطنية تستلم النفط والغاز الذي تنتجه شركات النفط الدولية بموجب عقود خدمات وفقاً لمستحقاتها القانونية وليس بانتقال العهدة. يتضمن التقرير تقييماً لمدفوعات أرباح المؤسسات المملوكة للدولة ('حصة الخزينة من أرباح المؤسسات المملوكة للدولة المبلغ عنها (45٪)') إلى الحكومة عام 2016 ويخلص إلى أن هذه لم تكن هامة استناداً إلى عتبة الأهمية الكمية. ويفصح التقرير بصورة شاملة ويطابق تحويلات سومو لمدفوعات الخدمة الداخلية إلى كل من المؤسسات المملوكة للدولة التي تلقت هذه المدفوعات عام 2016، رغم عدم وضوح ما إذا كانت تحويلات وزارة المالية لمدفوعات الخدمة الداخلية موجهة إلى سومو. ويتعيّن مطابقة تحويلات وزارة المالية لمدفوعات الخدمة الداخلية هذه إلى سومو إن وجدت. أخيراً، يتضمن التقرير الإفصاح من طرف واحد عن التحويلات العينية بين المؤسسات المملوكة للدولة للنفط الخام والغاز الطبيعي، لكنه لا يطابق هذه التحويلات بين المؤسسات.

ووفقاً للمتطلب 4.5، يتعيّن على العراق الحرص على الإفصاح عن كافة مدفوعات الشركات الهامة إلى المؤسسات المملوكة للدولة، سواء كانت نقداً أو عينية، وعن كافة تحويلات المؤسسات المملوكة للدولة الهامة إلى ومن الحكومة، مفصحاً عنها بصورة شاملة ومطبقة. ولتعزيز عملية التنفيذ، ونظراً إلى أهمية المؤسسات المملوكة للدولة في قطاع النفط والغاز، يشجع العراق على ضمان أن يكون المسح الواضح لكافة المعاملات المشتركة فيها المؤسسات الاستخراجية المملوكة للدولة متاحاً للجمهور.

3.13 الإجراء التصحيحي 13 - المدفوعات المباشرة دون الوطنية (#4.6)

يتعيّن على فريق اصحاب المصلحة ضمان المشاركة الفعلية لحكومة إقليم كردستان في وضع إطار وشكل إفصاحات مبادرة EITI العراق عن المدفوعات المباشرة دون الوطنية في إطار المتطلب 4.6. يشجع فريق اصحاب المصلحة النظر فيما إذا العمل مع وزارة النفط وحكومة إقليم كردستان لوضع هيكلها الخاص على المستوى الإقليمي لتنفيذ مبادرة EITI العراق يمكنه أن يضمن تغطية فاعلة أكثر للمدفوعات المباشرة دون الوطنية. ويستطيع فريق أصحاب المصلحة في مبادرة EITI في إقليم كردستان أن ينشر تقاريره الخاصة والتي يمكن إدراجها فيما بعد في التقارير الوطنية لمبادرة EITI العراق.

النتائج المنبثقة عن المصادقة الأولى

خلصت المصادقة الأولى إلى أن العراق أحرز تقدماً في الوفاء بهذا المتطلب. أورد تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2015 وصفاً سطحياً لإيرادات حكومة إقليم كردستان المباشرة من النفط والغاز وأحجام وقيمة صادرات النفط الخام من المناطق التي تسيطر عليها حكومة إقليم كردستان عام 2015. غير أن التقرير لم يقيّم الأهمية النسبية لشركات نفط وغاز معينة وتدفقات الإيرادات، ولا المعلومات المتاحة علناً من الشركات العاملة في كردستان. لم يكن هناك أي دليل يشير إلى أن فريق اصحاب المصلحة بذل كل محاولة ممكنة لإدراج المعلومات المتاحة للجمهور بشأن إيرادات النفط والغاز المجمعة من حكومة إقليم كردستان ومتابعتها مع حكومة إقليم كردستان في إعداد تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2015.

التقدم المحرز منذ المصادقة

تقدم العراق بطلب تكييف التنفيذ المتعلق بتقديم التقارير في إقليم كردستان العراق لتقارير مبادرة EITI للفترة الواقعة بين 2016-2018 في كانون الأول/ديسمبر 2018. أوصت لجنة التنفيذ في مجلس إدارة مبادرة EITI في 27 آذار/مارس 2019 أن تتم الموافقة على طلب العراق. وفي 15 نيسان/أبريل 2019 وافق مجلس الإدارة على طلب العراق بتكييف التنفيذ المتعلق بإقليم كردستان العراق لتقارير فترة 2016-2018. ووافق المجلس على أنه يتوقع من فريق اصحاب المصلحة أن يشير إلى مصادر أخرى للمعلومات المتاحة علناً عندما يتعذر عليه الحصول على معلومات شاملة من الشركات والكيانات الحكومية في إقليم كردستان العراق. وأكد مجلس الإدارة شرطه أن يستمر الإفصاح عن الإيرادات التي تتلقاها حكومة العراق الاتحادية من الشركات والكيانات

الحكومية في إقليم كردستان العراق في كونه إفصاح من طرف واحد. كما اشترط مجلس الإدارة أن تتضمن تقارير مبادرة EITI تقييماً لشمولية هذه المعلومات مسلطاً الضوء على اي ثغرات في المعلومات المتوفرة.[205]

وفيما لا يفيد تقرير مبادرة EITI لعام 2016 صراحة بعدم وجود مدفوعات مباشرة دون وطنية في العراق عدا المدفوعات المسددة إلى حكومة إقليم كردستان، بيّنت النتائج المنبثقة عن المصادقة الأولى على العراق هذه النتائج. يحدد التقرير عتبة الأهمية النسبية لاختيار تدفقات الإيرادات بنسبة 2٪ من إجمالي إيرادات التعدين والنفط والغاز (ص. 109-110) ويوضح أن إيرادات صادرات النفط الخام التي تلقتها حكومة إقليم كردستان كانت التدفق الوحيد لإيرادات تعتبر هامة لأغراض تقديم تقارير مبادرة EITI بشأن المدفوعات دون الوطنية[206] (ص. 109). وعند استشارة العاملين في الأمانة العامة الوطنية ومراجع الحسابات المساعد، أكدوا أنه لم يتم إدراج الشركات العاملة في إقليم كردستان في إطار تقديم التقارير نظراً إلى التحديات الأوسع نطاقاً في المشاركة في تنفيذ مبادرة EITI في إقليم كردستان.

ويسلط التقرير الضوء على رفض حكومة إقليم كردستان المشاركة في تقديم تقارير مبادرة EITI العراق لعام 2016 رغم "الجهود المستفيضة" و"المحاولات المتكررة" من جانب فريق اصحاب المصلحة ومراجع الحسابات المساعد، ويصف طلب مبادرة EITI العراق من مجلس إدارة مبادرة EITI العراق في تشرين الثاني/نوفمبر بشأن التنفيذ المكيف لتقارير عامي 2016 و 2017 (ص. 178,109,9). وكرر مراجع الحسابات المساعد هذا الوصف العام خلال المشاورات.

يوفر التقرير إفصاحاً من طرف واحد عن إيرادات صادرات النفط الخام التي جمعتها حكومة إقليم كردستان في الفترة الواقعة بين شباط/فبراير وتشرين الأول/نوفمبر 2016 (ص. 131)، رغم أن هذه المعلومات تستبعد الإيرادات المجمعة في كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2016. مصدر هذه الإفصاحات هو تقارير الصادرات الشهرية لوزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان[207]، لكنها لم تطابق مع إفصاحات الشركات. كذلك، يحاول التقرير استقاء المعلومات عن المدفوعات المسددة إلى الحكومة والمتعلقة بعقود تقاسم الإنتاج من شركتين تعملان في كردستان (غالف كيستون بتروليوم ليمتد وتوبكو) من مدفوعات أصحاب المصلحة النظامية فيها إلى تقارير الحكومة المرسلة إلى حكومة المملكة المتحدة (ص. 131-132).

ينشر الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق عدة تقارير من حكومة إقليم كردستان، بما في ذلك مراجعة حسابات أجرتها شركة ديلويت لإيرادات نفط وغاز حكومة إقليم كردستان في النصف الأول من عام 2017 ومنشورات متنوعة لوزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان.[208]

تقييم الأمانة العامة

تعتبر الأمانة العامة الدولية أن الإجراء التصحيحي بشأن المدفوعات دون الوطنية قد عولج وتعتبر أن هذا المتطلب **لا ينطبق** على العراق في السنة الخاضعة للمراجعة (2016). يصف تقرير مبادرة EITI لعام 2016 رأي فريق اصحاب المصلحة بأن إيرادات صادرات النفط الخام التي جمعتها حكومة إقليم كردستان كانت تدفقات المدفوعات دون الوطنية المباشرة الوحيدة التي تعتبر هامة عام 2016. وفيما يثير القلق انعدام وجود تغطية للمدفوعات المباشرة للشركات الاستخراجية المسددة إلى حكومة إقليم كردستان، يوفر تقرير مبادرة EITI لعام 2016 وموقعها الشبكي معلومات متاحة علناً بشأن مدفوعات بعض الشركات عن عام 2016 إلى حكومة إقليم كردستان وإيرادات حكومة إقليم كردستان في النصف الأول من عام 2017 استناداً إلى بيانات متاحة علناً. ويورد التقرير معلومات متاحة للجمهور بشأن مدفوعات مباشرة دون وطنية في كردستان العراق عام 2016 ويشدد بوضوح على الثغرات في المعلومات المتاحة علناً. وفي ضوء موافقة مجلس إدارة مبادرة EITI على التنفيذ المكيف للعراق في تغطية تقارير مبادرة EITI للفترة الواقعة بين 2016-2018، تعتبر الأمانة العامة الدولية أن كافة جوانب المتطلب قد استوفيت وأن الهدف الأوسع نطاقاً قد تم تحقيقه.

يجدر تذكير العراق أن تنفيذه المكيف لكردستان العراق هو مقيد زمنياً فيما يتعلق بتقارير مبادرة EITI لفترة 2016-2018. ووفقاً لقرار مجلس إدارة مبادرة العراق حسب المتطلب8.1 ، إنه متطلب يقضي بمواصلة الإفصاح من طرف واحد عن أي عائدات تلقتها حكومة العراق الاتحادي من شركات ووكالات حكومية في إقليم كردستان. ويتعيّن على تقارير مبادرة EITI أن تتضمن تقييماً

---

[205] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019)، 'وافق مجلس الإدارة على طلب العراق بشأن التنفيذ المكيّف'، *مرجع سبق ذكره*.

[206] غير أن التقرير يعرض معلومات غير متسقة بشأن ما إذا كان مطلوباً من أي شركة عاملة في كردستان أن تقدم تقارير. ويشير التقرير إلى أن الشركات المساهمة في تسديد مدفوعات هامة لحكومة إقليم كردستان (مثلاً، شراء النفط الخام من حكومة إقليم كردستان) كانت مستبعدة عن إطار التسوية (ص. 110,9)، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، يلحظ التقرير أن الشركات العاملة في إقليم كردستان لم تقدم أية بيانات (ص. 178,109,9).

[207] الموقع الشبكي لوزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان، قسم 'تقارير الصادرات الشهرية'، تم الدخول إليه هنا في كانون الثاني/يناير 2019.

[208] الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق، 'تقارير ومنشورات أخرى'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.

لشمولية هذه المعلومات، مشدداً على أي ثغرات في المعلومات المتوفرة. وبهدف تعزيز عملية التنفيذ، يشجع العراق على مواصلة مشاركة الشركات والوكالات الحكومية في الإقليم بهدف ضمان إفصاح شامل وفقاً لمعيار مبادرة EITI.

3.14 الإجراء التصحيحي 14 - التصنيف (#4.7)

تماشياً مع المتطلب 4.7، يتعيّن على فريق اصحاب المصلحة الحرص على أن تكون كافة البيانات المالية المطابقة مصنفة حسب الشركة وتدفق الإيرادات والكيان الحكومي. كما يشجع فريق اصحاب المصلحة على التوافق على تعريف مشروع لضمان الاتساق في تقاريره على مستوى المشروع.

النتائج المنبثقة عن المصادقة الأولى

خلصت المصادقة إلى أن العراق أحرز تقدماً ملموساً في الوفاء بهذا المتطلب. عرضت تقارير مبادرة EITI العراق بيانات بيع النفط المطابقة مصنفة حسب الشركة، لكنها عرضت معلومات عن النقدية المحولة المطابقة مصنفة حسب حقل النفط وليس حسب الشركة. ونظراً إلى أن معظم التسديدات النقدية المحولة تضمنت اتحاد عدة شركات، لم تجز المعلومات في تقرير مبادرة EITI لعام 2015 للقراء أن يحتسبوا حصة كل شركة من المدفوعات إلى الحكومة. تم تصنيف حصة الأسد[209] من إيرادات الحكومة من النفط والغاز المطبقة حسب الشركة وتدفق الإيرادات والكيانات الحكومية المتلقية.

التقدم المحرز منذ المصادقة

يعرض تقرير مبادرة EITI لعام 2016 معلومات مالية مطبقة مصنفة حسب الكيان الحكومي، لكنه لا يصنف باتساق نتائج المطابقة حسب تدفق الإيرادات وحسب الشركة. يتم تصنيف نتائج تسوية إيرادات صادرات النفط الخام (ص. 113-114) ومدفوعات الخدمة الداخلية (ص. 130) حسب تدفق الإيرادات وحسب الشركة، رغم أن نتائج التسوية لاسترداد التكاليف وتكاليف الأتعاب ليست مصنفة بشكل متسق إلى هذا المستوى. ولم يتم تصنيف تسوية استرداد التكلفة وتكاليف الأتعاب لحقول النفط الثلاثة[210] الخاضعة لولاية شركة نفط الجنوب حسب تدفق الإيرادات ولا حسب الشركة (ص. 122). وفيما يتم تصنيف تسوية استرداد التكاليف لكافة حقول النفط الأخرى الخاضعة لعقود الخدمات التقنية حسب تدفق الإيرادات، غير أنه لم يتم تصنيفها حسب الشركة لخمس شركات هامة ذات صلة بحقليّ نفط[211] (ص. 121). وفيما يتم تصنيف تسوية تكاليف الأتعاب لكافة حقول النفط باستثناء حقول نفط أس،أو،سي الثلاثة الخاضعة لعقود الخدمات التقنية حسب تدفق الإيرادات، غير أنه لم يتم تصنيفها حسب الشركة (ص. 123).

يوضح ملحق التقرير لعام 2016 أن تسوية استرداد التكاليف وتكاليف الأتعاب بين سومو وشركات النفط الدولية أجريت بمجموعها لأن سومو لا تملك سجلات لأعمال الاستخراج لكل تدفق إيرادات مصنف.[212] غير أنه يعرض معلومات عن استرداد التكاليف وتكاليف الأتعاب مصنفة حسب الشركة لإفصاحات الشركات ولإفصاحات الحكومة.[213] ويلحظ التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز تفاصيل التصنيف المطلوب وذلك وفقاً للمتطلب 4.7.[214]

وفيما لا يؤكد التقرير وملحقه موافقة فريق اصحاب المصلحة على فترة تقديم التقارير، يشير محتواهما (ص. 102,99,80-79,73- 72,58,19) إلى ان فريق اصحاب المصلحة وافق على فترة تقديم التقارير على أن تكون بين الأول من كانون الثاني/يناير و31 كانون الأول/ديسمبر 2016 والذي أكده أعضاء فريق اصحاب المصلحة الذين استشيروا.

[209] عام 2015، كانت العائدات من بيع النفط (37 بليون دولاراً أمريكيا) أعلى مئة ضعف من الإيرادات النقدية المحولة (308 مليون دولار أمريكي).
[210] زبير وغرب القرنة (المرحلة الأولى) ومجنون
[211] توتسا توتال وبتروناس لحقل حلفايا أو دراغون أويل وإي،جي،بي،سي لحقل الفيحاء (بلوك 9).
[212] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019)، 'ملحق تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016'-*مرجع سبق ذكره*، ص. 24.
[213] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019)، 'ملحق تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016'-*مرجع سبق ذكره*، ص. 27,26,24.
[214] مبادرة EITI العراق (كانون الثاني/يناير 2019)، التقرير السنوي للتقدم المحرز في مبادرة EITI العراق، *مرجع سبق ذكره، ص.* 29

تقييم الأمانة العامة

تعتبر الأمانة العامة الدولية أن الإجراء التصحيحي على مستوى التصنيف عولج جزئياً وتعتبر أن العراق أحرز تقدماً **ملموساً** فيما يتعلق بالمتطلب 4.7. يعرض تقرير مبادرة EITI لعام 2016 بيانات مالية مطابقة مصنفة حسب الكيان الحكومي، لكنها غير متسقة حسب تدفق الإيرادات وحسب الشركة. وتم تصنيف حصة من الإيرادات الهامة حسب الشركة وتدفق الإيرادات والكيان الحكومي أكبر من الحصة المصنفة في تقرير مبادرة EITI لعام 2015 الذي استعرض في المصادقة الأولى. وافق فريق اصحاب المصلحة على فترة تقديم التقارير.

ووفق المتطلب 4.7، يتعين على العراق الحرص على أن تكون كافة البيانات المالية المطابقة، بما في ذلك استرداد التكاليف وتكاليف الأتعاب، مصنفة حسب الشركة وتدفق الإيرادات والكيان الحكومي. قد يرغب العراق في النظر في مدى التقدم الذي يمكنه تحقيقه في تنفيذ تقديم تقارير مبادرة EITI على مستوى المشروع للرسوم والضرائب القطاعية قبل الموعد النهائي لكافة تقارير مبادرة EITI التي تغطي الفترات المالية المنتهية في أو بعد 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 والذي وافق عليه مجلس إدارة مبادرة EITI في اجتماعه الـ36 الذي عقد في بوغوتا.

3.15 الإجراء التصحيح 15 - موثوقية البيانات (#4.9)

يتعيّن على فريق اصحاب المصلحة الحرص على أن تجري شركات تدقيق حسابات وكيانات حكومية استعراض ممارسة مراجعة الحسابات الفعلية وأن تتم قبل إجراءات الموافقة من أجل ضمان موثوقية معلومات مبادرة EITI العراق وذلك وفقاً للمتطلب 4.9. بوسع فريق اصحاب المصلحة أن يضمن أيضاً أن يكون الإطار المرجعي لمراجع الحسابات المساعد متماشياً مع الإطار المرجعي الموحد الذي وافق عليه مجلس إدارة مبادرة EITI وأن تكون موافقته على اي انحرافات عن الإطار المرجعي في التقارير النهائية لمبادرة EITI العراق موثقة بشكل ملائم. كما يتعين على فريق اصحاب المصلحة أن يضمن ايضاً أن يدرج مراجع الحسابات المساعد تقييماً لما إذا كانت المدفوعات والإيرادات المفصح عنها في تقارير مبادرة EITI خاضعة لتدقيق موثوق ومستقل، مطبقاً معايير التدقيق الدولية إلى جانب وصف لعملية متابعة توصيات مبادرة EITI السابقة. ووفقاً للمتطلب 8.3 (ج،i)، مطلوب من فريق اصحاب المصلحة وضع خطة عمل لمعالجة نقاط الضعف في موثوقية البيانات الموثقة في تقرير التقييم الأول والمصادقة والإفصاح عنها خلال فترة ثلاثة أشهر من صدور قرار مجلس الإدارة، مثلاً بحلول 26 كانون الثاني/يناير 2018.

النتائج المنبثقة عن المصادقة الأولى

خلصت المصادقة الأولى إلى أن العراق أحرز تقدماً غير كاف في الوفاء بهذا المتطلب. ففيما اعتمد فريق اصحاب المصلحة الإطار المرجعي لمراجع الحسابات المساعد الذي كان متسقاً عموماً مع نموذج مبادرة EITI الذي وافق عليه مجلس الإدارة، لم يكن هناك دلائل تشير في تقرير مبادرة EITI لعام 2015 إلى أن مراجع الحسابات المساعد تبع شروط الإطار المرجعي، لا سيما فيما يتعلق بضمان موثوقية بيانات مبادرة EITI. لم يبدو أن مراجع الحسابات المساعد أجرى استعراضاً لممارسة مراجعة الحسابات عام 2015 ولا لإجراءات ضمان الجودة المتينة المتفق عليها مع فريق اصحاب المصلحة. ولم يورد تقرير مبادرة EITI لعام 2015 تقديراً لتغطية التسوية ولا تقييمات لشمولية وموثوقية البيانات المالية. وفيما أدلى مراجع الحسابات المساعد بعدة توصيات على أساس تقرير مبادرة EITI لعام 2015، غير أنه لم يقيّم أعمال متابعة محددة للتوصيات السابقة للمبادرة EITI.

التقدم المحرز منذ المصادقة

وافق فريق اصحاب المصلحة على الإطار المرجعي لمراجع الحسابات المساعد لتقرير مبادرة EITI لعام 2016 والذي كان متسقاً بشكل كبير مع النموذج الموحد المتفق عليه في مجلس الإدارة. تأمين مراجع حسابات مساعد كان موافقاً عليه من فريق اصحاب المصلحة. الإطارات المرجعية الموافق عليها لتقارير مبادرة EITI لعام 2016 و2017 متوفرة على الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق[215] وتمت الموافقة عليها في اجتماع فريق أصحاب المصلحة الذي عقد في 7 أيار/مايو 2018.[216] اختيرت

[215] الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق، قسم الإطار المرجعي للمدراء المستقلين، تم الدخول إليه هنا في آذار/مارس 2019.
[216] مبادرة EITI العراق (كانون الثاني/يناير 2019)، التقرير السنوي للتقدم المحرز في مبادرة EITI العراق، مرجع سبق ذكره، ص.38.

شركة إرنست أند يانغ كمراجع حسابات مساعد لتقارير مبادرة EITI لعام 2016 و2017 استناداً إلى عملية شراء حكومية أشرف عليها فريق اصحاب المصلحة تماشياً مع إجراءات البنك الدولي القائمة على التكاليف والجودة، وأبرم العقد في 16 تموز/يوليو 2018.[217] وافق فريق أصحاب المصلحة على نماذج تقديم التقارير لتقرير مبادرة EITI لعام 2016 كجزء من موافقته على الدراسة الاستطلاعية.

استعراض ممارسات مراجعة الحسابات: فيما يتعلق *بالكيانات الحكومية*، يبيّن تقرير مبادرة EITI لعام 2016 الإجراءات القانونية للمراجعة لكلا الميزانية الاتحادية وصندوق تنمية العراق، اللذين تلقيا أرباحاً من صادرات النفط الخام (ص. 143). وفيما لا يشير التقرير إلى معايير مراجعة الحسابات التي تقوم عليها هذه المراجعة، يمكن افتراض أن الميزانية الاتحادية تخضع لمراجعة المجلس الاتحادي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وفقاً للمعايير نفسها التي تخضع لها مراجعة حسابات المؤسسات المملوكة للدولة المبيّنة في التقرير (ص. 143). وفي الممارسة، يؤكد التقرير أن مراجعة حسابات الميزانية الاتحادية لم يستكمل للأعوام بين 2014-2017 (ص. 143) لكنه يؤكد أن مراجعة حسابات صندوق تنمية العراق استكملت لعام 2016 (ص. 143-144).

وفيما يتعلق *بالمؤسسات المملوكة للدولة*، يورد التقرير لمحة عامة سريعة عن الإجراءات القانونية لمراجعة حسابات المؤسسات المملوكة للدولة في العراق الاتحادي مع الإشارة إلى معايير مراجعة الحسابات المحلية. وفيما لا يشير صراحة إلى الانحرافات الناجمة عن المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، يوفر رابطاً[218] لوصف للمجلس الاتحادي لمراجعة الحسابات ومعايير المحاسبة المتوفر على الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق (ص. 143). يؤكد التقرير أن أياً من المؤسسات المملوكة للدولة عدا شركات نفط الشمال كان لديها بيانات مالية لعام 2016 خضعت لمراجعة الحسابات (ص. 137,135,12). يبدو أن التقرير يشير إلى النفقات الاجتماعية الإلزامية لشركة نفط الوسط لعام 2016 بينما يفيد بأن أياً من هذه النفقات لم تقم بها شركة نفط ميسان أو شركة نفط الجنوب عام 2016 لأن بياناتها المالية لم تخضع بعد لمراجعة المجلس الاتحادي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (ص. 157). لكن البيانات المالية لعام 2016 التي نشرتها شركة نفط الوسط في نيسان/أبريل 2019 تحمل بوضوح علامة "لم تخضع بعد لمراجعة المجلس الاتحادي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات".[219] وأوضح مسؤول حكومي أن المجلس الاتحادي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات استعرض البيانات المالية لعام 2016 للعديد من المؤسسات المملوكة للدولة (مثل شركة نفط الشمال)، لكن لم تستكمل مراجعة الحسابات العامة منذ 2014 نظراً لعدم وجود ميزانية أقرها البرلمان حتى هذا التاريخ.

وفيما يتعلق *بالشركات*، يوفر التقرير وصفاً موجزاً للإجراءات القانونية لمراجعة الحسابات لشركات النفط الدولية العاملة بموجب عقود خدمات في العراق الاتحادي لكلا البيانات المالية وبيانات الحقول المالية مع إشارة كلاهما إلى معايير المحاسبة الموحدة العراقية والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات (ص. 135,27). وفي الممارسة، يؤكد التقرير أن فقط نسبة 26.1٪ من شركات النفط الدولية الهامة الـ28 (سبع شركات) قدمت بيانات مالية مراجعة (ص. 137,12). ويؤكد التقرير أنه يتعين على البيانات المالية للشركات المشترية صادرات النفط الخام العراقي أن تخضع لمراجعة شركات دولية لمراجعة الحسابات (ص. 135). لكن في الممارسة، يفيد التقرير أن فقط نسبة 43.5٪ من شراة النفط الدوليين المهمين (20 شركة) قدمت بيانات مالية مراجعة إلى مراجع الحسابات المساعد (ص.137,12). لم يتم الإفصاح عن أسماء الشركات المعينة التي وفرت أدلة تثبت أن بياناتها المالية لعام 2016 خضعت للمراجعة لا في التقرير ولا في ملحقه.

ويؤكد التقرير أن استعراض ممارسات مراجعة حسابات الكيانات الهامة أجري قبل الاتفاق على تأكيدات بشأن تقديم تقارير مبادرة EITI لعام 2016 كجزء من الإعداد للدراسة الاستطلاعية (ص. 178).

[217] *المرجع نفسه*، ص. 10

[218] *المرجع نفسه*.

[219] الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق، 'لمحة عامة عن معايير مجلس المحاسبة ومراجعة الحسابات'، تم الدخول إليه هنا في كانون الثاني/يناير 2019.

وفيما يتعلق *بحكومة إقليم كردستان*، يفيد التقرير أنه يتعين على حسابات الحقول الحالية وحسابات الحقول الآجلة التي تحتفظ بها الهيئة الاستثمانية لنفط كردستان (كوتو) أن تخضع "لمراجعة حسابات منتظمة ومستقلة"، لكنه لا يصف الإجراءات القانونية لمراجعة حسابات الكيانات الهامة الأخرى في حكومة إقليم كردستان، ولا يؤكد أن المراجعات القانونية للحسابات استكملت عام 2016. ومع ذلك، يوضح ملحق التقرير أن أياً من المؤسسات القانونية المملوكة للدولة في إقليم كردستان لم تنشأ حتى الآن اعتباراً من عام 2016.[220]

منهجية الضمانات: فيما يتعلق بالكيانات الحكومية، لا يحدد التقرير ما هي الضمانات المطلوبة لتقارير مبادرة EITI. يوضح ملحق تقرير مبادرة EITI لعام 2016 أن فريق اصحاب المصلحة وافق على أن تتطلب نماذج تقديم تقارير مبادرة EITI توقيع وختم ممثلين عن كل كيان.[221]

وبالنسبة *للمؤسسات المملوكة للدولة*، يصف التقرير الضمانات المتفق عليها لتقديم تقارير مبادرة EITI على أنها تتألف من تقديم نسخ عن البيانات المالية المراجعة والمستكملة لعام 2016 (مثلاً، لشركة نفط الشمال فقط)، ونسخ عن الحسابات النهائية موقعة من لجنة مراجعة الحسابات الداخلية ومجلس إدارة مؤسسات أخرى مملوكة للدولة، ونماذج تقديم تقارير تكون موقعة ومختومة من ممثل عن شركة تؤكد دقة البيانات المبلغ عنها (ص. 135).

وبالنسبة *للشركات*، يصف التقرير الضمانات لتقديم تقارير مبادرة EITI لكلا شراة النفط الدوليين وشركات النفط الدولية، رغم أنه يبدو أن الضمانات تترك بعض المجال (خيارين) في أنواع الضمانات الموفرة. وفيما يتعلق بشراة النفط الدوليين، يشرح التقرير أنه كان مطلوباً من الكيانات المبلغة أن تقدم نسخاً عن بياناتها المالية المراجعة لعام 2016. لكن ونظراً إلى أن التقرير يشدد على مقاومة محتملة للإفصاح عن هذه البيانات من جانب بعض الشركات كونها تغطي كلا المشتريات من سومو وأعمال تجارية أخرى أجريت خارج العراق، يوضح التقرير أن الفواتير التي أصدرتها سومو والوثائق الداعمة كانت مطلوبة في حال رفض شراة النفط الدوليون تقديم نسخ عن بياناتهم المالية المراجعة. أخيراً، طُلب من شراة النفط الدوليين تقديم نماذج تقديم تقارير موقعة ومختومة من (غير محدد) "ممثل عن شركة"، مؤكدة دقة البيانات المبلغ عنها (ص. 135). وفيما يتعلق بشركات النفط الدولية، يصف التقرير ضمانات تقديم تقارير مبادرة EITI على أنها تتألف من البيانات المالية المراجعة لعام 2016 موقعة من مراجع حسابات خارجي للشركة أو في حال لم يتم تقديم البيانات المالية المراجعة، تقديم بيانات الحقل المالية "المخصصة الغرض" موقعة من مراجع الحسابات الخارجي للحقل (ص. 136). ويوضح ملحق تقرير عام 2016 أنه كان مطلوباً من شركات النفط الدولية الهامة وشراة النفط الدوليين توفير نسخ عن بياناتهم المالية المراجعة لعام 2016 إلى جانب نماذج تقديم تقارير مبادرة EITI موقعة ومختومة من إدارة الشركة.[222]

ويؤكد التقرير أنه كان مطلوباً من كافة الكيانات المبلغة تقديم نماذج منجزة على الأساس النقدي للمحاسبة، لكنه يلحظ أن مديرية العقود والتراخيص البترولية قدمت تقارير بشأن استرداد التكاليف وتكاليف الأتعاب وضريبة دخل الشركات على اساس المحاسبة على أساس الاستحقاق (ص. 139). وفي المشاورات، لحظ مراجع الحسابات المساعد على النحو المبين في مشروع تقرير مبادرة EITI لعام 2017 (لم ينشر بعد في بداية المصادقة الثانية على العراق)، أن تقرير مبادرة EITI لعام 2016 خضع لتسوية مزدوجة لاسترداد التكاليف وتكاليف الأتعاب، مرة بين شركات النفط الدولية ومديرية العقود والتراخيص البترولية ومرة بين شركات النفط الدولية وسومو. ولحظ مراجع الحسابات المساعد أن فريق اصحاب المصلحة كان قد قرر استبعاد مديرية العقود والتراخيص البترولية من إطار التسوية لتقرير مبادرة EITI لعام 2017، لكنه أوضح أن تبليغ سومو عن استرداد التكاليف وتكاليف الأتعاب لم يخضع للتصنيف حسب تدفق الإيرادات.

السرية: لا يشير التقرير إلى أي آليات وضعت للحفاظ على سرية المعلومات قبل التسوية. لكن وعند استشارة مراجع الحسابات المساعد، أكد هذا الأخير أن آليات ملائمة وضعت للحفاظ على سرية المعلومات المالية قبل التسوية، بما في ذلك تقديم النماذج إلى مراجع الحسابات المساعد مباشرة.

تغطية التسوية: يوفر التقرير هدف تغطية للتسوية بنسبة 87.57٪ من إجمالي إيرادات الصناعات الاستخراجية (ص. 108). لكن ونظراً إلى أنه يمكن تقييم الأهمية النسبية للمدفوعات لشركتين فقط من أصل الشركات الثمانية التي لم تبلغ عن مدفوعات صادرات النفط الخام (ص. 113-114) (أنظر *المتطلب 4.1*)، لا يمكن احتساب التغطية النهائية للتسوية لكل تدفق إيرادات استناداً إلى البيانات الواردة في التقرير. مع ذلك، يمكن احتساب تغطية نهائية للتسوية إجمالاً استناداً إلى البيانات الواردة في التقرير (ص. 113-121,115-123)، ما يمكن تقديره بنسبة 97.47٪ من كافة مبيعات النفط الخام واسترداد التكاليف وتكاليف الأتعاب لعام 2016.

[220] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019)، 'ملحق تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016'-مرجع سبق ذكره، ص. 20
[221] *المرجع نفسه*، ص. 29
[222] *المرجع نفسه*، ص. 29

إغفال الضمانات: فيما يتعلق بالكيانات الحكومية، لا يؤكد تقرير مبادرة EITI لعام 2016 ما إذا وفرت وزارة النفط ووزارة المالية ضمانات جودة لتقديم تقريرهما بشأن مبادرة EITI. يؤكد ملحق تقرير مبادرة EITI عام 2016 أن ممثلين عن كل كيان حكومي مقدم للتقرير وفروا توقيعهم وختمهم لنماذج تقرير مبادرة EITI.[223]

وفيما يتعلق *بالمؤسسات المملوكة للدولة*، يلحظ التقرير أنه وفيما قدمت كافة المؤسسات المملوكة للدولة الهامة نماذج موقعة من إدارتها، وفرت ثلاث مؤسسات مملوكة للدولة فقط من أصل الستة ضمانات الجودة المتفق عليها[224] (ص. 137). غير أن التقرير لا يسمي المؤسسات المملوكة للدولة الثلاثة غير الممتثلة، ما يعني أنه لا يمكن تقييم الأهمية النسبية للمدفوعات من هذه المؤسسات الثلاثة. يؤكد ملحق التقرير لعام 2016 أن كافة المؤسسات المملوكة للدولة لم تقدم كافة ضمانات الجودة المطلوبة من أجل تقاريرها، لكنه يلحظ أن "شمولية وموثوقية البيانات المتلقاة من المؤسسات المملوكة للدولة تأكدت من خلال تواقيع كبار المسؤولين" في كل مؤسسة مملوكة للدولة.[225]

وبالنسبة *لشراة النفط الدوليين*، يوفر التقرير حصة الشركات في التقرير التي قدمت نماذج موقعة (78.3٪[226] أو 35 شاري نفط دولي)، وبيانات مالية مراجعة لعام 2016 (43.5٪ أو 19 شاري نفط دولي) وفواتير سومو (26٪ أو 12 شاري نفط دولي) (ص. 137. يؤكد ملحق تقرير مبادرة EITI لعام 2016 أن تسعة من أصل شراة النفط الدوليين الـ46 لم تلتزم بضمانات الجودة المتفق عليها من أجل تقاريرها عن مبادرة EITI ولم توفر قيمة كل من مدفوعات الشركات التسعة غير الممتثلة إلى الحكومة في عام 2016، بالأرقام المطلقة وبالنسبة إلى المجموع الكلي لمبيعات النفط الخام. بلغ مجموع قيمة مدفوعات الشركات التسعة التي لم تبلغ 19.11٪ من المجموع الكلي لمبيعات النفط الخام عام 2016، بوجود خمس شركات[227] بلغت نسبة مبيعاتها أكثر من واحد في المئة من المجموع الكلي لمبيعات النفط الخام عام 2016[228] ما يمثل أكثر من واحد في المئة من إجمالي مبيعات النفط الخام عام 2016.

وفيما يتعلق *بشركات النفط الدولية*، يعرض التقرير حصة الشركات المبلغة التي قدمت نماذج موقعة (69.6٪[229] أو 14 شركة نفط دولية) وبيانات مالية مراجعة (26.1٪ أو خمس شركات نفط دولية) وبيانات مالية الحقول (74٪ أو 15 شركة نفط دولية) (ص. 137). يشير ذلك إلى أن ست شركات نفط دولية مبلغة على الأقل لم تقدم ضمانات الجودة المطلوبة لتقرير مبادرة EITI، ما يفترض أن كافة شركات النفط الدولية المبلغة التي قدمت نماذج موقعة قدمت أيضاً إما بياناتها المالية أو بياناتها المالية للحقول، أو كلاهما (لم يؤكد التقرير ذلك). غير أن التقرير لا يورد قائمة بأسماء شركات النفط الدولية غير الممتثلة، وبالتالي فهي تعيق تقييم الأهمية النسبية لمدفوعاتها. ويلحظ ملحق تقرير عام 2016 أن شركات النفط الدولية قدمت جميعها رغم ذلك "*تدبير ضمان جودة واحد على الأقل لوضع جودة البيانات المبلغ عنها*."[230]

تقييم موثوقية البيانات: لا يتضمن تقرير مبادرة EITI لعام 2016 تقييم مراجع الحسابات المساعد لشمولية البيانات المالية المطابقة، بل يتضمن فقط حاشية تتعلق بانعدام أثر عدم تبليغ شركتيّ نفط دوليتين (بي،تي، برتامينا وشل غرب القرنة) بشأن شمولية التسوية

[223] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019)، 'ملحق تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016'-*مرجع سبق ذكره*، ص. 29

[224] قدمت مؤسسة واحدة مملوكة للدولة (شركة نفط الشمال) نسخاً عن بياناتها المالية المراجعة ومؤسستان مملوكتان للدولة (غير مسماة) قدمتا البيانات المالية لعام 2016 التي وافق عليها قسم مراجعة الحسابات الداخلي لديهما ومجلس الإدارة فيهما.

[225] *المرجع نفسه*، ص. 29

[226] استناداً إلى نتائج التسوية، يبدو أن كافة شراة النفط الدوليين الـ45 قدموا نماذج تقارير نظراً إلى أن الشركات الخمسة التي لم تبلغ عن مدفوعات صادرات النفط الخام كانت شركات نفط دولية (أنظر المتطلب 4.1). بالتالي، 78.3٪ من الشركات الـ45 تساوي 35 شراة نفط دوليين مقدمين نماذج موقعة.

[227] بلغت قيمة مبيعات سينوكم من النفط الخام 7.38٪ من المجموع الكلي لمبيعات النفط الخام لعام 2016، وتشاينا ناشنال 3.44٪ وريلاينس إندستريس ليمتد 2.67٪ وفاليرو ماركتينغ أند سبلاي 2.05٪ وآي إكس نيبون أول 1.19٪.

[228] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019)، 'ملحق تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016'-*مرجع سبق ذكره*، ص. 29-30

[229] استناداً إلى نتائج التسوية، يبدو أن ما مجموعه ثماني شركات من أصل 28 شركة نفط دولية هامة لم تقدم نماذج تقرير (أنظر المتطلب 4.1). بالتالي، 69.6٪ من أصل عشرين شركة تساوي 14 شركة نفط دولية مقدمة لنماذج موقعة.

[230] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019)، 'ملحق تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016'-*مرجع سبق ذكره*، ص. 29.

(ص. 114-115). يتضمن التقرير بياناً من مراجع الحسابات المساعد يتعلق بموثوقية البيانات المالية المطابقة (ص. 138,12) رغم أن ذلك لا يرتقي إلى تقييم ما إذا كانت البيانات موثوقة. يجدر إيراد بيانه بالكامل:

"انطلاقاً من التحليل المذكور أعلاه، واضح أن الشركات المبلغة فضلت نهج إرسال نماذج تقارير موقعة ومختومة. رغم كون هذا أمراً مقبولاً وفق النهج الذي وافق عليه فريق اصحاب المصلحة، لكانت البيانات المبلغ عنها تتمتع بموثوقية أكبر لو ان المجموعة المبلغ عنها تضمنت نسخاً عن بيانات مالية مراجعة." (ص. 138)

يؤكد ملحق التقرير تقييم مراجع الحسابات المساعد الذي يفيد بأن " *البيانات المالية المقدمة من الشركات والوكالات الحكومية المبلغة كانت شاملة وموثوقة بوجود بعض القيود وفق ما هو معروض أدناه*"، مشيراً إلى كل نوع من امتثال الكيانات المبلغة بضمانات الجودة المتفق عليها.[231]

مصدر المعلومات: فيما جيء بمعظم المعلومات في التقرير من مصدر ما، لم يتم الحصول على جدول إيرادات الصناعات الاستخراجية للحكومة التي استند إليها احتساب الأهمية النسبية بشكل واضح (ص. 108).[232] وعند استشارة مراجع الحسابات المساعد والعاملين في الأمانة العامة الوطنية، أكدوا أن المعلومات استندت إلى إفصاحات حكومية من طرف واحد.

جداول موجزة: قدمت الأمانة العامة لمبادرة EITI العراق مشروع موجز لبيانات تقرير مبادرة EITI لعام 2016 إلى الأمانة العامة الدولية في 16 كانون الثاني/يناير 2019. وفيما كان استعراض مشروع موجز جداول بيانات 2016 ما زال جارياً في بداية المصادقة، كان يتوقع نشر هذه الجداول على الصفحة القطرية للموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق تماشياً مع الأعوام السابقة.[233]

التوصيات: يتضمن التقرير مجموعة من ثماني توصيات تستند إلى تقرير عام 2016 (ص.171-172)، إلى جانب لمحة عامة عن متابعة 27 إجراءاً تصحيحياً ناتجاً عن المصادقة الأولى للعراق بموجب معيار مبادرة EITI (ص. 173-180). لا يتضمن التقرير لمحة عامة عن متابعة التوصيات الصادرة عن تقرير مبادرة EITI لعام 2015 رغم الأحكام الواردة في الإطار المرجعي لمراجع الحسابات المساعد التي تقضي بإدراج هذا الموجز، لكنه يشير إلى أن تقييم التقدم في معالجة التوصيات الصادرة في تقرير مبادرة EITI لعام 2015 هو مشمول في التقرير بشأن التقدم المحرز لعام 2016[234] (ص. 173). ويوفر ملحق التقرير لعام 2016 اللمحة العامة التي قدمها مراجع الحسابات المساعد لمتابعة فريق اصحاب المصلحة للتوصيات العشرة الصادرة في تقارير عاميّ 2014 و2015.[235]

تقييم الأمانة العامة

تعتبر الأمانة العامة الدولية أن الإجراء التصحيحي بشأن موثوقية البيانات قد عولج جزئياً وتعتبر أن العراق أحرز تقدماً **ملموساً** فيما يتعلق بالمتطلب 4.9. اعتمد فريق اصحاب المصلحة الإطار المرجعي لمراجع الحسابات المساعد لتقرير مبادرة EITI لعام 2016 الذي يتسق عموماً مع نموذج مبادرة EITI الذي وافق عليه مجلس الإدارة، ويبدو أن مراجع الحسابات المساعد التزم بشروط الإطار المرجعي في الممارسة. أجرى مراجع الحسابات المساعد استعراضاً لممارسات مراجعة حسابات عام 2016 ووافق على ضمانات الجودة مع فريق اصحاب المصلحة على هذا الأساس. لكن التقدير المسموح به للشركات المقدمة للتقارير فيما يتعلق بضمانات جودة محددة اثارت قلقاً. يورد تقرير مبادرة EITI لعام 2016 لمحة عامة إجمالية عن مستوى الامتثال بضمانات الجودة المتفق عليها، فيما يورد ملحق تقرير عام 2016 أسماء شركات فردية غير ممتثلة ويقيم الأهمية النسبية لمدفوعاتها إلى الحكومة. وفيما يتضمن التقرير تغطية تسوية هدف واحد فقط، يمكن احتساب تغطية تسوية إجمالية نهائية في ضوء إغفالات

[231] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019)، 'ملحق تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016'-مرجع سبق ذكره، ص. 29
[232] فيما يتضمن الجدول عموداً معنون "استلمها/أبلغ عنها" محدداً كيانات حكومية معينة، من غير الواضح ما إذا جيئ بالبيانات مباشرة من كل من الكيانات الحكومية الوارد إسمها.
[233] الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق، قسم جمع الإيرادات في الصفحة القطرية للعراق، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019.
[234] مبادرة EITI العراق (2017)، 'تقرير التقرير السنوي للتقدم المحرز لعام '2016، تم الدخول إليه هنا في كانون الثاني/يناير 2019. يمكن الوصول على النسخة الإنكليزية للتقرير السنوي بشأن التقدم المحرز لعام 2016 هنا.
[235] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019)، 'ملحق تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016'-مرجع سبق ذكره، ص. 36-39.

التقارير. ويتضمن ملحق تقرير عام 2016 التقييم الواضح لمراجع الحسابات المساعد لشمولية وموثوقية البيانات المالية المطابقة. كما يتضمن التقرير توصيات مراجع الحسابات المساعد على اساس توصيات عام 2016 وقدم لمحة عامة عن متابعة الإجراءات التصحيحية الناتجة عن المصادقة، فيما يتضمن ملحق تقرير عام 2016 تقييماً عن متابعة التوصيات المنبثقة عن تقارير مبادرة EITI عام 2014 و2015. كما تم إعداد جداول بيانات موجزة لتقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016.

ووفقاً للمتطلب 4.9، تتطلب مبادرة EITI تقييماً عما إذا كانت المدفوعات والإيرادات خاضعة لمراجعة حسابات موثوقة ومستقلة مطبقة معايير مراجعة الحسابات الدولية. ووفقاً للمتطلب 4.9 (ب، iii) والإطار المرجعي الموحد للمدير المستقل الموافق عليه مجلس إدارة مبادرة EITI، يتعيّن على فريق اصحاب المصلحة والمدير المستقل:

أ. الحرص على أن يقدم المدير المستقل تقييماً عما إذا قدمت كافة الشركات والكيانات الحكومية ضمن إطار عملية تقديم التقارير المتفق عليها، المعلومات المطلوبة. ويتعيّن الإفصاح عن أي ثغرات أو نقاط ضعف في تقارير المدير المستقل في تقرير مبادرة EITI، بما في ذلك تسمية اي كيان لم يمتثل بالإجراءات المتفق عليها، وتقييماً عما إذا كان يحتمل أن يكون لذلك تأثير مهماً على شمولية وموثوقية التقرير.

ب. الحرص على أن يقدم المدير المستقل موجز معلومات عن العمل الذي قام به والقيود على التقييم المقدم، إلى جانب التقييم الواضح للمدير المستقل لشمولية وموثوقية البيانات (المالية) المعروضة.

3.16 الإجراء التصحيحي 16 - توزيع الإيرادات (#5.1)

يتعيّن على فريق اصحاب المصلحة العمل مع مراجع الحسابات المساعد في إعداد تقرير مبادرة EITI التالي وفقاً للمتطلب 5.1، وذلك من أجل تعقب بوضوح أية إيرادات تعدين ونفط وغاز لم يتم تسجيلها في الميزانية الوطنية، وأن يشرح بوضوح تخصيص أي من الإيرادات خارج الميزانية. وللمزيد من تعزيز التنفيذ بموجب المتطلب 5.3، بوسع فريق اصحاب المصلحة أن يأخذ بالاعتبار التعقب بصورة شمولية لإنفاق إيرادات الصناعات الاستخراجية المخصصة لأغراض محددة. سيتمتع هذا الشكل من التشخيص السنوي للإدارة المالية العامة بأهمية خاصة بالنسبة للاتفاق الاحتياطي لصندوق النقد الدولي مع العراق.

النتائج المنبثقة عن المصادقة الأولى

خلصت المصادقة الأولى إلى أن العراق أحرز تقدماً غير كاف في الوفاء بهذا المتطلب. وفيما يوضح تقرير مبادرة EITI لعام 2016 بوضوح أن كافة إيرادات النفط والغاز عدا الإيرادات المجمعة من حكومة إقليم كردستان قد تم تسجيلها في الميزانية الوطنية، كان هناك أدلة تشير إلى أن هناك إيرادات نفط وغاز خارج الميزانية مخصصة لصندوق الأمم المتحدة للتعويضات. لم يوضح التقرير تخصيص اي إيرادات تعدين ونفط وغاز لم يتم تسجيلها في الميزانية الوطنية.

التقدم المحرز منذ المصادقة

يفيد تقرير مبادرة EITI لعام 2016 بأن كافة إيرادات الصناعات الاستخراجية مسجلة في الميزانية الاتحادية، باستثناء الإيرادات المجمعة من حكومة إقليم كردستان (ص. 140,10-141,178). يؤكد ذلك التقرير السنوي للتقدم المحرز لعام 2018 [236]. نسخ عن الميزانية السنوية لحكومة العراق الاتحادية للأعوام 2015-2017[237] وإجراءات مراجعة الحسابات القانونية للحكومة لقطاعيّ التعدين والنفط[238] متاحة على الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق.

[236] مبادرة EITI العراق (كانون الثاني/يناير 2019)، التقرير السنوي للتقدم المحرز في مبادرة EITI العراق، مرجع *سبق ذكره*، *ص*. 32.
[237] الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق، ميزانيات حكومة العراق الاتحادية للأعوام 2015-2017، تم الدخول إليه هنا في آذار/مارس 2019.
[238] الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق، برامج مراجعة الحسابات لقطاعيّ التعدين والنفط، تم الدخول إليه هنا في آذار/مارس 2019.

وفيما تم تخصيص نسبة 5٪ من إيرادات صادرات النفط الخام العراقي لتحويلها من صندوق تنمية العراق إلى صندوق الأمم المتحدة للتعويضات المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 687 عام 1991 وقرارات مجلس الأمن اللاحقة، يلحظ التقرير أن هذه التحويلات غير مسجلة في الميزانية الاتحادية (ص. 140-142). كذلك، يؤكد التقرير انعدام وجود تحويلات من صندوق تنمية العراق إلى صندوق الأمم المتحدة للتعويضات عام 2016 نتيجة تأجيل المدفوعات إلى صندوق الأمم المتحدة للتعويضات منذ تشرين الأول/أكتوبر 2014 بسبب الوضع الأمني في العراق (ص. 142).

ويوضح التقرير أنه وبالرغم من تضمّن الميزانية مساهمة ثابتة من إيرادات صادرات النفط الخام في حكومة إقليم كردستان، لا تتلقى الحكومة الاتحادية هذه الإيرادات في الممارسة، بما في ذلك في عام 2016 (ص. 142,10). يورد التقرير بعض المعلومات بشأن إيرادات صادرات النفط الخام المجمعة من حكومة إقليم كردستان في الفترة الواقعة بين شباط/فبراير وتشرين الأول/أكتوبر 2016 فقط، والتي مصدرها الموقع الشبكي لوزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان (ص. 131)، لكنه لا يوضح تخصيص إيرادات الصناعات الاستخراجية المجمعة من حكومة إقليم كردستان ولا يورد روابط للوصول إلى تقارير حكومة إقليم كردستان المالية ذات الصلة. ويبدو أن ميزانية حكومة إقليم كردستان لعام 2016 ليست متاحة للجمهور، لا على الموقع الشبكي لوزارة التخطيط في حكومة إقليم كردستان[239] ولا على الموقع الشبكي لوزارة المالية والاقتصاد في حكومة إقليم كردستان.[240]

لا يشير التقرير إلى أنظمة تصنيف الإيرادات الوطنية أو الدولية.

تقييم الأمانة العامة

الأمانة العامة الدولية راضية عن كون الإجراء التصحيحي المتعلق بتوزيع الإيرادات قد عولج وتعتبر أن العراق أحرز تقدماً **ملموساً** فيما يتعلق بالمتطلب 5.1. يؤكد تقرير مبادرة EITI لعام 2016 أن كافة إيرادات الصناعات الاستخراجية، عدا الإيرادات المجمعة من حكومة إقليم كردستان، قد سُجلت في الميزانية الوطنية للحكومة الاتحادية. لا يوضح التقرير تخصيص إيرادات الصناعات الاستخراجية المجمعة من حكومة إقليم كردستان، ولا يورد روابط بالتقارير المالية ذات الصلة. غير أن التقرير يورد معلومات متاحة للجمهور بشأن توزيع الإيرادات في إقليم كردستان العراقي لعام 2016 ويشدد بوضوح على الثغرات في المعلومات المتاحة علناً. وفي ضوء موافقة مجلس مبادرة EITI على تكييف العراق للمعلومات التي تغطي تقارير الأعوام 2016-2018، تعتبر الأمانة العامة الدولية أن كافة جوانب المتطلب استوفيت وأن الهدف الأوسع نطاقاً قد حُقق.

ولتعزيز عملية التنفيذ، يشجع العراق على ضمان أن يوضح بشكل علني تخصيص إيرادات الصناعات الاستخراجية غير المسجلة في الميزانية الوطنية، لا سيما الإيرادات المجمعة من حكومة إقليم كردستان، بما في ذلك من خلال تقارير مالية وميزانية ذات صلة حسب الاقتضاء.

3.17 الإجراء التصحيحي 17 - التحويلات دون الوطنية (#5.2)

تماشياً مع المتطلب 5.2، يتعين على فريق اصحاب المصلحة تقييم الأهمية النسبية للتحويلات دون الوطنية والحرص على أن توفر تقارير مبادرة EITI المستقبلية صيغة محددة لاحتساب التحويلات دون الوطنية المرتبطة بإيرادات الصناعات الاستخراجية إلى محافظات فردية، والكشف عن أي تحويلات دون وطنية هامة وعن أي اختلافات بين المبلغ المحول المحتسب وفقاً لصيغة تقاسم الإيرادات ذات الصلة والمبلغ الفعلي الذي تم تحويله بين الحكومة المركزية وكل من الكيانات دون الوطنية ذات الصلة.

النتائج المنبثقة عن المصادقة الأولى

خلصت المصادقة الأولى إلى أن العراق أحرز تقدماً غير كاف في الوفاء بهذا المتطلب. أورد تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2015 وصفاً سريعاً فقط لمخصصات "البترودولار" القانونية وللتحويلات دون الوطنية إلى حكومة إقليم كردستان، إلى جانب مخطط عام لصيغة احتساب التحويلات دون الوطنية. وفيما تم توفير تخصيص البترودولار لمحافظتين اثنين، لم يكن هناك معلومات كافية لتحديد أية اختلافات بين المبالغ التي كان ينبغي تحويلها وفقاً للصيغة والتحويلات الفعلية. واستناداً إلى إفصاح المعهد الحكومي للموارد الطبيعية لمخصصات البترودولار القانونية في الميزانية لكل من المحافظات الـ15 في العراق عام 2015 في تقرير تموز/يوليو 2016 (المعهد الحكومي للموارد الطبيعية، 2016)، شكل قلقاً واقع أن تقرير مبادرة EITI العراق لم يعلق عما إذا إفصاحه عن مخصصات "البترودولار" لمحافظتين فقط كان شاملاً. ورغم أن تحويلات برنامج التعمير والتنمية إلى حكومة إقليم كردستان في النصف الأول من عام 2015 لم تكن مرتبطة قانوناً بإيرادات الصناعات الاستخراجية، فهمت المصادقة

[239] أنظر الموقع الشبكي لوزارة التخطيط في حكومة إقليم كردستان، قسم 'قانون الميزانية واللوائح'، تم الدخول إليه هنا في كانون الثاني/يناير 2019.
[240] أنظر الموقع الشبكي لوزارة المالية والاقتصاد في حكومة إقليم كردستان، قسم 'قانون الميزانية'، تم الدخول إليه هنا في كانون الثاني/يناير 2019.

أن شروط اتفاق بغداد -أربيل تشرين الثاني 2014 - حزيران/يونيو 2015 جعلت هذه التحويلات مرهونة بتحويلات مادية للنفط والغاز من حكومة إقليم كردستان إلى الحكومة الاتحادية (سومو). وفيما أفصح عن التحويلات الفعلية إلى حكومة إقليم كردستان في تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2015، لم يكن هناك معلومات كافية بشأن الصيغة لتسليط الضوء على أية انحرافات بالمبالغ التي كان يتعين تحويلها. لم يخضع أي من هذين النوعين من التحويلات دون الوطنية للتسوية مع الإيصالات دون الوطنية للحكومة.

التقدم المحرز منذ المصادقة

يصف التقرير نوعين من التحويلات دون الوطنية القانونية لنسبة 17٪ من إجمالي إيرادات العراق المدرجة في الميزانية والمحولة من الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان مرتبطة بتحويل مساهمة ثابتة لحصة إيرادات صادرات النفط الخام لحكومة إقليم كردستان، لكنه يؤكد أن التخصيص المدرج في الميزانية لحكومة إقليم كردستان لم يتم تحويله عام 2016.

ويصف التقرير نوعين آخرين من التحويلات دون الوطنية القانونية (ص.147-150). النوع الأول مرتبط بإيرادات الصناعات الاستخراجية ويتألف من 'مخصصات البترودولار' المبيّنة على أنها تحويلات من الميزانية من الحكومة الاتحادية إلى المحافظات الإقليمية التي تستضيف إنتاج النفط والغاز أو محطات التكرير ومرتبطة بمستويات إنتاجها أو تكريرها. يورد التقرير صيغة تقاسم الإيرادات العامة 'لمخصصات البترودولار' (ص. 147) رغم أن مستويات الإنتاج والتكرير عام 2016 في كل محافظة (التي تستند إليها قيم التحويلات دون الوطنية الافتراضية) غير متوفرة في التقرير. ويورد التقرير قيمة 'مخصصات البترودولار' مصنفة حسب المحافظة والمخصصة تماشياً مع صيغة تقاسم الإيرادات، إلى جانب التحويلات والمبالغ المخصصة لكن لم يتم تحويلها (ص. 148). ويسلط التقرير الضوء على أن 'مخصصات البترودولار' حُولت فقط إلى محافظة واحدة من المحافظات السبعة (البصرة) التي كان يتعين أن تتلقى هذه التحويلات عام 2016 ويقتبس تفسير مديرية المحاسبة في وزارة المالية بأن الافتقار إلى التحويلات كان ناجماً عن انعدام وجود مطالبات من المحافظات المعنية وانعدام وجود رسالة من وزارة التخطيط موجهة إلى وزارة المالية تطلب بموجبها تحويل المبالغ المخصصة (ص. 148). وأكدت المشاورات التي أجريت مع أصحاب المصلحة في الحكومة انعدام وجود مخصصات بترودولار فعلية إلى المحافظات غير البصرة عام 2016. كما أكد العديد من مسؤولي الحكومة أنه كان مطلوباً من المحافظات تخصيص مخصصات البترودولار للنفقات الرأسمالية، ما أوشك على مفاقمة التأخيرات في هذه التحويلات دون الوطنية رغم أنه كان يعتبر أن المحافظات نادراً ما تحترم متطلب التخصيص في الممارسة. وشدد أصحاب المصلحة الذين استشيروا من كافة الدوائر على الاهتمام العام الكبير في مخصصات البترودولار وعن قلق واسع النطاق بشأن عدم تنفيذ التحويلات في الممارسة.

النوع الثاني من التحويلات دون الوطنية غير المرتبطة بإيرادات الصناعات الاستخراجية يتألف من مخصصات برنامج تنمية المحافظات الموصوفة على أنها تحويلات عامة إلى المحافظات (بما في ذلك في حكومة إقليم كردستان) لتمويل خطط إنمائية موافق عليها من كل مجلس محافظة (ص. 149). وصفت هذه على أنها مرتبطة بسكان كل محافظة بدلاً من ارتباطها بإيرادات الصناعات الاستخراجية (ص. 149). مع ذلك، رغم عدم كونها متصلة بالصناعات الاستخراجية، يصف التقرير الصيغة العامة لتقاسم الإيرادات، وإن لم تكن الصيغة والمتغيرات المحددة لعام 2016، وقيمة مخصصات عام 2016 من مخصصات برنامج تنمية المحافظات تماشياً مع صيغة تقاسم الإيرادات وقيمة التحويلات دون الوطنية المنفذة عام 2016 والمصنفة حسب المحافظة (ص. 149).

تقييم الأمانة العامة

الأمانة العامة الدولية راضية عن الإجراء التصحيحي في معالجة التحويلات دون الوطنية وتعتبر أن العراق أحرز تقدماً **مرضياً** بشأن المتطلب 5.2. يؤكد تقرير مبادرة EITI لعام 2016 انعدام وجود تحويلات دون وطنية فعلية أجريت إلى حكومة إقليم كردستان عام 2016، لكنه يصف الصيغة العامة لتقاسم الإيرادات. ويصف التقرير النوع الوحيد للتحويلات دون الوطنية المرتبطة بإيرادات الصناعات الاستخراجية التي كانت فعلية عام 2016، وهي 'مخصصات البترودولار'، ويوفر الصيغة العامة لتقاسم الإيرادات ويسلط الضوء على الاختلافات بين تحويل المبالغ المحتسبة وفقاً للصيغة العامة لتقاسم الإيرادات ذات الصلة والمبلغ الفعلي الذي حُول بين الحكومة الاتحادية وكل محافظة معنية. ويصف التقرير نوعاً ثانياً من التحويلات دون الوطنية غير المرتبطة بإيرادات الصناعات الاستخراجية موفراً الصيغة العامة لتقاسم الإيرادات ومسلطاً الضوء على الاختلافات نفسها بين التحويلات المخصصة والتحويلات المنفذة عام 2016.

ولتعزيز عملية التنفيذ، قد يرغب العراق بالحرص على أن تكون تفاصيل احتساب مخصصات التحويلات دون الوطنية مرتبطة بإيرادات الصناعات الاستخراجية مفصحاً عنها للجمهور. ونظراً إلى أنه يمكن أن تأخذ المصلحة العامة الشديدة في العراق بالاعتبار مطابقة التحويلات دون الوطنية للصناعات الاستخراجية مع ايصالات المحافظات وفق ما يتم تشجيعه في المتطلب 5.2. يشجع العراق على النظر في طرائق للإفصاح المنتظم عن المعلومات المتعلقة بالتحويلات دون الوطنية للصناعات الاستخراجية من خلال نظم حكومية روتينية مثل الميزانية السنوية أو الموقع الشبكي لوزارة المالية.

3.18 الإجراء التصحيحي 18 - النفقات الاجتماعية (#6.1)

تماشياً مع المتطلب 6.1، يتعين على فريق اصحاب المصلحة أن يضمن بوضوح أن يتم تصنيف التبليغ عن النفقات الاجتماعية الإلزامية حسب نوع المدفوعات والمستفيدين، موضحاً إسم ووظيفة أي من المستفيدين غير الحكوميين (طرف ثالث) من النفقات الاجتماعية الإلزامية. وقد يرغب فريق اصحاب المصلحة أيضاً بالنظر في إمكانية تسوية النفقات الاجتماعية الإلزامية.

النتائج المنبثقة عن المصادقة الأولى

خلصت المصادقة الأولى إلى أن العراق أحرز تقدماً غير كاف في الوفاء بهذا المتطلب. عرض تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2015 وصفاً عاماً لبعض أنواع النفقات الاجتماعية الإلزامية وأفصح عن بعض هذه النفقات لكن ليس عن كلها. وكان تصنيف بعض الإنفاق الاجتماعي غير واضح، كذلك التمييز بين الإنفاق النقدي والعيني، ولم يتم تحديد أي من المستفيدين غير الحكوميين من النفقات الاجتماعية الإلزامية بوضوح.

التقدم المحرز منذ المصادقة

يصف تقرير مبادرة EITI لعام 2016 نوعين من النفقات الاجتماعية الإلزامية، لا سيما المنافع الاجتماعية والمساهمات الاجتماعية (ص. 152-157).

المنافع الاجتماعية: المنفعة الأولى المنصوص عليها في قرار لجنة الطاقة التابعة لمجلس الوزراء رقم 139 في كانون الأول/ديسمبر 2013 وصفت على أنها تتطلب من كافة شركات النفط الدولية العاملة بموجب عقود خدمات أن تتحمل نفقات "وصولاً إلى" 5 ملايين دولار أمريكي على منافع اجتماعية في المناطق المحيطة بحقول النفط وبلوكات الاستكشاف التي تعمل عليها. يوضح التقرير أن هذه النفقات الاجتماعية هي قابلة لاسترداد التكاليف من جانب شركات النفط الدولية. ويشرح التقرير أن هذه النفقات الاجتماعية الإلزامية لم تطابق نظراً إلى أن مجموعها بلغ أقل من واحد في المئة من إجمالي إيرادات الحكومة من الصناعات الاستخراجية عام 2016، وبالتالي لم تعتبر هامة. ويلحظ التقرير إلى أنه كان مطلوباً من المشغلين الإفصاح من طرف واحد عن هذه النفقات الاجتماعية الإلزامية من أجل إعداد تقرير مبادرة EITI لعام 2016 (ص. 152).

تظهر الإفصاحات أن من بين البلوكات الـ18 العاملة، ابلغت خمس شركات نفط دولية عن هذه النفقات الاجتماعية الإلزامية، وأفادت ثماني شركات دولية أنها لم تتحمل نفقات اجتماعية إلزامية عام 2016 وخمس شركات لم تبلغ (ص.153-156). يوضح التقرير وملحقه أن بالنسبة لأربع شركات مشغلة من الشركات الخمسة التي لم تبلغ عن نفقاتها الاجتماعية الإلزامية، كانت البيانات مستقاة من شركات النفط الوطنية حاملات التراخيص ذات الصلة استناداً إلى التقرير القانوني لشركات النفط الدولية بشأن هذه النفقات والمقدم إلى الحكومة (ص. 152؛ الملحق ص. 31). يمكن تقدير الأهمية النسبية للمدفوعات من أربع شركات من أصل الخمسة المبلغة استناداً إلى إفصاحات شركات النفط الوطنية الموفرة (ص. 154-156). بالنسبة للمشغلة[241] الوحيدة التي لم يتم الإفصاح عن نفقاتها الاجتماعية الإلزامية من جانب شركات النفط الدولية أو شركات النفط الوطنية، يلحظ التقرير ان النفقات الاجتماعية الإلزامية لم تكن مستحقة نظراً إلى أن البلوك 12 كان لا يزال في مرحلة الاستكشاف (ص. 154). كرر هذا التوضيح مراجع الحسابات المساعد خلال المشاورات. غير ان هذه المعلومات تناقض وصف التقرير لهذه النفقات الاجتماعية الإلزامية (المبينة على أنها قابلة للتطبيق على البلوكات خلال كلا مرحلة الاستكشاف ومرحلة الإنتاج) (ص. 152). أوضح مسؤولو الحكومة الذين استشيروا أن لا بد أن يكون ذلك خطأ في الطباعة وأن النفقات الاجتماعية الإلزامية مطلوبة تعاقدياً فقط عندما ينتقل المشروع إلى مرحلة الإنتاج. ويؤكد ملحق تقرير مبادرة EITI لعام 2016 أن النفقات الاجتماعية الإلزامية ليست قابلة للتطبيق في بلوكات النفط والغاز في مرحلة الاستكشاف.[242]

تتضمن المعلومات المفصح عنها في التقرير عن هذه النفقات الاجتماعية الإلزامية إسم الحقل والمشغل ووصف المشروع (لثمانية مشغلين من أصل تسعة)، وإسم المستفيد (لستة مشغلين من أصل تسعة)، هوية مستلم الأموال (المتعاقد) (لأربعة مشغلين من أصل تسعة) ومبلغ النفقات (ص. 154-156). وفي الملحق، يتم عرض الإفصاحات من طرف واحد عن النفقات الاجتماعية الإلزامية مصنفة حسب وصف المشروع وإسم المستفيد وهوية مستلم الأموال (المتعاقد) ومبلغ النفقات لسبعة مشغلين من أصل الثمانية المدرجة أسماءهم.[243] وفيما لا يفيد التقرير وملحقه صراحة عما إذا كانت هذه النفقات الاجتماعية الإلزامية تمت نقداً أو عينياً، يمكن استنتاج هذا التمييز استناداً إلى هوية مستلمي الأموال الموفرة من أربعة مشغلين من أصل تسعة الذين تم التبليغ عن نفقاتهم الاجتماعية الإلزامية هذه.

المشاريع الاجتماعية: النوع الثاني من النفقات الاجتماعية الإلزامية الموصوفة هو مطلوب من كافة المؤسسات المملوكة للدولة وفقاً للمادة 11 من قانون الشركات العامة لسنة 1991 رقم 22 (ص. 156-157). وصفت النفقات الاجتماعية الإلزامية المطلوبة على أنها تمثل نسبة خمسة في المئة من الأرباح الصافية للمؤسسات المملوكة للدولة إلى جانب تقسيم مستلمي هذه النفقات الاجتماعية الإلزامية (ص. 156). يصف التقرير وجهة نظر فريق اصحاب المصلحة بأن هذه النفقات الاجتماعية الإلزامية كانت "غير هامة" عام 2016 كتبرير لاستبعادها من إطار التسوية (ص. 156) مع وجود بيانات عن النفقات الاجتماعية الإلزامية التي تحملتها المؤسسات المملوكة للدولة (ص. 157) والتي تفيد بأنها بلغت أقل من نسبة واحد في المئة من إجمالي إيرادات الحكومة من الصناعة الاستخراجية عام 2016.

يؤكد التقرير أيضاً أن مؤسسة مملوكة للدولة واحدة فقط تعمل في التعدين حققت ربحاً عام 2016 رغم أنه لا يسميها ويفيد فقط بأن المؤسسة لم تكشف عن معلومات بشأن نفقاتها الاجتماعية الإلزامية (ص. 156). تم الكشف عن التقرير من طرف واحد لمؤسستين مملوكتين للدولة (شركة نفط الوسط وشركة نفط الشمال) والمعلومات التي يتضمنها مصنفة حسب أغراض النفقات رغم أن التقرير لا يحدد باتساق هوية المستفيدين غير الحكوميين. وفيما لا يحدد التقرير ما إذا كانت هذه النفقات موفرة نقداً أو عينياً، يمكن الافتراض أن المؤسسات المملوكة للدولة سددت مدفوعات نقداً نظراً إلى الإشارة إلى أن المؤسسات المملوكة للدولة دفعت المبالغ مباشرة إلى مستلمين معنيين.

الدعم التدريبي: يصف التقرير نوعاً ثالثاً من النفقات الاجتماعية رغم توفيره معلومات متناقضة عما إذا كانت هذه إلزامية. وصفت هذه على أنها مساهمات شركات نفط دولية لدورات تدريبية وللتكنولوجيا ومنح دراسية وفقاً للشروط التعاقدية (معروفة بصندوق التدريب والتكنولوجيا والمنح الدراسية)، لكن التقرير يفيد بأنها "*نفقات إلزامية وفق شروط العقد، لكنها ليست شكلاً من النفقات الاجتماعية الإلزامية*" دون مزيد من التوضيح (169). وأوضح مراجع الحسابات المساعد عند استشارته أن فريق اصحاب

[241] باشنفت، مشغلة بلوك 12
[242] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019)، 'ملحق تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016'-مرجع سبق ذكره، ص. 31
[243] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019)، 'ملحق تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016'-مرجع سبق ذكره، ص. 32-33

المصلحة المتعددين وافقوا على أن هذه النفقات لا تعتبر نفقات اجتماعية إلزامية رغم كونها مصنفة على أنها كذلك في شروط العقد. ويوضح ملحق تقرير عام 2016 أن مساهمات شركات النفط الدولية لصندوق التدريب والتكنولوجيا والمنح الدراسية هي نفقات قابلة لاسترداد تكاليفها وفقاً لاتفاق شركات النفط الدولية مع وزارة النفط التي ترد المال لشركات النفط الدولية لقاء تكاليف تنمية القوة العاملة في وزارة النفط ومراكز البحوث والتحويلات في مجال التكنولوجيا. بالتالي، لم تعتبر نفقات اجتماعية إلزامية.[244]

ويورد التقرير ثماني شركات نفط دولية تبلغ عن هذه النفقات (وأربع بيانات لشركات تفيد بأنها لم تقدم برامج تدريبية عام 2016)، إلى جانب معلومات تتضمن إسم شركة النفط الدولية وإسم الحقل وعنوان الدورة التدريبية وعدد من المستفيدين والتكاليف (ص. 169-204,170-205). ورغم أن التقرير لا يفيد صراحة بأن النفقات على هذه الدورات التدريبية مسددة عينياً وليس نقداً، يمكن استخلاص ذلك من خلال الإشارة إلى أن المستفيدين كانوا أنفسهم مشاركين في الدورات (ص. 169-170).

نفقات اجتماعية طوعية: يصف التقرير النفقات الاجتماعية الطوعية ويورد ثلاثة إفصاحات لمشغلين من طرف واحد عن نفقاتهم الاجتماعية الطوعية عام 2016 ويقتبس ضمانات ست شركات نفط دولية بأنها لم تقم بأي إنفاق اجتماعي طوعي عام 2016 (ص. 158-160). تتضمن المعلومات الموفرة إسم المشغل والحقل ووصفاً للمشروع وإسم المستفيد وهوية مستلم الأموال (المتعاقد) والمبلغ المنفق.

تقييم الأمانة العامة

تعتبر الأمانة العامة الدولية أن الإجراء التصحيحي بشأن النفقات الاجتماعية عولج جزئياً وتعتبر أن العراق أحرز تقدماً **ملموساً** بشأن المتطلب 6.1. يصف تقرير مبادرة EITI لعام 2016 نوعين من النفقات الاجتماعية الإلزامية، فيما يوضح ملحقه بأن نفقات شركات النفط الدولية بشأن الدورات التدريبية ليست شكلاً من أشكال النفقات الاجتماعية الإلزامية. يورد التقرير وملحقه إفصاحات الشركات من طرف واحد عن كمية كبيرة من المعلومات بشأن النفقات الاجتماعية الإلزامية المدرجة في المتطلب 6.1 (أ)، بما في ذلك هوية المستفيدين وسواء كانت النفقات نقدية أو عينية، وإن لم تكن لكافة النفقات الاجتماعية الإلزامية المبلغ عنها. يثير القلق عدم إفصاح عدة شركات هامة عن النفقات الاجتماعية الإلزامية. كما يورد التقرير ثلاث تقارير شركات تبلغ عن نفقاتها الاجتماعية الإلزامية. ولم تعتبر أي من الشركات العاملة في إقليم كردستان هامة (أنظر *المتطلب 4.1 و4.6*).

ووفقاً للمتطلب 6.1، يتعين بالعراق الحرص على أن تكون النفقات الاجتماعية الإلزامية المبلغ عنها مصنفة حسب نوع الدفع والمستفيد، موضحة إسم ووظيفة أي من المستفيدين (طرف ثالث) غير الحكوميين وما إذا كانت هذه النفقات مسددة نقداً أو عينياً.

3.19 الإجراء التصحيحي 19 - المساهمة الاقتصادية (#6.3)

تماشياً مع المتطلب 6.3، يتعين على فريق أصحاب المصلحة الحرص على توفير تقارير مبادرة EITI المستقبلية الصناعات الاستخراجية في النفط والغاز والتعدين في العراق (بما في ذلك إقليم كردستان)، والحصة في الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات الحكومة والتصدير والتوظيف بالأرقام المطلقة والنسبية، كما يتعين عليه الحرص على أن يحدد موقع كافة الإنتاجات الهامة.

النتائج المنبثقة عن المصادقة الأولى

خلصت المصادقة الأولى إلى أن العراق أحرز تقدماً ملموساً في الوفاء بهذا المتطلب، حيث أورد تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2015 بالأرقام المطلقة والنسبية حصة قطاع النفط والغاز من الناتج المحلي الإجمالي (وإن كانت بالأسعار الحالية بدلاً من الأسعار الثابتة)، وإيرادات الحكومة والصادرات والتوظيف. كما وفر خريطة للمناطق الرئيسية لإنتاج النفط والغاز، باستثناء إقليم كردستان.

[244] *المرجع نفسه*، ص.34

غير أن تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2015 لم يوفر أياً من المعلومات المتعلقة بقطاع التعدين، ولا بشأن قطاع النفط والغاز في إقليم كردستان العراق. كما لم يتضمن التقرير صادرات الصناعات الاستخراجية كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات.

التقدم المحرز منذ المصادقة

الحصة من الناتج المحلي الإجمالي: يورد تقرير مبادرة EITI لعام 2016 كلا مساهمة النفط الخام و"أنواع أخرى من التعدين" في الناتج المحلي الإجمالي للعراق عام 2016 بالأرقام المطلقة والنسبية وكحصة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية الأساسية وهذه المعلومات مستقاة من وزارة التخطيط (ص. 162). لا يذكر التقرير معلومات عن مساهمة الصناعات الاستخراجية بشكل خاص في حكومة إقليم كردستان في الناتج المحلي الإجمالي.

إيرادات الحكومة: يورد التقرير مساهمة إيرادات الصناعات الاستخراجية في إجمالي إيرادات الحكومة الاتحادية بكلا الأرقام المطلقة والنسبية مصنفة حسب تدفق الإيرادات ومستقاة من وزارة المالية (ص. 163). والمعلومات عن مساهمة إيرادات النفط والغاز المجمعة من حكومة إقليم كردستان هي موفرة في التقرير، لكن فقط كحصة من إجمالي إيرادات الصناعات الاستخراجية (ص. 108)، وليست بالأرقام المطلقة والنسبية.

الصادرات: يورد التقرير مساهمة صادرات النفط الخام والإنتاج النفطي في كل عام من الفترة 2013-2016 بالأرقام المطلقة والنسبية، إلى جانب قيمة إجمالي الصادرات والتي يمكن من خلالها احتساب المساهمة النسبية للصناعات الاستخراجية في الصادرات (ص.164). استقت البيانات من وزارة التخطيط. ويوفر التقرير قيمة صادرات النفط الخام من جانب حكومة إقليم كردستان للفترة الممتدة بين شباط/فبراير وتشرين الأول/أكتوبر 2016 بالأرقام المطلقة والنسبية (ص. 105)، لكن ليس كحصة من إجمالي الصادرات. ليس هناك المزيد من البيانات الحديثة المتوفرة على الموقع الشبكي لوزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان في وقت إجراء المصادقة الثانية على العراق.[245] لكن يمكن تقدير القيمة النسبية لصادرات النفط الخام في إقليم كردستان للفترة الواقعة بين شباط/فبراير وتشرين الأول/أكتوبر 2016 استناداً إلى البيانات الواردة في التقرير (ص. 164,105).

التوظيف: يوفر التقرير بالأرقام المطلقة والنسبية مساهمة وزارة النفط وأجزاءها المكونة في إجمالي أعمال التوظيف (ص. 165)، والمؤسسات المملوكة للدولة العاملة في النفط والغاز (ص. 166) وفي حقول جولات التراخيص (ص. 167)، وشركات النفط الدولية (ص. 168) وقطاع التعدين (ص. 166)، مستقاة من الوزارات المعنية، والمؤسسات المملوكة للدولة وشركات النفط الدولية. لا وجود لمعلومات في التقرير عن التوظيف في الصناعات الاستخراجية في إقليم كردستان. ويوفر ملحق تقرير عام 2016 أرقام مراجعة للتوظيف في قطاعيّ النفط والغاز والتعدين ويشير إلى أنها أعلى أرقام استقت من الميزانية الاتحادية لعام 2016.[246] تتضمن هذه البيانات التوظيف في كافة الوزارات والمؤسسات المملوكة للدولة المعنية.

المواقع: يورد التقرير لمحة عامة عن المواقع الرئيسية للإنتاج، بما في ذلك خرائط لمواقع لنفط والغاز في العراق الاتحادي (ص.186)، ومواقع النفط والغاز في إقليم كردستان العراقي (ص. 192)، ومواقع الترسبات المعدنية في أنحاء العراق (ص. 200). تتضمن بيانات النفط والغاز الموفرة في التقرير أسماء المواقع (أنظر المتطلب 3.2). ويتم توفير مواقع إنتاج المعادن من جانب شركة الدولة لصناعات التعدين موصوفة على أنها المؤسسة الوحيدة المملوكة للدولة العاملة في التعدين في العراق الاتحادي (ص. 36).

تقييم الأمانة العامة

الأمانة العامة الدولية راضية عن الإجراء التصحيحي لمعالجة المساهمة الاقتصادية وتعتبر أن العراق أحرز تقدماً **مرضياً** بشأن المتطلب 6.3. يورد تقرير مبادرة EITI لعام 2016 بالأرقام المطلقة والنسبية، مساهمة الصناعات الاستخراجية (بما في ذلك التعدين) في الإنتاج المحلي الإجمالي وإيرادات الحكومة والصادرات والتوظيف في العراق الاتحادي. ويسلط الضوء بوضوح

[245] الموقع الشبكي لوزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان، 'بيانات الصادرات الشهرية والإنتاج'، مرجع سبق ذكره.
[246] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019)، 'ملحق تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016'-مرجع سبق ذكره، ص 34-35

على التحديات في استقاء البيانات من حكومة إقليم كردستان وبذلت جهود لاستقاء معلومات متاحة للجمهور حيث كان ذلك ممكناً. يورد التقرير معلومات متاحة علناً عن المساهمة الاقتصادية للصناعات الاستخراجية في إقليم كردستان العراقي لعام 2016 ويشدد بوضوح على الثغرات في المعلومات المتاحة علناً. وفي ضوء موافقة مجلس إدارة مبادرة EITI على التنفيذ المكيف للعراق في تغطية تقارير مبادرة EITI أعوام 2016-2018، تعتبر الأمانة العامة الدولية أن كافة جوانب المتطلب استوفيت وأن الهدف الأوسع نطاقاً قد تحقق.

ولتعزيز عملية التنفيذ، يشجع العراق على ضمان أن تكون المعلومات عن مساهمة الصناعات الاستخراجية في حكومة إقليم كردستان في الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات الحكومة والصادرات والتوظيف متاحة علناً. ويشجع العراق على دراسة النطاق الذي يمكنه أن يوفر من خلاله معلومات محدثة عن الاقتصاد الكلي بشأن مساهمة الصناعات الاستخراجية في الوقت الملائم من خلال إفصاحات حكومية منتظمة.

3.20 الإجراء التصحيحي 20 - المناقشات العامة (#7.1)

تماشياً مع المتطلب 7.1، يتعين على مبادرة EITI العراق الحرص على أن تكون التقارير المستقبلية شاملة ومعززة فعلياً ومتاحة للجمهور وتساهم في المناقشات العامة. ويتعين على مبادرة EITI العراق الأخذ بالاعتبار وضع استراتيجية تواصل ذات نظرة أبعد من بناء سمعة لمعالجة الأولويات الوطنية المحددة في خطة العمل. كما يتعين على مبادرة EITI العراق الاتفاق على سياسة بشأن الوصول إلى البيانات وإصدارها وإعادة استخدامها وجعل تقارير مبادرة EITI متاحة في نسق بيانات مفتوحة على الإنترنت.

النتائج المنبثقة عن المصادقة الأولى

خلصت المصادقة إلى أن العراق أحرز تقدماً ملموساً في الوفاء بهذا المتطلب. أصدرت مبادرة EITI العراق العديد من النسخ الورقية لتقرير مبادرة EITI العراق والتي وزعت على نطاق واسع. ورغم أن تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2015 لم يترجم حتى الآن إلى اللغة العربية والكردية ولم يتم نشر موجز تقرير بحلول بدء المصادقة، اعتبر ذلك ممارسة متبعة في العراق. كما بذلت جهود ايضاً لتجديد الموقع الشبكي للمبادرة EITI وعززت الأمانة العامة الوطنية فعلياً مبادرة EITI من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. لكن شعر أصحاب المصلحة بقلق كبير كون تقرير عام 2015 كان محيراً وتصعب قراءته، وأن جهود الترويج لم تساهم فعلياً في المناقشات العامة. ولم يوافق العراق على سياسة واضحة بشأن الوصول إلى البيانات وإصدارها وإعادة استخدامها وتقارير مبادرة EITI لم تكن متوفرة بنسق بيانات مفتوحة على الإنترنت.

التقدم المحرز منذ المصادقة

وافق فريق اصحاب المصلحة في مبادرة EITI العراق على تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016 الذي صدر في مؤتمر صحفي ترأسه رئيس فريق اصحاب المصلحة ونائب رئيس مجلس الوزراء ثامر الغضبان في كانون الأول/ديسمبر 2018 وفي مؤتمر صحفي في شباط/فبراير 2019 ووافق على نشره. ووافق فريق اصحاب المصلحة على ملحق تقرير مبادرة EITI لعام 2016 ونشره في نيسان/أبريل 2019.

الشمولية: نشرت مبادرة EITI العراق على موقعها الشبكي تقرير عام 2015 و2016 وموجز جداول بيانات ونسخ مبسطة للتقرير باللغتين الإنكليزية والعربية ، إلى جانب بعض البيانات المصورة.[247] ونشر الموقع الشبكي رسمين بيانيين يتعلقان بإيرادات النفط والغاز والميزانية حتى تاريخه، إلى جانب خريطة مصدر ثانوية لحقول النفط والغاز المخصصة بموجب عقود خدمات.[248] ويوثق التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز لعام 2018 الاستخدام المكثف لذاكرات التخزين الخارجية المحمولة في توزيع تقارير مبادرة EITI العراق.[249] ومع خطة عمل مبادرة EITI العراق 2018-2019، تمت ترجمة تقرير مبادرة EITI لعام 2016 وملحقه إلى اللغتين الكردية والعربية[250]، رغم أنه يبدو أن النسخ الكردية ليست متاحة على الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق.

[247] الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق، قسم 'تقارير ومنشورات - التقرير السنوي'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019
[248] الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق، قسم 'الخرائط والرسوم البيانية'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019
[249] مبادرة EITI العراق (كانون الثاني/يناير 2019)، تقرير مبادرة EITI بشأن التقدم المحرز لعام 2018، مرجع سبق ذكره، ص. 32
[250] وفرت الأمانة العامة لمبادرة EITI العراق النسخ الكردية لتقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016 وموجزه لكن يبدو أنها ليست منشورة على الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق في وقت إجراء المصادقة الثانية على العراق. مبادرة EITI العراق (كانون الثاني/يناير 2019)، تقرير مبادرة EITI بشأن التقدم المحرز لعام 2018، مرجع سبق ذكره، ص. 11,9-12

الترويج: واصل العاملون في الأمانة العامة الوطنية نشاطهم كمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي من خلال عقد اجتماعات وإقامة حلقات عمل بانتظام يتبادلونها على الإنترنت خلال الفترة الممتدة بين 2017-2019.[251] وتشير الأدلة المتاحة علناً إلى أن الأمانة العامة لمبادرة EITI العراق استمرت تؤدي دور محرك جهود النشر والاتصال في هذه الفترة.[252] وثمة أدلة بشأن إجراء المنسق الوطني لمبادرة EITI العراق محيي الدين في الفترة بين 2017-2019 مقابلات بصورة متكررة نسبياً، مثلاً في ايار/مايو 2018[253] وفي نيسان/أبريل 2019 [254]. لكن لا وجود لأدلة تشير إلى بذل أعضاء منفردين من فريق اصحاب المصلحة جهوداً في النشر. لكن مع مشاركة متنامية للحكومة على مستوى رفيع في تنفيذ مبادرة EITI العراق بشكل عام منذ تشرين الأول/أكتوبر 2018، يبدو أنه كان هناك تغطية إعلامية وطنية متنامية لأنشطة مبادرة EITI العراق. وتشكل تغطية نائب رئيس الوزراء ثامر الغضبان مترئساً إصدار تقرير مبادرة EITI العراق لعام 2016 في كانون الأول/ديسمبر 2018 مثلاً على ذلك.[255] لكن معظم أصحاب المصلحة غير المشاركين مباشرة في تنفيذ مبادرة EITI والذين استشيروا اعتبروا أنه لم يكن هناك نشر كبير لنتائج تقرير مبادرة EITI، لكنهم لحظوا أن الأمانة العامة لمبادرة EITI العراق كانت نشطة في السعي إلى تعزيز مبادرة EITI عموماً.

لم يتفق فريق اصحاب المصلحة على استراتيجية لعدة أعوام كون استراتيجية اتصال أولى كانت مصنفة من العاملين في الأمانة العامة على أنها "بدائية". وبدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، يخطط فريق اصحاب المصلحة لإقامة حلقة عمل في منتصف عام 2019 لوضع استراتيجية اتصال.

إمكانية وصول الجمهور: نظمت الأمانة العامة لمبادرة EITI العراق أنشطة بناء قدرات واتصال لوسائط الإعلام الوطنية، بما في ذلك حلقة عمل في آذار/مارس 2019 لـ17 ممثلاً وناشطاً في وسائل الإعلام.[256] وتضمنت أنشطة بناء قدرات أخرى حلقة دراسية عن الإجراءات التصحيحية المنبثقة عن المصادقة في بغداد لأعضاء فريق اصحاب المصلحة وأصحاب مصلحة من الدوائر الثلاثة في كانون الثاني/يناير 2018، وحلقة عمل تدريبية للمجتمع المدني بشأن مسؤوليات رصد الدوائر في مبادرة EITI في بغداد في شباط/فبراير 2018، وأنشطة أخرى.[257] وتضمنت خطة العمل لفترة 2018-2019 مخصصات بقيمة عشرة آلاف دولار أمريكي للمشاركة في أحداث اقامتها الحكومة بشأن قطاع الصناعات الاستخراجية لضمان مساهمة مبادرة EITI العراق في المناقشات الوطنية. كما تتضمن خطة العمل أحكاماً لنشر معلومات التراخيص التي اعتزمت مبادرة EITI العراق نشرها على موقعها الشبكي.

البيانات المفتوحة: وضع فريق اصحاب المصلحة سياسة البيانات المفتوحة في حلقة عمل دامت ثلاثة ايام في كانون الأول/ديسمبر 2016، ويسرتها الأمانة العامة الدولية. سياسة مبادرة EITI العراق للبيانات المفتوحة منشورة على الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق.[258] تعطي السياسة شروط إصدار واستخدام وإعادة استخدام بيانات مبادرة EITI العراق. وفي الممارسة، تم نشر بيانات من تقارير مبادرة EITI العراق الثلاثة الأولى وفق معيار مبادرة EITI والتي تغطي فترة 2013-2015 بنسق مقروء آلياً على الصفحة القطرية للعراق في الموقع الشبكي العالمي للمبادرة EITI،[259]، مع منشورات عن موجز بيانات عام 2016 المتوقع وضع

---

[251] أنظر صفحة مبادرة العراق على فايسبوك، تم الدخول إليها هنا في نيسان/أبريل 2019

[252] الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق، قسم 'الصور والفيديوهات'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/ابريل 2019؛ صفحة مبادرة EITI العراق على فايسبوك، مرجع سبق ذكره.

[253] مبادرة EITI العراق (أيار/مايو 2018)، 'تقرير الصباح بشأن مبادرة EITI '، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019

[254] مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2019)، 'محيي الدين/ اتشر وزارة النفط عقود الشفافية وتأمل بنشر عقود منح التراخيص خلال الأسبوع القادم'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019

[255] مبادرة EITI العراق (كانون الأول/ديسمبر 2018)، 'تعلن مبادرة EITI إصدار تقريرها الجديد في مؤتمر صحفي يوم الأربعاء في 26 كانون الأول/ديسمبر 2018'، تم الدخول إليه هنا؛ ومبادرة EITI العراق (كانون الأول/ديسمبر 2018)،، 'دعم مبادرة EITI الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019

[256] مبادرة EITI العراق (آذار/مارس 2019)، 'نحو إدارة قطاع النفط، تنظم مبادرة EITI الشفافية حلقة تفاعلية مع وسائط الإعلام'، تم الدخول إليه هنا في نيسان 2019

[257] أنشطة بناء قدرات أخرى تضمنت حلقة عمل بشأن النفقات الاجتماعية وأثرها في بغداد في شباط/فبراير 2018، وحلقة عمل بشأن آليات تسعر سومو لصادرات النفط الخام في آذار/مارس 2018، وحلقة عمل لشركات النفط الدولية وشركات النفط الوطنية في البصرة ومحافظة ميسان وذي قار في البصرة في آذار/مارس 2018، ومائدة مستديرة بشأن تحويلات البترودولار في البصرة في آذار/مارس 2018، وحلقة عمل للكيانات الحكومية بشأن الإفصاحات المنتظمة في نيسان/أبريل 2018، وحلقة عمل بشأن القواعد الداخلية للمجتمع المدني والترشيحات للعضوية في فريق اصحاب المصلحة في بغداد في حزيران/يونيو 2018، وحلقة عمل عامة بشأن بناء القدرات في دبي في حزيران/يونيو 2018. أنظر اللمحة العامة عن أنشطة بناء القدرات من جانب الأمانة العامة لمبادرة EITI العراق، غير منشورة.

[258] الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق، سياسة البيانات المفتوحة لمبادرة EITI العراق، تم الدخول إليه هنا في أيار/مايو 2019

[259] https://eiti.org/iraq#revenue-collection

اللمسات النهائية عليه *(أنظر المتطلب 4.9)*. وأعدت الأمانة العامة الدولية نماذج موجز جداول بيانات لتقارير مبادرة EITI العراق تغطي فترة 2009-2012.[260]

ويتوفر موجز لبيانات تقارير العراق لفترة 2009-2015 على كلا الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق[261] وعلى الصفحة القطرية للعراق على الموقع الشبكي العالمي[262]. أما موجز بيانات عام 2016 فهو لم يصدر ريثما تستعرضه نهائياً الأمانة العامة الدولية *(أنظر المتطلب 4.9)*. ويلحظ التقرير السنوي للتقدم المحرز لعام 2018 التقدم المحرز في توفير البيانات من تقارير مبادرة EITI في نسق بيانات مفتوحة على الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق.[263]

المساهمة في المناقشات العامة: لا وجود لدليل على الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق أو من استعراض سريع للمصادر المتاحة علناً لاستخدام بيانات مبادرة EITI العراق كجزء من البحوث أو الدعوة أو كسب التأييد. وفيما هناك تغطية إعلامية وطنية لأحداث متفرقة أو محددة للمبادرة EITI[264]، لا يوجد أدلة عن استخدام بيانات مبادرة EITI تتعدى تحليل المجتمع المدني ومقالات رأي تنتقد تقارير مبادرة EITI العراق.[265]

لكن تصاريح الحكومة اشارت بشكل متزايد إلى تنفيذ مبادرة EITI العراق *(أنظر المتطلب 1.1)*. تشير خطة تنمية العراق الوطنية 2018-2022 صراحة إلى فريق اصحاب المصلحة في مبادرة EITI العراق (لجنة الصناعات التحويلية والاستخراجية) على أنه يوفر أدلة تستطيع الحكومة أن تسند صنع سياساتها عليها.[266]

تقييم الأمانة العامة

تعتبر الأمانة العامة الدولية أن الإجراء التصحيحي بشأن المناقشات العامة قد عولج جزئياً وتعتبر أن العراق أحرز تقدماً **ملموساً** بشأن المتطلب 7.1 *مع تحقيق تحسن كبير*. تقارير مبادرة EITI العراق هي مفهومة ومنشورة باللغات المحلية وبنسق بيانات مفتوحة، رغم أنها تبدو معززة فعليا على الإنترنت أكثر منها من خلال المطبوعات أو الاتصال النشط. ورغم أن الأمانة العامة لمبادرة EITI العراق بذلت جهوداً لنشر تقارير مبادرة EITI، لا وجود لأدلة في الممارسة تشير إلى مساهمة أعضاء فريق اصحاب المصلحة في الاتصال والنشر. ورغم كون تقارير مبادرة EITI بحد ذاتها متاحة للجمهور على الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق، لا وجود لأدلة تشير إلى أن بيانات مبادرة EITI تستخدم في الممارسة. وتميل البيانات المستقاة من التقارير إلى أن تبقى في مخزنة في صومعة غير مساهمة بشكل ملموس في المناقشات العامة بشأن الصناعات الاستخراجية في العراق. وجرت محاولات محدودة في النشر الفعلي للاطلاع على معلومات مبادرة EITI، بما في ذلك اتصال ونشر دون وطني منتظم.

ووفقاً للمتطلب 7.1، يتعين على العراق الحرص على أن تكون بيانات مبادرة EITI مروجة فعلياً ومتاحة للجمهور وتساهم في المناقشات العامة. يتعين على العراق النظر في وضع استراتيجية اتصال تنظر إلى أبعد من الاعتراف ببناء سمعة وذلك لمعالجة الأولويات الوطنية المحددة في خطة العمل. ويشجع العراق على مشاركة مجموعة أوسع نطاقاً من أصحاب المصلحة المعنيين في نشر مبادرته والاتصال، بما في ذلك برلمانيين والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام ومجتمعات مضيفة. كما يتعين على لعراق التوافق على سياسة واضحة بشأن الوصول إلى بيانات مبادرة EITI وإصدارها وإعادة استخدامها.

3.21 الإجراء التصحيحي 21 - متابعة التوصيات (#7.3)

تماشياً مع المتطلب 7.3، يتعين على فريق اصحاب المصلحة أن يأخذ بالاعتبار كيفية العمل وفق الدروس المستفادة فيما يتعلق بحكومة إقليم كردستان وتحديد الفرص لزيادة المشاركة مع أصحاب المصلحة هناك. بوسع فريق اصحاب المصلحة ايضاً أن يقوم بدور استباقي في صياغة توصياته الخاصة.

---

260 https://eiti.org/iraq#revenue-collection

261 الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق، قسم 'تقارير ومنشورات - التقرير السنوي'، مرجع سبق ذكره.

262 الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق، قسم جمع الإيرادات في الصفحة القطرية للعراق، مرجع سبق ذكره.

263 مبادرة EITI العراق (كانون الثاني/يناير 2019)، التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز في مبادرة EITI لعام 2018، مرجع سبق ذكره، ص. 32

264 مبادرة EITI العراق (نيسان/أبريل 2018)، 'تقرير الصباح بشأن إنجازات مبادرة EITI '، مرجع سبق ذكره.

265 أنظر مثلاً أخبار العراق الاقتصادية (شباط/فبراير 2019)، 'مبادرة EITI العراق: جعل العراق "ممتثلاً" مجدداً'، تم الدخول إليه هنا في نيسان/أبريل 2019

266 وزارة التخطيط (حزيران/يونيو 2018)، 'خطة التنمية الوطنية 2018-2022'، مرجع سبق ذكره، ص. 39

النتائج المنبثقة عن المصادقة الأولى

خلصت المصادقة الأولى إلى أن العراق أحرز تقدماً ملموساً في الوفاء بهذا المتطلب. قام فريق اصحاب المصلحة بمحاولات للعمل بموجب الدروس المستفادة لتحديد أسباب اي اختلافات ونقاط ضعف في عملية مبادرة EITI والتحقيق فيها ومعالجتها والنظر في توصيات مراجع الحسابات المساعد من أجل التحسين. كما قام فريق اصحاب المصلحة بمحاولات أيضاً في إشراك شخصيات سياسية نافذة وبرلمانيين بهدف تنفيذ إصلاحات في القطاع. وجدت المصادقة أنه مطلوب القيام بعمل إضافي لضمان أن تكون التوصيات هادفة وأن تعالج التحديات الأوسع نطاقاً في القطاع، وأن تكون منظمة وقابلة للتنفيذ. واعتبرت المصادقة أنه يمكن تنفيذ ذلك من خلال إجراء تحديثات للإطار المرجعي لمراجع الحسابات المساعد الذي طالب بهذه التوصيات وفي فريق اصحاب المصلحة الذي يتعين أن يقوم بدور استباقي في صياغة توصياته الخاصة.

التقدم المحرز منذ المصادقة

مدخلات فريق اصحاب المصلحة: لا يوجد دلائل تشير إلى أن هناك مدخلات من فريق اصحاب المصلحة لوضع توصيات تقارير مبادرة EITI العراق في محاضر اجتماع فريق اصحاب المصلحة أو في تقارير بدء العمل أو في تقارير مبادرة EITI بحد ذاتها.

المتابعة: تضمن ملحق التقرير لعام 2019 المنشور في نيسان/أبريل 2019 لمحة عامة لمراجع الحسابات المساعد لمتابعة توصيات مبادرة EITI السابقة. هناك دلائل تشير إلى أن محاضر اجتماع فريق اصحاب المصلحة في فترة 2017-2019 لمناقشات الفريق بشأن متابعة الإجراءات التصحيحية والتوصيات الصادرة عن المصادقة الأولى على العراق، لكن ليس بالضرورة من تقارير مبادرة EITI العراق السابقة.[267] ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2017 بشكل خاص عندما وافق مجلس إدارة مبادرة EITI على نتائج المصادقة الأولى على العراق، كان الكثير من مناقشات فريق اصحاب المصلحة واتصالات مبادرة EITI العراق بالكيانات الحكومية والشركات تحركها متابعة المصادقة الأولى. شكل فريق اصحاب المصلحة مجلس عمل للإشراف على متابعة الإجراءات التصحيحية المنبثقة عن المصادقة، والتي أقرها رسمياً المرسوم الحكومي 40397 في 14 كانون الأول/ديسمبر 2017.[268] أقام فريق اصحاب المصلحة حلقة عمل لمناقشة متابعة الإجراءات التصحيحية وتوصيات المصادقة في الأول والثاني من تشرين الأول/أكتوبر 2018 مدعوماً من الأمانة العامة الدولية والبنك الدولي.[269]

ويفيد التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز بأن فريق اصحاب المصلحة يستخدم التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز كوسيلة لرصد تنفيذ التوصيات وخطة العمل على نطاق أوسع.[270] كما يوفر التقرير السنوي للتقدم المحرز لعام 2018 لمحة عامة عن متابعة فريق اصحاب المصلحة لكافة الإجراءات التصحيحية والتوصيات الصادرة عن المصادقة الأولى على العراق.[271] وتتضمن خطة عمل مبادرة EITI العراق للفترة 2018-2019 ومشروع خطة عمل مبادرة EITI العراق لفترة 2018-2019 الذي استعرضته الأمانة العامة الدولية خلال عملية المصادقة، أنشطة تتعلق بمتابعة توصيات وإجراءات تصحيحية محددة من المصادقة (*أنظر المتطلب 1.5*).

لكن لم يكن لدى فريق اصحاب المصلحة طريقة منظمة لمتابعة التوصيات الصادرة بشأن تقارير مبادرة EITI العراق السابقة في نيسان/أبريل 2019 عندما أنشأ فريق اصحاب المصلحة مجلس عمل دائم لمتابعة التوصيات بشأن مبادرة EITI العراق يتألف من ممثل واحد عن كل دائرة وتترأسه الأمانة العامة لمبادرة EITI العراق.

الاختلافات: ثمة أدلة تشير إلى مناقشة فريق اصحاب المصلحة أسباب الاختلافات بانتظام قبل نشره لتقرير مبادرة EITI العراق وفي إعداد تقرير مبادرة EITI لعام 2017. لكن لا وجود لأدلة تشير إلى قيام فريق اصحاب المصلحة بخطوات لمتابعة اسباب الاختلافات بعد نشر تقارير مبادرة EITI العراق.

الإصلاحات: ثمة إشارات تدل على أن تنفيذ مبادرة EITI العراق أدى إلى عدة استعراضات إجرائية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2018، بما في ذلك منح الصفة الرسمية لسياسة الحكومة بشأن الإفصاح عن عقود النفط والغاز (*أنظر المتطلب 2.4*)، ونشر 17 شهادة تأسيس لـ17 مؤسسة مملوكة للدولة عاملة في النفط والغاز والبيانات المالية لعام 2016 (*أنظر المتطلب 2.6*)، والإفصاح عن بيانات التراخيص الأساسية بشأن حقول النفط التي تشغلها شركات نفط وطنية (*أنظر المتطلب 2.3*) وإدراج أحكام تتعلق بتقارير مبادرة EITI في خدمة نماذج العقود المستخدمة في الجولة الخامسة لتقديم العروض عام 2018 (*أنظر المتطلب 2.2*).

---

[267] أنظر المرقع الشبكي لمبادرة EITI العراق، قسم "محاضر اجتماعات فريق اصحاب المصلحة"، مرجع سبق ذكره.
[268] مبادرة EITI العراق (كانون الثاني/يناير 2019، التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز في مبادرة EITI العراق، مرجع مذكور سابقاً، ص 19
[269] *المرجع نفسه ص. 3*
[270] *المرجع نفسه ص. 33*
[271] *المرجع نفسه ص. 18-33*

بقي تنفيذ مبادرة EITI حتى تاريخه معزولاً عن إصلاحات أوسع نطاقاً رغم صلتها بمبادرة EITI، مثل المناقشات بشأن إنشاء شركة نفط وطنية عراقية والانتقال من الاحتجاز إلى نظام ضريبة نقدية على دخل الشركات من أجل النفط والغاز ومشروع إصلاح الإدارة المالية العامة الذي اوصى بها البنك الدولي في الاتحاد الأوروبي.

تقييم الأمانة العامة

تعتبر الأمانة العامة الدولية أن الإجراء التصحيحي بشأن متابعة التوصيات قد عولج جزئياً وتعتبر أن العراق أحرز تقدماً **ملموساً** بشأن المتطلب 7.3 *مع تحقيق تحسن كبير*. اتخذ فريق اصحاب المصلحة والحكومة إجراءات للنظر في التوصيات بشأن التحسينات الصادرة عن تقارير مبادرة EITI والمصادقة الأولى على العراق. وفيما كان هناك إطار عمل واضح لفريق اصحاب المصلحة لمتابعة الإجراءات التصحيحية المنبثقة عن المصادقة، لم يكن هناك آلية لمتابعة متسقة للتوصيات الصادرة بشأن التقارير السابقة في الفترة الممتدة بين تشرين الأول/أكتوبر 2017 ونيسان/أبريل 2019. ناقش فريق اصحاب المصلحة أسباب الاختلافات في تسويات مبادرة EITI قبل نشر تقارير المبادرة، لكن لا وجود لأدلة تشير إلى بذل فريق اصحاب المصلحة جهود لتحديد أسباب الاختلافات ونقاط الضعف في مبادرة EITI بعد نشر تقارير المبادرة ولا للتحقيق فيها ومعالجتها. ووضعت آلية متأخرة لفريق اصحاب المصلحة لمتابعة توصيات تقارير مبادرة EITI السابقة باستمرار وذلك في اجتماع الفريق في 8 نيسان/ابريل 2019. ومن وجهة نظر الأمانة العامة الدولية، تحتاج هذه الآلية للتنفيذ كي تثبت أن العراق أحرز تقدماً مرضياً في تحقيق الهدف الأوسع نطاقاً للمتابعة المستمرة لتوصيات مبادرة EITI.

ووفقاً للمتطلب 7.3، يتعين على العراق أن ينفذ آلية لمتابعة مستمرة للتوصيات الصادرة عن تقارير مبادرة EITI السابقة والمصادقة. كما يتعين على العراق بذل جهود مستمرة لتحديد أسباب أية اختلافات ونقاط ضعف في مبادرة EITI بعد نشر تقارير المبادرة والتحقيق فيها ومعالجتها. كما يشجع العراق على القيام بدور استباقي في صياغة توصياته الخاصة كجزء من تقرير مبادرة EITI.

3.22 الإجراء التصحيحي 22 - تقييم النتائج والأثر (#7.4)

تماشياً مع المتطلب 7.4، يتعين على فريق اصحاب المصلحة الحرص على أن تعكس التقارير السنوية بشأن التقدم المحرز بوضوح الأنشطة التي أقيمت خلال العام والخاضعة للاستعراض وأن يكون التقدم المحرز في ضوء خطة العمل واضحاً. كما يتعين على فريق اصحاب المصلحة الحرص على أن يُمنح جميع اصحاب المصلحة فرصة لتوفير مدخلات للتقرير السنوي بشأن التقدم المحرز وأن تكون آراءهم معكوسة فيه بدقة. وكون العاملون في الأمانة العامة المشاركين في الاجتماعات يشكلون جزءاً كبيراً من الأنشطة المدرجة في التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز، قد يرغب فريق اصحاب المصلحة النظر في نوع الأنشطة الذي يتعين على التقرير أن يتضمنها. كما يتعين على فريق اصحاب المصلحة أيضاً النظر في صياغة ونشر التقارير السنوية بشأن التقدم المحرز باللغة العربية لتحسين الحوار بين اصحاب المصلحة وضمان أن يكون هناك تفاهم مشترك فيما يتعلق بالأنشطة التي يجريها فريق اصحاب المصلحة خلال العام الخاضع للاستعراض.

النتائج المنبثقة عن المصادقة الأولى

خلصت المصادقة الأولى إلى أن العراق أحرز تقدماً غير كاف في الوفاء بهذا المتطلب. تم نشر التقارير السنوية بشأن التقدم المحرز لكن بتهاون. وكان النص غير مفهوم بشكل كبير، حتى بالنسبة للذين لغتهم الأم هي الإنكليزية، ولم يكن هناك ما يشير إلى أن فريق اصحاب المصلحة استخدم التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز كأداة لوضع معايير مرجعية لقراراته الاستراتيجية أو لتوفير تقييم للتنفيذ كأساس لصياغة خطة عمل مستقبلية.

التقدم المحرز من المصادقة

مدخلات أصحاب المصلحة: يبدو أن التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز لعام 2018 ناتج عن مشاورات مع كلا أعضاء فريق اصحاب المصلحة ودوائرهم على نطاق أوسع وفق ما تم تأكيده في التقرير (ص. 36). يلحظ التقرير استخدام فريق اصحاب المصلحة للتقرير السنوي بشأن التقدم المحرز كوسيلة لرصد تنفيذ خطة العمل ومتابعة توصيات سابقة.[272] وسلط اصحاب المصلحة الذين استشيروا الضوء على المشاركة الفاعلة ومساهمات ممثلي الصناعة في فريق اصحاب المصلحة في تطوير التقرير السنوي للتقدم المحرز لمبادرة EITI.

موجز الأنشطة: يوفر التقرير السنوي للتقدم المحرز لمحة عامة عن الأنشطة الرئيسية التي جرت خلال عام 2018 (ص. 42-36,34,15-3)، ولمحة عامة عن الأداء إزاء متطلبات معيار مبادرة EITI (ص. 17-32)، وتقييم سريع للتقدم المحرز في ضوء خطة العمل (ص. 3).

تقييم الأثر: رغم أن التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز يوفر لمحة عامة عن متابعة فريق اصحاب المصلحة توصيات تقارير مبادرة EITI السابقة والمصادقة (ص. 4-18,8-32) ووصفاً سردياً لنقاط القوة والضعف في التنفيذ (ص. 34-35)، لكنه لا يوفر لمحة عامة عن تقييم فريق اصحاب المصلحة لأثر تنفيذ المبادة حتى تاريخه.

إمكانية الوصول: التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز متاح على كلا الموقع الشبكي لمبادرة EITI العراق[273] والصفحة القطرية للعراق في الموقع الشبكي العالمي لمبادرة EITI،[274] وهو منشور باللغة العربية لكن ليس باللغة الإنكليزية أو الكردية.

تقييم الأمانة العامة

تعتبر الأمانة العامة الدولية أن الإجراء التصحيحي بشأن نتائج وأثر التنفيذ عولج جزئياً وتعتبر أن العراق أحرز تقدماً **ملموساً** بشأن المتطلب 7.1. استعرض فريق اصحاب المصلحة التقدم المحرز ونتائج التنفيذ بشكل منتظم، بما في ذلك من خلال نشر التقرير السنوي للتقدم المحرز لعام 2018 الذي وفر لمحة عامة عن الأنشطة والتقدم المحرز في ضوء أهداف خطة العمل. وفيما يبدو أن التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز كان نتيجة مشاورات داخل الدوائر الثلاثة، لكن لا وجود لأدلة تشير إلى أن فريق اصحاب المصلحة قيّم أثر تنفيذ مبادرة EITI حتى تاريخه، سواء من خلال التقرير السنوي بشأن التقدم المحرز أو من خلال قنوات أخرى.

ووفقاً للمتطلب 7.4، يتعين على العراق الحرص على أن يُمنح أصحاب المصلحة فرصة لتوفير مدخلات للتقرير السنوي بشأن التقدم المحرز وأن تكون آراءهم معكوسة بدقة. كما يتعين على العراق الحرص على أن يتضمن التقرير السنوي التالي بشأن التقدم المحرز سرداً للجهود المبذولة لتعزيز أثر تنفيذ مبادرة EITI في إدارة الموارد الطبيعية.

2. الاستنتاج

بعد استعراض الإجراءات التي اتخذها العراق لمعالجة 22 إجراءاً تصحيحياً مطلوباً من مجلس إدارة مبادرة EITI بدءاً من بداية المصادقة الثانية (26 نيسان/أبريل 2019)، يمكن الاستنتاج بشكل معقول أن **عشر إجراءات تصحيحية من أصل الـ22 عولجت بالكامل وأن العراق أحرز تقدماً ملموساً في تنفيذ معيار مبادرة EITI، مع تحقيق تحسينات كبيرة في عدة متطلبات فردية.** تتعلق الثغرات العالقة بمشاركة الصناعة (المتطلب 1.2)، وإشراف فريق اصحاب المصلحة (المتطلب 1.4)، وخطة العمل (المتطلب 1.5)، ومشاركة الدولة (المتطلب 2.6)، والشمولية (المتطلب 4.1)، ومعاملات المؤسسات المملوكة للدولة (المتطلب 4.5)، والتصنيف (المتطلب 4.7)، وموثوقية البيانات (المتطلب 4.9)، والنفقات الاجتماعية (المتطلب 6.1)، والمناقشات العامة (المتطلب 7.1)، ومتابعة التوصيات (المتطلب 7.3)، ونتائج وأثر التنفيذ (المتطلب 7.4).

[272] المرجع نفسه ص. 33
[273] *المرجع نفسه*
[274] *المرجع نفسه*

Annexes

Annex A – Materiality of omissions from non-reporting companies in 2016

Company name	Company 2016 cost recovery	Company share of total 2016 cost recovery	Company 2016 remuneration fees	Company share of total 2016 remuneration fees	Company 2016 crude oil purchases	Company share of total 2016 crude oil purchases	Reference
PT Pertamina Iraq	Part of the USD 141,652,379 reported for cost recovery and remuneration fees combined	Not possible to calculate	Part of the USD 141,652,379 reported for cost recovery and remuneration fees combined	Not possible to calculate	USD 141,612,379	0.33%	2016 EITI Report, pp.114,122
Shell Majnoon	Part of the USD 663,018,087 reported for cost recovery and remuneration fees combined	Not possible to calculate	Part of the USD 663,018,087 reported for cost recovery and remuneration fees combined	Not possible to calculate	USD 663,018,087	1.53%	2016 EITI Report, pp.115,122
Shell West Qurna	Part of the USD 184,652,178 reported for cost recovery and remuneration fees combined	Not possible to calculate	Part of the USD 184,652,178 reported for cost recovery and remuneration fees combined	Not possible to calculate	USD 184,652,178	0.42%	2016 EITI Report, pp.115,122
TPAO	Part of the USD 503,756,976 reported by CNOOC on behalf of the consortium	Not possible to calculate	No remuneration fees reported for 2016	Not possible to calculate	N/A	N/A	2016 EITI Report addendum, pp.26,27
Totsa Total	USD 196,096,093	3.36%	USD 13,735,700	1.58%	USD 265,023,042	0.61%	2016 EITI Report, p.115; 2016 EITI Report addendum, pp.26,27
Petronas (Halfaya)	USD 196,096,093	3.36%	USD 13,735,700	1.58%	USD 272,689,953	0.63%	2016 EITI Report, p.114; 2016 EITI Report addendum, pp.26,27
Dragon Oil	USD 12,867,625	0.22%	USD 2,158,265	0.25%	Part of the USD 22,651,516 reported by Kuwait Energy on behalf of the consortium	Not possible to calculate	2016 EITI Report, p.114; 2016 EITI Report addendum, pp.26,27
EGPC	USD 4,289,209	0.07%	USD 719,422	0.08%	Part of the USD 22,651,516 reported by Kuwait Energy on behalf of the consortium	Not possible to calculate	2016 EITI Report, p.114; 2016 EITI Report addendum, pp.26,27
Total disclosed by government	USD 5,832,027,643		USD 868,674,498		USD 43,450,607,236		
	(Note: excluding 2016 cost recovery for the Zubair, West Qurna 1 and Majnoon fields, for which cost recovery and remuneration fees were presented combined)		*(Note: excluding 2016 remuneration fees for the Zubair, West Qurna 1 and Majnoon fields, for which cost recovery and remuneration fees were presented combined)*				

Annex B – Stakeholders consulted

Government

- H.E. Thamer Al-Ghadban, Deputy Prime Minister for Energy Affairs and Minister of Oil
- Dyaa Gumer Sufar, Director-General, Technical Department, Ministry of Oil
- Abdul Mahdi AL-Amedi Director-General, Petroleum Contracts and Licensing Directorate), Ministry of Oil
- Alaa Khudhur Al-Yasiri, Director-General, SoMo, Ministry of Oil
- Ahmed Fadhil, Deputy Director-General Basra Oil Co.
- Ali Warrid, Director-General, Dhi Qar Oil Co.,
- Fareed Jadir Al-Jadir, Director-General, North Oil Co.
- Jalal Ahmed Mahmoud, Director-General, Midland Oil Co.
- Sadiq Hussain Sadiq, Director-General, North Gas Co.
- Nshwan Mohammed Norri, Director-General, Iraq Oil Exploration Co.
- Habeeb Hadi Mohsin, Deputy General Manager of Mayssan Oil Co.
- Abdulridha Hmood, Manager of Operations Committee, Midland Oil Co
- Mohammed Khalaf Mohammed, Manager of Contracts Scrutiny Department, Midland Oil Co
- Mohammed Abdulrazzaq Salim, Senior Engineer, Midland Oil Co
- Hussam Falih Hasan, Manager of Meters Department, Mayssan Oil Co.
- Ismael Khalid Obaid, Senior Accountant, Mayssan Oil Co.
- Dr. Alaa Eleed Jaafer, Director-General of Economic Policies, Ministry of Planning
- Taif S.M. Alshakarchi, Director-General of Budget, Ministry of Finance
- Najha Abbass Ali, Director-General of Taxes, Ministry of Finance
- Dakishani, Director-General of Economic Department, Ministry of Finance
- Dr. Safaa'deen Fakhri, Director-General of Geological Survey
- Saadi Mohammed Ayesh, Director-General of Investment, Ministry of Industry and Mines
- Hayfaa Abdul sada, Deputy, Director-General of Studies and Planning, Ministry of Industry and Mines
- Dr. Nidhal Abdul zahrra, Director-General,Federal Board of Supreme Audit
- Muna TALIB Mohaemmed, Federal Board of Supreme Audit
- Alaa Mohie El-Deen, National Coordinator and Head of Iraq EITI Secretariat
- Moushtaq Taleb Fadle, Iraq EITI Secretariat
- Azez Abtan, Iraq EITI Secretariat
- Yasir Khammas, Iraq EITI Secretariat
- Hamza Abdulsahib, Iraq EITI Secretariat

Industry

- Zaid EL-Yaseri, BP Iraq
- Rasaan AL-Sadayi, Lukoil Iraq
- Dr. Najim AL-Taaia, Petronas Iraq
- Mustafa Kubba, BP Iraq

Civil society

- Saad Jabbar Ni'ma Al-Battat, Al-Khair Humanitarian Organization, Mayssan Province
- Hana Mohammed Ajeel Al-Shimmari, Hona Al-Shabab Organization, Baghdad Province
- Ali Nima, Rafidi Iraq Foundation, Babel Province
- Azhar Hasan Hussain Mohsin Al-Maliki, Al-Zuhoor Organization, Baghdad Province
- Hazim A'mmer Kadhim, Woman and Child organization, Wasit Province

- Salih Hadi, Ibn Al-Iraq Humanitarian Organization, Wasit Province
- Ra'oof Mohammed Nori Hameed, Tawasol Organization for Youth Enablement, Baghdad Province
- Asaad Al-Zilzali, Maraiya Institute for Youth enablement, Baghdad Province
- Mohammed Raheem Zegair, Al-Nahrain institute for Transparency and Integrity Support, Baghdad Province
- Mustafa Nasir Kadhim, Press Freedom Advocacy Association, Baghdad Province
- Dr Ahmed Mousa Jiyad, independent development consultant and scholar
- Hussam Hakim Barznji, General Director, Kurdistan Economic Development Org. (KEDO)
- Akram Sadiq AL-Khuzaie, Senior Research Fellow at IIER (Iraqi Institute for Economic Reform)
- Ben Van Heuvelen, Editor-in-Chief, Iraq Oil Report

Development partners

- Salam Falah Hassan Almaroof, Public-Sector Specialist, World Bank
- Sridar Kannan, World Bank
- Gavin Gray, Mission Chief for Iraq, International Monetary Fund
- Erik Magdanze, US Embassy
- Taghreed AL-Qaragoli, US Embassy
- Ahmed Al-Darjee, UK Embassy
- Ahmmed Alyassery, UNDP
- Hrvoje Curic Hrvatinic, First Secretary, EU Delegation in Baghdad

Consultants and independent administrators

- Mohammed Kirkukl
- Nicoal Soyegh /EY
- Ahmed Elkady, OPartner, EY
- Ayad Mirza, Country Managing Partner, Deloitte
- Rowena Caine, Senior Middle East Correspondent & European Jet Fuel Reporter, Argus Media